



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

دراسة تحليلية لتنافسية اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة

2012-2022. " الإمارات العربية المتحدة نموذجا "

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :إقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

- د هاني نوال

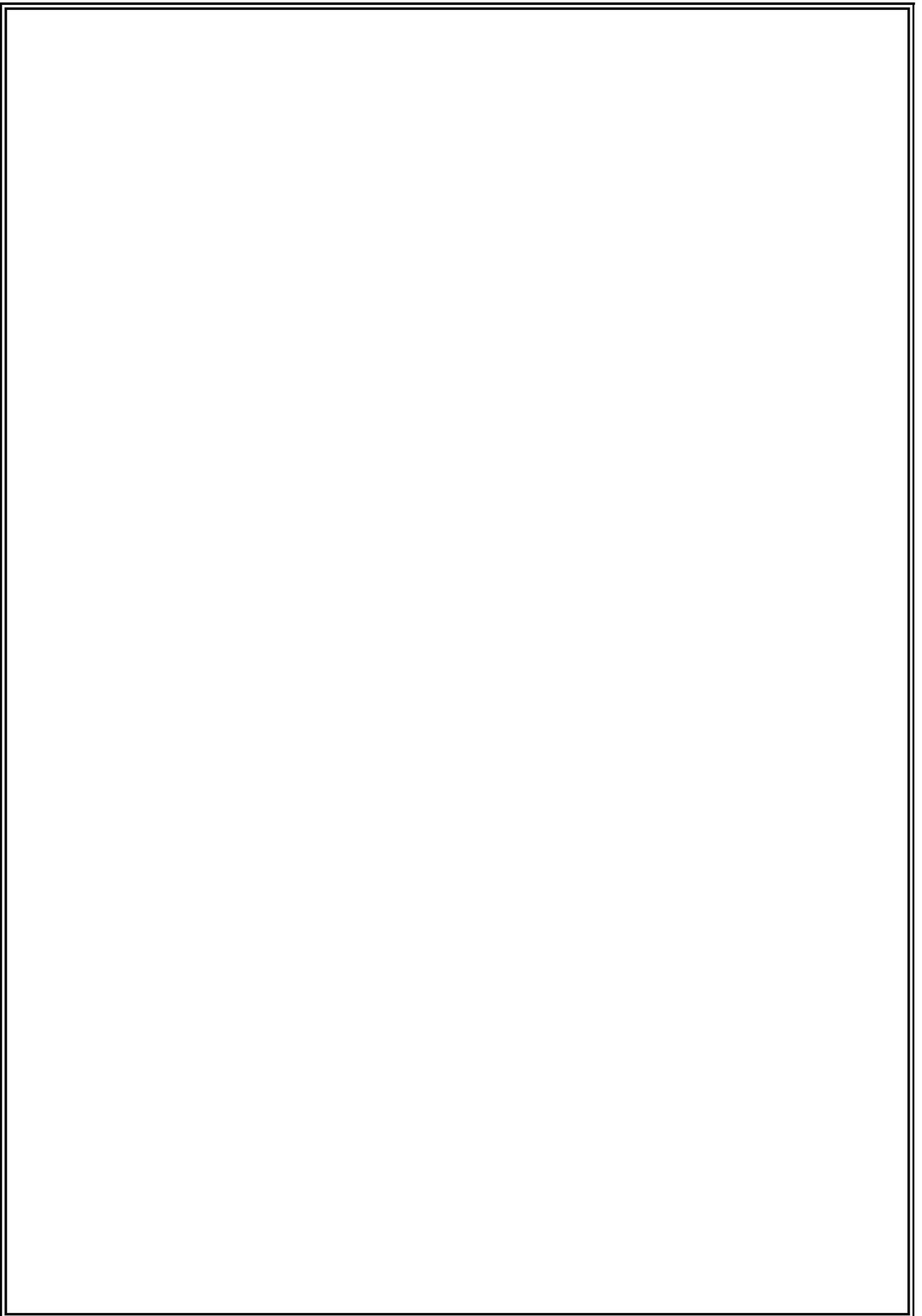
إعداد الطالب :

غنياوي عبد الباسط

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
محمد خيضر بسكرة	رئيسا	-أستاذ محاضراً	- شناقر وردة
محمد خيضر بسكرة	مقررا	-أستاذ محاضراً	- هاني نوال
محمد خيضر بسكرة	مناقشا	-أستاذ محاضراً	- طيبة طاهري

الموسم الجامعي:2022-2023





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع



دراسة تحليلية لتنافسية اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة

2012-2022. " الإمارات العربية المتحدة نموذجا "

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : إقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

- د هاني نوال

إعداد الطالب :

غنياوي عبد الباسط

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
محمد خيضر بسكرة	رئيسا	-أستاذ محاضراً	- شناقر وردة
محمد خيضر بسكرة	مقرا	-أستاذ محاضر أ	- هاني نوال
محمد خيضر بسكرة	مناقشا	-أستاذ محاضراً	- طيبة طاهري

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَبِهِ نَسْتَعِیْنُ

شكر وعرفان

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له على توفيقه ومنه وعفوه وكرمه.

اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذة

المشرفة الدكتورة هاني نوال

الشكر موصول الى اعضاء لجنة المناقشة رئيسا واطمءنا

لقبوله ممناقشة العمل وتنقيحه وتصويبه.

الشكر موصول الى كل من ساعدنا ولو بكلمة.

الإهداء

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو لا أن هداه الله ،فلك الحمد ولك الشكر
على كل النعم الظاهرة و الباطنة .

ها أنا اليوم أقف على منصة نهاية مسيرتي الدراسية التي كللت كلها بالنجاحات
طيلة المشوار

ويعود الفضل كله لله وحده فله شكري وامتناني.

كما يتسنى لي شكر من كانت دعواتها سراجا وهاجا منيرا لدربي الطويل " أمي
الحنونة فطومة".

إلى سندي وقوتي....." أبي الحنون عبد القادر".

إلى من تطيب الحياة بعشرتهم إخوتي الكرام " زكرياء ، مهدية ،يوسف ،سارة
، عبد السلام .

إلى كل من علمني حرفا ، وإلى كل من عرفتهم طيلة مسيرتي الدراسية ،
وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي سيكون لبنة ومرجعا
لإعمال بحثية مستقبلية .

المخلص

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على موضوع التنافسية، الذي أصبح يكتسي أهمية متزايدة في ظل العولمة ، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي مسألة في غاية الصعوبة بالنسبة لجميع الدول للإندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق مستويات متقدمة في ترتيب التقارير العالمية حول تنافسية الإقتصاديات العالمية ، وقد عينت مؤسسات دولية عديدة في تحديده و قياس مؤشرات التنافسية . من أجل ذلك تحاول هذه الدراسة معرفة الوضعية التنافسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة في تقرير التنافسية العالمية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي خلال الفترة 2012-2022 . حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي في وصف و تحليل أداء المؤشرات التنافسية .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أنّ دولة الإمارات خصصت مجلسا للتنافسية لتعزيز تجربتها في مجال التنافسية في كل القطاعات ، كما أنها برزت في مراكز متقدمة في العديد من التقارير العالمية. كما أنها قامت بوضع مجموعة من السياسات الكفيلة بدعم و تعزيز تنافسية اقتصادها و إدماج مؤسسات في الأسواق العالمية .

الكلمات المفتاحية : المنافسة ، التنافسية العالمية ، تقرير التنافسية العالمية ، مؤشرات التنافسية وفق المنتدى الاقتصادي العالمي ، الإمارات العربية المتحدة .

Abstract in Arabic

This study aims to focus on the issue of competitiveness, which has become increasingly important in light of globalization, and therefore economic growth has become a very difficult issue for all countries to integrate into the global economy and achieve advanced levels in the ranking of global reports on the competitiveness of global economies, Many international institutions have been appointed to define it and measure competitiveness indicators.

For this reason, this study attempts to find out the competitive position of the UAE economy in the Global Competitiveness Report according to the World Economic Forum during the period 2012-2022. The study used the descriptive and analytical approach in describing and analyzing the performance of competitive indicators.

The study reached a set of results, including that the UAE has allocated a competitiveness council to enhance its experience in the field of competitiveness in all sectors, and it has also emerged in advanced positions in many international reports. It has also developed a set of policies to support and enhance the competitiveness of its economy and the integration of institutions in global markets.

Keywords: competition, global competitiveness, global competitiveness report, competitiveness indicators according to the World Economic Forum, the United Arab Emirates.

قائمة الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل الرقم
07	هرم لمفهوم المنافسة من وجهة نظر الدولة المؤسسات	01
11	أنواع التنافسية	02
13	محددات التنافسية	03
24	مؤشر التنافسية العالمية حسب تقرير التنافسية العالمي	04
31	علاقة مراحل النمو الاقتصادي بمحددات بناء القدرة التنافسية	05

فهرس الأعمدة البيانية

الصفحة	العنوان	الشكل الرقم
38	أعمدة بيانية يوضح ترتيب الدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي	01

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول الرقم
35	تطور مؤشر المتطلبات الأساسية للدول العالمية خلال الفترة 2012-2022	01
36	تطور مؤشر معززات الكفاءة للدول العالمية خلال الفترة 2012-2019	02
37	تطور مؤشر الابتكار والتطور للدول العالمية خلال الفترة 2012-2022	03
39	تطور مؤشر المتطلبات الأساسية للدول العربية عالميا خلال الفترة 2012-2022	04
40	تطور مؤشر البنية التحتية للدول العربية خلال الفترة 2012-2022	05
41	تطور مؤشر الابتكارات للدول العربية خلال الفترة 2012-2022	06
47	تطور المؤشر العام لأداء التنافسي لاقتصاد دولة الإمارات	07
49	مؤشر المتطلبات الأساسية لدولة الإمارات خلال الفترة 2012-2022	08
51	تطور مؤشر معززات الكفاءة لإقتصاد الإمارات العربية	09
53	تطور أداء مؤشر عوامل الابتكار لدولة الإمارات العربية	10

مقدمة

أولاً : التمهيد

يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي عدة تطورات وتحولات، نتيجة لتقلبات المحيط وتأثيرات العولمة التي تشهد التطور المتسارع في التكنولوجيات وكذا انتشار ظاهرة الاندماج بين الشركات والمؤسسات في السوق العالمية، انفتاح الأسواق و تقليص الحواجز الجمركية، كل ذلك أدى إلى زيادة حدة المنافسة، حيث أصبح من الضروري لجميع الدول تأهيل اقتصادياتها لمواجهة المنافسة الدولية، للوصول إلى مستويات التنافسية التي تؤهلها لخلق مراكز قوية مبنية على أسس ثابتة واحتلال مكانة رفيعة على المستوى العالمي. وهذا ما جعل موضوع التنافسية يلقي الاهتمام الكبير من طرف الحكومات والمنظمات والهيئات العالمية الدولية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، وذلك بتحديد العوامل التي تحكمها ومؤشرات قياسها. حيث تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بإصدار مؤشرات بصورة دورية تقيم من خلالها أداء الدول وتقوم بتصنيفها بأسلوب موحد لتقييم الأداء، كما وتعتبر تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين المصادر الرئيسية للمستثمرين والفاعلين في القطاعين العام والخاص، حيث يعبر التقرير عن الإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول مبرزا نقاط قوة وضعف الدول من خلال التعرف على موقعها حسب كل مؤشر.

تعتبر القدرة التنافسية أحد أهم قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية، وأحد أبرز الموضوعات البحث في علم الاقتصاد وأكثرها جدلا ونقاشا حول العديد من القضايا التي يتم تناولها في تحديد المفهوم، وقد تزايدت أهميتها ليس فقط عند الدول المتقدمة، بل الدول العربية أيضا في ظل ارتفاع درجة التشابك بين الإقتصاديات الوطنية ومحدودية قدرة الدول على التحكم بشكل فردي في أنظمتها الاقتصادية، حيث أصبحت المتغيرات الداخلية والقدرات الذاتية للدول والمنشآت لها تأثير محدود في صياغة أي سياسة إقتصادية ناجحة، وأصبح العالم الأساسي لنجاح تلك السياسات هو تحديد شكل وطبيعة المتغيرات الخارجية، الأمر الذي جعل من بناء ورفع القدرات التنافسية والمحافظة عليها التحدي للمنشآت الاقتصادية العربية، وهذا حال دولة الإمارات التي تسعى جاهدة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد ورفع الأداء الاقتصادي لها، ومن هذا المنطلق تنبثق الإشكالية محل الدراسة .

ثانيا: إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

* ما هي الوضعية التنافسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة في تقرير التنافسية العالمية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2012-2022 ؟

للإجابة على هذه الإشكالية تبحث الدراسة في أهم المؤشرات التي حددها تقرير التنافسية العالمية بهدف الكشف عن أهم التطورات في المؤشرات سواء بالتقدم أو التراجع لمراجعة فعالية السياسات والإجراءات التي أقرتها الإمارات العربية المتحدة في الدفع باقتصادها نحو تحقيق مستويات متقدمة من النمو ولذلك نطرح التساؤلات التالية.

التساؤلات الفرعية: انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المكانة التي حصدها الإمارات العربية المتحدة في ترتيب المؤشر العام للتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؟

2- كيف كان أداء اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في مؤشر المتطلبات الأساسية خلال الفترة 2012-2022؟

3- كيف كان أداء اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في مؤشر معززات الكفاءة خلال الفترة 2012-2022؟

4- كيف كان أداء اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في مؤشر نظام الابتكار خلال الفترة 2012-2022؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- 1- تحتل الإمارات العربية المتحدة موقعا جيدا في ترتيب المؤشر العام للتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- 2- تطور أداء مؤشر المتطلبات الأساسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2022.
- 3- تطور أداء مؤشر معززات الكفاءة لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2022.
- 4- تطور أداء مؤشر نظام الابتكار لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2022.

رابعا: الدراسات السابقة

1- دراسة عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، (2016) والموسومة بـ : "تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول العربية للفترة 2005-2014" . مقال مجلة رؤى اقتصادية ، الجزائر، العدد 11 ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي .

حيث هدفت الدراسة في محتواها إلى تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصاديات عشر دول عربية، تمثلت في كل من الكويت، الإمارات العربية، عمان، المملكة العربية السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والأردن خلال الفترة 2014-2005 . وقد تم استخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي كمقياس للتنافسية الاقتصادية للدول المدروسة، وهذا من خلال ثلاثة مؤشرات تتمثل في متوسط مؤشر التنافسية العالمي، مجال التغير للمؤشر (المدى) ومحصلة التغيرات السنوية للمؤشر. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن أفضل تطور للقدرة التنافسية كان للمغرب ثم الجزائر وأسوأ تطور كان لتونس.

2 - دراسة ايوب صكري، كمال زموري، وليد فرجاني، (2019) بعنوان (تقييم تطور التنافسية العالمية لاقتصاديات دول شمال افريقيا للفترة (2013-2018) حالة الجزائر- مصر ، تونس والمغرب). مقال في مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 07، العدد 04، جامعة ادراة .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول شمال افريقيا (الجزائر، مصر، تونس، المغرب) خلال الفترة 2013-2018. ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال تقديم إطار مفاهيمي لموضوع التنافسية بشكل عام، ومن ثم تقديم مؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشراته، واخيرا تحليل وتقييم تطور هذا المؤشر في الدول محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر سجلت تقدما في ترتيبها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي، كما سجلت مصر تقدما طفيفا، في حين تراجع تونس حسب ذات المؤشر، وحافظت المغرب على ترتيبها الذي تحتل به أحسن ترتيب بالنسبة لدول شمال إفريقيا.

3- دراسة زيرمي نعيمة، (2022) بعنوان (تجربة الاقتصاد الإماراتي في التنافسية العالمية، مقال في مجلة دفاتر

MECAS ، المجلد 18 / العدد 2 ، جامعة تلمسان) حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة الإمارات في مجال التنافسية العالمية من اجل الاستفادة لباقي الدول العربية، من خلال الاستراتيجيات والرؤى التي سطرته من اجل تعزيز تنافسيتها. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من اجل التعرف على متغيرات الدراسة من جهة، ودراسة واقع تجربة الإمارات العربية المتحدة وتوليها مراكز متقدمة في التنافسية العالمية عن طريق دراسة بعض المؤشرات من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الإمارات تصدر الدول العربية في مجال التنافسية وبرزت في مراكز متقدمة في العديد من التقارير العالمية، وتمثل جهود الإمارات العربية لزيادة قدرتها التنافسية، من خلال الإجراءات والخدمات الحكومية، والتحديث المستمر للبيئة التشريعية والتنظيمية، والعمل على رفع مستوى الإنتاجية، وتعزيز الكفاءة الفعلية، والانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:

- تحليل تنافسية اقتصاد الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة من خلال تحليل كل العوامل التي تؤثر على تنافسية الدول.
- معرفة تصنيف اقتصاد الإمارات العربية المتحدة عالميا وعربيا وفق مؤشرات التنافسية العالمية.
- تحديد أهم الاستراتيجيات والسياسات المنتهجة لتعزيز تنافسية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

خامسا: التوضع الاستمولوجي للبحث والباحث ومنهجية الدراسة

1- التوضع الاستمولوجي للبحث والباحث النموذج الهدف من المعرفة المقاربة

المقاربة	الهدف من المعرفة	النموذج
هي افتراضية استنتاجية ، إذ يعتمد دورها على الاستنتاج لبناء المعرفة. كما لا يخلو البحث عن بعض الاستقراء في استقراء و تبرير وتفسير نتائج البحث الكمية .	هو محاولة فهم وشرح ودراسة تحليلية لتنافسية اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة حيث حاولنا بكل موضوعية وبعيدا عن التحيز أن نقوم بدراسة كمية حيادية التحليل باستخدام مجموعو من البيانات والإحصائيات كأداة للدراسة ، ك من أجل اختبار الفرضيات الموضوعية والقابلة للتأكيد أو الرفض	النموذج الوضعي (الواقعي الوصفي) أ و كما يطلق عليه ابستمولوجيا الملاحظة

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الدليل المنهجي للدراسة.

2- منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات المعتمدة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد المنهج الملائم والأنسب لمعالجة مثل هذه المواضيع، في معالجة إشكالية هذا الموضوع من خلال تقديم تأصيل نظري لمتغيرات الدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتنافسية ومستوياتها، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات قياسها. أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فقد اعتمدنا على دراسة حالة بالاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة، من خلال القيام بجمع وتحليل إحصائيات وبيانات مؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة خلال فترة الدراسة. وتم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال التقارير الصادرة عن التنافسية للدول المعنية بالدراسة ومن المصادر الثانوية: حيث تم الاستعانة بالأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وهذا من أجل الحصول على أكبر وأشمل قدر ممكن من المعلومات والبيانات الثانوية المتعلقة بالجانب النظري.

سادسا: تصميم البحث

1- أهداف الدراسة: على ضوء الإشكالية المطروحة، نهدف من خلال بحثنا بشكل رئيسي إلى استعراض تطور مؤشر التنافسية العالمي لاقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، وكذا تحليل وتقييم هذا التطور، كما نسعى لتحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

- تقديم تأصيل نظري مختصر لموضوع التنافسية؛
- تقديم إطار نظري لمؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال التعريف بمؤشراته ومكوناته الرئيسية والفرعية؛

- تقييم تطور تنافسية اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة، حسب المؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (2012-2022).

-تحديد نقاط قوة الاقتصاد الاماراتي بهدف تعزيزها و إبراز نقاط الضعف للعمل عليها وتحسينها.

2- نوع الدراسة: تقوم دراستنا على التعرف على الوضع التنافسي لاقتصاديات الدول العربية والإمارات العربية المتحدة كأمودجا في دراستنا. وذلك بالتطرق إلى مؤشرات التنافسية العالمية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي.

3- مدى تدخل الباحث : يتمثل تدخل الباحث في الحد الأدنى أي دراسة الأحداث كما هي في الواقع بكل موضوعية وبعيدا عن التحيز إلى حيادية التحليل بغية إنتاج العلم الموضوع.

4 - مجتمع الدراسة: طبقت دراستنا لموضوع التنافسية العالمية في الدول العربية، والتعرف بتجربة الإمارات العربية المتحدة كنموذجا في مجال التنافسية العالمية من اجل الاستفادة لباقي الدول العربية منها.

5- المدى الزمني : تنطلق حدود الدراسة الزمانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2012-2022، لقياس التنافسية الدولية لاقتصاد الامارات العربية المتحدة ، ولقد تم اختيار سنة 2012 كسنة بداية لأن دولة الإمارات العربية المتحدة شددت تطورا كبيرا فاقت به كل الدول العربية في العشرة الأخيرة وبداية بسنة 2012 وكذا أن الفترة تشمل فترة الأزمة COVID-19 التي اندلعت نهاية عام 2019 ولا تزال تداعياتها تؤثر في مختلف مجالات التنافسية.

سابعاً: أهمية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن إبراز أهميته من خلال تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية من قبل الدول والحكومات، وكذا المنظمات والمؤسسات، باعتبار أن مؤشرات التنافسية من بين الأدوات المهمة لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة، واعتبارها كأرضية لتحسين وتطوير هذا الاقتصاد بما يتماشى مع التغيرات العالمية. وبذلك فإن موضوع الدراسة فتح فرصاً كثيرة لمعرفة الوضع التنافسي للاقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والامارات العربية المتحدة بصفة خاصة، وكذا المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطور هذه الدول، وفي نفس الوقت أهم السياسات المنتهجة لدعم تنافسياتها.

ثامناً : تقسيم الدراسة

بغرض الإجابة عن إشكالية البحث واختبار فرضياته تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة،

كالتالي:

- مقدمة.

- الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتنافسية العالمية حيث سنتطرق إلى مفاهيم أساسية عن التنافسية الدولية ومختلف جوانبها ومؤشرات قياسها على المستويين الجزئي والكلّي.

-الفصل الثاني :يخص الجزء التطبيقي للدراسة بعنوان الإطار التطبيقي لإقتصاديات الدول العربية في إطار التنافسية العالمية

من خلال أربع مباحث متصلة، حيث يشمل المبحث الأول: تحليل الوضع التنافسي لإقتصاديات دول العالم ،

المبحث الثاني: تحليل الوضع التنافسي لإقتصاديات الدول العربية ، المبحث الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال

التنافسية العالمية من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الرئيسية والفرعية للدولة ، بينما المبحث الرابع نتناول فيه تعزيز تنافسية

الاقتصاد الإماراتي .

- خاتمة.

الفصل الأول : التأسيس النظري
و المفاهيمي للتنافسية الدولية

تمهيد:

تعتبر عملية البحث في الفكر الاقتصادي من خلال الإسهامات الفكرية المقدمة من طرف الاقتصاديين ونظرياتهم محورا أساسيا لتقديم رؤية اقتصادية لإيضاح الإطار المفاهيمي للتنافسية الدولية، حيث أصبحت التنافسية مصطلحا يكتسي أهمية بالغة في عالم يتميز بسرعة التغيرات وتعقدتها في مختلف المجالات ، وأصبحت الدول تتسابق للوصول إلى أعلى مستويات التنافسية التي تؤهلها لخلق مركز قوي مبني على أسس ثابتة واحتلال مكانة رفيعة على المستوى العالمي.

ويتميز مفهوم التنافسية بالحدائثة وكثيرا ما يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى، ويرجع صعوبة تحديد مفهوم التنافسية لاختلاف الرؤى وفقا لمستويات التحليل، و كذلك اختلاف رؤى العلماء الاقتصاديين.

وبقدر ما تتعدد تعريفات ومفاهيم التنافسية تتعدد أيضا المؤشرات والمناهج المستخدمة في قياسها، وبناء عليه عنيت مجموعة من المؤسسات الدولية ومجالس وهيئات التنافسية في العديد من دول العالم لتحديد مؤشرات قياس التنافسية والعوامل المحددة لها وتفسيرها، وتتعدد كذلك السياسات والاستراتيجيات الداعمة والمؤثرة على تهيئة المناخ الاقتصادي .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل عام للتنافسية الدولية.
- المبحث الثاني: عناصر تحليلية للتنافسية الدولية.
- المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنافسية.

المبحث الأول: مدخل عام للتنافسية الدولية

إن تحديد مفهوم تنافسية الدولة مسألة في غاية الأهمية، وعلى الرغم من تعدد محاولات تعريفها إلا أنها لم تجتمع على تعريف واحد متفق عليه. كما أن مفهوم التنافسية يختلف حسب طبيعة التحليل الاقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع تعريف أخرى مثل المنافسة والقدرة التنافسية والميزة التنافسية.. الخ، إلى جانب هذا يعتبر المفهوم ديناميكياً يتغير ويتطور باستمرار.

المطلب الأول : المنافسة والتنافسية في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: المنافسة والتنافسية عند الكلاسيك

ينطلق الكلاسيك من الفرضيات التالية: يسمح تقسيم العمل (التخصص) في نمو اقتصاديات الحجم وإيجاد فروق تكنولوجية بين الدول وبالتالي فروق في الإنتاجية.

كما أن الاستثمار في رأس المال (أي تحسن في تكنولوجيا) و نمو التجارة (حصة الدولة في التجارة الخارجية) من شأنه أن يعزز تقسيم العمل (التخصص) وبالتالي زيادة الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة معدلات النمو.

كما أن آدم سميث قد أوضح أن الميزة المطلقة التي قد تتمتع بها الدول ستعمل على تحرير لتجارة الدولية نتيجة تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج تلك السلع وبالتالي ستقوم بتصديرها مقابل استيراد سلع تتمتع فيها دول أخرى بميزة مطلقة وبالتالي يتحسن وضع نتيجة الإنتاج بمدخلات أقل وبتكاليف أقل.

أما بالنسبة لوجهة نظر ريكاردو فإنه يمكن لدولة أن تتمتع بميزة مطلقة في أكثر من سلعة إلا أنها تخصص في سلع تتمتع فيها بميزة نسبية ورغم الاختلاف في التطبيق إلا أن النتيجة لن تختلف حيث ستحتضن جميع الدول بمكاسب نتيجة التجارة الحرة.

وبالتالي يمكن تلخيص إسهام المدرسة الكلاسيكية في التنافسية في أن الدولة يجب أن تعمل على التخصص في إنتاج سلع معينة حتى تتمتع فيها بميزة (مطلقة- نسبية) تمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج بالشكل الذي يسمح لها بأن تستحوذ حصة أكبر في معاملات التجارة الدولية، إضافة إلى ذلك فإن فكرة الميزة النسبية طورت مفهوم التنافسية لأنه وفقاً لنظرية الميزة النسبية فإن جميع الدول يمكن أن تتمتع بميزة نسبية في منتج واحد على الأقل وبالتالي فإن جميع الدول قادرة على المنافسة دولياً، إلا أن هذه الفكرة طالتها الانتقادات حيث أن نموذج الميزة النسبية لم يفسر المزايا النسبية بين الدول الصناعة الحديثة، كما أن النموذج غير صالح للتطبيق بالنسبة لدولتين يمتلكان نفس تكلفة الفرصة البديلة بالنسبة للإنتاج، بالإضافة لذلك فإن فكرة ربط القدرة التنافسية للدولة على تكاليف الفرصة البديلة فقط يعتبر مفهوماً قاصراً وغير واف. (Raven Voinescu)

الفرع الثاني: المنافسة والتنافسية عند النيوكلاسيك

لقد تعدد الآراء حول مفهوم وطبيعة التنافسية، فوفقاً John M. Clark فالميزة التنافسية تقوم على الابتكارات بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح المؤسسة في الاستحواذ على حصة أكبر في السوق سيكون على حساب مؤسسة أخرى من خلال انخفاض حصتها أو خروجها من السوق، بعكس الوضع بالنسبة للدول فنجاح دولة ونموها في الأسواق الدولية يخلق فرصاً أخرى لدول أخرى حيث أن التجارة الدولية ليست ذات محصلة صفرية، أي أن أي تحسن في الأوضاع الاقتصادية لدولة ما لن يكون بالضرورة على حساب دولة أو دول أخرى. فالميزة التنافسية مدفوعة بالابتكارات التي تقدمها المؤسسات والتي تحفزها على المنافسة في الأسواق، الأمر الذي يؤدي

مصادر أساسية للتنافسية المؤسسات تتمثل في (فئات العملاء داخل السوق، الترويج والإعلان، قنوات توزيع المنتج والوصول للعملاء، تطوير المنتجات، تحسين العملية الإنتاجية، والابتكار)، تلك العوامل الستة تدفع الشركات نحو تحقيق مزايا تنافسية الأمر الذي يؤدي بدوره لتحسين القدرة التنافسية للدولة بالكامل. أما وفقا لـ Joseph Schumpeter فإن بقاء المؤسسة من عدمه في السوق في الأجل الطويل مرتبط بشكل كامل بقدرتها على التكيف مع المتغيرات الخارجية وقدرتها على الابتكار وتحقيق الكفاءة بشكل مستمر حيث أن قدرة المؤسسة على الابتكار هو مفتاح لتحقيق الميزة التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي. (Tomasz Siudek A).

الفرع الثالث: المنافسة والتنافسية في النظريات الحديثة

ظهرت العديد من الآراء الحديثة التي اهتمت بتناول موضوع التنافسية العالمية، عبر العديد من النماذج (وقد تضمن كل نموذج إيجاءات ضمنية وصريحة لمفهوم التنافسية) هي النماذج المبينة على الاقتصاديات السلمية، النماذج القائمة على تمايز المنتجات والمنافسة غير التامة (الاحتكارية Paul Krugman) الذي ربط بين التنافسية العالمية ونمو الإنتاج بل جعل نمو الإنتاج هو المحرك الأساسي للتنافسية العالمية.

وتذهب النظرية الحديثة إلى أن الاقتصاديات السلمية تشكل سبب للتخصص والتبادل التجاري علاوة على الميزة النسبية، بل قد تؤدي وحدها للتبادل التجاري حتى ولو كانت الميزة النسبية مهملة القيمة.

وترتكز النظرية الحديثة على مجموع من الفرضيات: تعد التكنولوجيا عاملا إنتاجيا داخليا، إنتاج تكنولوجيا جديدة يعكس تناقص عائدات العمل ورأس المال، إنتاج التكنولوجيا الجديدة يخلق آثار خارجية، تزايد وفورات الحجم مع استعمال التكنولوجيا، على رغم من انتقال التكنولوجيا (عبر الشركات والدول) فإن هناك انتقال غير كامل للتحكم بها وباستعمالاتها، المنافسة غير التامة (الاحتكارية). (عابط شريط سيدي علي ، العدد 01 ، 2010 ، 2010)

ومن بين الآراء المعاصرة الأخرى رأي (Michael Porter) الذي ربط التنافسية العالمية للدول بإنتاجية تلك الدول على المدى الطويل والتي تتطلب بيئة عمل تدعم الابتكار المستمر سواء على مستوى المنتج أو على مستوى عمليات الإنتاج أو على مستوى الإدارة، كما أوضح انه هناك أربعة عوامل تساهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات داخل الدولة وتتمثل في: ظروف الطلب، الصناعات الداعمة والوسيطه والعناقيد الصناعية، إستراتيجية المؤسسة وهيكلها ومنافستها، وحجم الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة (عمل، ارض، رأس مال، تنظيم). (Tomasz Siudek)

المطلب الثاني: مفاهيم حول التنافسية

الفرع الأول: تطور مفهوم التنافسية

بالرغم من الظهور الحديث لمصطلح التنافسية، إلا أنه بالإمكان تتبع تاريخ هذا المفهوم، وإيجاد أنه ارتبط بقضايا أساسية في السياسة العامة منذ 300 سنة على الأقل، تم استخدام هذا المصطلح وأجريت عليه أبحاث في دول أوروبا الغربية، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية منذ النصف الثاني من الخمسينيات من القرن العشرين، غير أن الأبحاث والكتابات بقيت محدودة حتى النصف الثاني من السبعينيات أين بدأ مفهوم التنافسية يجذب اهتمام الباحثين والدارسين، وتداخل مع عدة مفاهيم أخرى، ففي بداية السبعينات من القرن الماضي ارتبطت التنافسية بالتجارة الخارجية، ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال فترة الثمانينات، وفي التسعينات ارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وفي بداية الألفية الثالثة أصبحت التنافسية تعني قدرة الدولة على رفع مستويات معيشة مواطنيها، وبداية من النصف الثاني للقرن الأول من الألفية الثالثة ظهر ما يسمى بالتنافسية المسفولة التي تدعو للاهتمام بالجوانب البيئية.

لا بد من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية، فإنه يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين وذلك كما يلي (المصدر العربي التنافسي 2011، 2011، صفحة 5)

1-مدرسة رجال الإدارة : يعتبر Michael Porter من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي. (الهاشمي)

2-مدرسة الاقتصاديين: وتتركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والاستثمار في الدول ذات العمالة متدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة. (السابق)

الفرع الثاني: التنافسية اختلاف التعاريف ووجهات النظر

ترجع صعوبة تحديد مفهوم التنافسية إلى اختلاف الرؤى وفقاً لمستوى التحليل، وتم تصنيفها إلى تنافسية المؤسسة، تنافسية القطاع، تنافسية الدولة، وكذلك رؤى العلماء الاقتصاديين، وفيما يلي نستعرض أبرز تعريفات التنافسية حسب مستوياتها.

أولاً: تعريف التنافسية على المستوى الجزئي

يتضمن المستوى الجزئي مفهوم التنافسية على مستوى القطاع وعلى مستوى المؤسسة.

(أ) مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة:

تقليدياً، تستخدم التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي، حيث تعني وصف الحالة التنافسية التي تتعرض لها المؤسسة، وانطلاقاً من كون التنافسية تتجسد بالتفوق على المنافسين فإن المؤسسة تكون ذات تنافسية إذا كانت لديها " القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج إلى مستوى منخفض مقارنة بمنافسيها". يركز هذا التعريف على أن التكلفة هي العامل الحاسم في ضمان تنافسية المؤسسة أي (اكتساب ميزة تنافسية تتركز على التكلفة) (العراق). (عابط شريط سيدي علي ، العدد 01 ، 2010، 2010)

وتعرف كذلك على أنها " القدرة على إنتاج سلع وخدمات ذات نوعية جيدة وسعر مناسب وفي الوقت ذاته تلبية حاجات المستهلكين بكفاءة أكبر من المؤسسات الأخرى "، ما يؤخذ على هذا التعريف أنه أضاف إلى سابقه ميزة تمييز المنتجات، مما يدعونا للقول بأن تنافسية المؤسسة ترتبط أساسا بتحقيق المؤسسة لميزة تنافسية، وهي حسب Porter تتمثل في ميزة التكلفة المنخفضة وميزة التميز. ويمكن النظر إلى تنافسية المؤسسة بأنها " بقدرة المؤسسة على التوصل إلى طرق إنتاجية جديدة، قابلة للتجسيد، أكثر فعالية من الطرق الإنتاجية المتاحة لدى بقية المنافسين في السوق الدولية، أي الوصول إلى إبداع إنتاجي (،، نوفمبر 200) أي ضرورة اعتماد المؤسسة على التكنولوجيا من خلال الإبداع والابتكار في العملية الإنتاجية لإنتاج منتجات تتماشى وأذواق المستهلكين على المستوى المحلي والعالمي، وهذا طبعاً في سياق الحرية التجارية واختفاء مظاهر الدعم والحماية. (شهاب طالي علي، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية 5)

من التعاريف السابقة نستخلص النقاط التالية:

1- يعتبر المستهلك محور اهتمام التنافس؛ 2 - وأن تحقيق التنافسية يعني تحقيق التفوق.

(ب) مفهوم التنافسية على مستوى القطاع:

جاء مفهوم التنافسية على مستوى القطاع أو الصناعة في العديد من الدراسات متشابهاً إلى حد كبير مع مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة وهو ما يوحي أن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتضمن مؤسسات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية.

من الصعب جداً على دولة معينة أن تكون قادرة على كسب تنافسية في جميع القطاعات وهذا بسبب أن توزيع الموارد بين هذه القطاعات غير متكافئ لأن النظرة الإستراتيجية لكل قطاع تختلف من دولة إلى أخرى ثم إن طبيعة العمليات الإنتاجية تختلف بين كل قطاع، وهو ما يحتم عليها التركيز أكثر على بعض القطاعات دون الأخرى، وإذا كان القطاع يمثل مجال النشاط الذي تتشارك فيه مجموعة من المؤسسات فإنه يكون ذو تنافسية إذا كان يستطيع أن يحقق معدل أرباح يفوق معدل النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة كونه يضم مجموعة من المؤسسات ذات تنافسية وذات قدرة على تحقيق النمو. (،، الميزة التنافسية المتواصلة، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد المعرفي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27-28 نوفمبر 2008)،

وتعرف أيضاً على أنه بأنها قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية (مسعداوي، 2015)

تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها " قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة ومنظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها". (4ص، 2019)

ثانياً: تعريف التنافسية على المستوى الكلي (التنافسية الدولية)

انطلق Porter الذي يعتبر أول من قدم الإطار النظري لمفهوم تنافسية الدولة في كتابه " الميزة التنافسية للأمم" الذي نشر سنة (1990) من أن تنافسية الدولة "تعكس معدل الإنتاجية الذي تستغل به الدولة مواردها البشرية، المالية والطبيعية، وتحدد الإنتاجية مستوى المعيشة في الدولة أو الإقليم المعني"، وهو ما ذهب إليه Porter أن المفهوم الوحيد الذي له معنى بالنسبة لتنافسية الدولة هو الإنتاجية، (حامد، 2009) وقد أدى توجهه هذا إلى تحويل الأنظار نحو دراسة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي المؤثرة على الإنتاجية التي تعد المحرك الرئيسي للتنافسية وتحقيق النمو على المدى الطويل، وحسبه فان امتلاك الدولة لصناعات تنافسية يجعلها دولة تنافسية، وان مستويات المعيشة العالية والمستمرة في الارتفاع هي الهدف الاقتصادي الأساسي، ولتحقيق هذا الهدف تحتاج الدولة إلى توظيف مواردها بأعلى إنتاجية. (نفس المرجع السابق، ص29)

حيث تعرف على أنها "قدرة البلد على تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات."

بينما قدم المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) تعريف يدور في نفس السياق الذي يربط بين التنافسية والنمو، حيث عرفها بأنها " قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة تتمكن من خلالها من زيادة ثروتها القومية عن طريق إدارة الأصول وعمليات التشغيل بشكل فعال ومؤثر عالمياً ومحلياً " أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE) فقد عرفتها بأنها " مدى قدرة الدولة على القيام في ظل ظروف السوق الحرة والعدالة بإنتاج السلع والخدمات التي تلي معايير الأسواق العالمية، مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ وزيادة مستويات الدخل القومي الحقيقي على المدى الطويل " .

ويمكن القول أن رفع القدرة التنافسية ما هو إلا وسيلة أو هدف مرحلي لرفع مستوى رفاهية الأفراد واستمرارية النمو، وهذه القدرة لا يجب أن تتساوى مع النمو أو محدثاته. أي أن التنافسية ما هي إلا واحد من محددات النمو.

وعرّفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التنافسية الدولية على أنها " قدرة الدول على التواجد في الأسواق الدولية والمحلية بتطوير القطاعات والأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي العالي. " (UNIDO (2013): The industrial competitiveness of

تعتبر القيمة المضافة العالية مصدر ثروة البلد حسب المعهد، وبالتالي يجب التركيز حسب المنظمة على الأنشطة التي بطبيعتها ذات قيمة مضافة عالية والتي هي ذات المحتوى التكنولوجي العالي.

وقد أعطى معهد التنافسية الدولية (WCC) تعريفاً للتنافسية إذ يربطها بالنمو والأداء الاقتصادي لكن لا يساوي بينهما، ومحتوى هذا التعريف أن التنافسية هي " الأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى ويتميز هذا التعريف عن غيره في أنه يحدد التنافسية في نطاق أنشطة محددة ذات صلة مباشرة بالتنافسية وفي الوقت نفسه يحقق الربط مع إطار نظري واضح من الاقتصاد الدولي والصناعي، وهو أكثر دلالة من حيث السياسات الاقتصادية التي يتبعها. (طلحاي) ويعرفها أيضاً على أنها " قدرة البلد على :

1- أن ينتج أكثر وأكفاً نسبياً ، ويقصد بالكفاءة:

* **تكلفة أقل** : من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم .

* **ارتفاع الجودة** : وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج... الخ .

* الملاءمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

2- أن يبيع أكثر، من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

3- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الاستخلاص أن التنافسية الدولية هي مجموعة الإجراءات والأنظمة الهادفة إلى تعظيم عوائد الوحدات واختراق الأسواق الدولية ومواجهة الإنتاج الأجنبي محليا أو السيطرة على المنتجات الدولية بمنتج ذو جودة عالية وسعر تنافسي وكذا تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها تهدف التنافسية بشكل عام إلى بيان مكان القوة في الدول والتعرف على مجالات التحسين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما تقوم بالتعريف بأفضل الممارسات في تلك المجالات وتقديم نماذج سياسات وبرامج ومشاريع ناجحة من الدول المتقدمة للدول التي تسعى للتطور.

يختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كانت مؤسسة أو قطاع أو دولة، فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية في القطاع متمثل بمجموعة من المؤسسات العاملة في قطاع معين وهاتان بدورهما يختلفان عن تنافسية دولة تسعى لتحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. يوضح الشكل الموالي مفهوم المنافسة من وجهة نظر الدولة المؤسسات:

شكل رقم 01 : هرم لمفهوم المنافسة من وجهة نظر الدولة المؤسسات



المصدر: صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017، ص 7.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مفهوم التنافسية لدى المؤسسات، والدولة مختلفة، فالمنافسة لدى المؤسسات تعني تحقيق أعلى ربح ممكن، وضمان الاستمرارية في الأسواق العالمية والمحلية بدخولها إلى الأسواق بمنتجات وخدمات جديدة. بينما ينصب اهتمام الدولة حول كيفية تحقيق المعدلات النمو العالية، وخلق فرص للعمل للقضاء على البطالة، اجتذاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال، وتحسين مستويات المعيشة لمواطنيها، إلى جانب مكافحة الفقر. على مستوى المؤسسات والدول انبثقت الميزة التنافسية من التقدم التكنولوجي والابتكارات وتبكر المؤسسات بطرق مختلفة: تطوير المنتجات الجديدة، وعمليات إنتاج جديدة، وأساليب جديدة للتسويق، وطرق جديدة للتنظيم والتدريب وما إلى ذلك. وتدعم المؤسسات الابتكار باستمرار البحث عن أفضل المنتجات والخدمات وسبل القيام بهذه الأمور. كلما زادت ابتكارات الشركات في دولة ما، ارتقت الميزة التنافسية لهذه الدولة. وتقوم الابتكارات الإنتاجية على تشجيع قيمة الإنتاج التي تنتجها وحدة العمل أو رأس المال. وكلما زادت إنتاجية المؤسسة استخدمت مواردها بكفاءة، وكلما زادت إنتاجية المؤسسة في دولة استخدمت تلك الدولة مواردها بكفاءة. (جمعي ياسين، القدرة التنافسية المصرية، دار نون)

ثالثا: تكامل المستويات السابقة في بناء القدرات التنافسية للدول

بعد التطرق إلى تعريف التنافسية وفقا لمستوياتها الثلاثة يمكن القول إن مفهوم التنافسية يختلف باختلاف مستوى التحليل، إذا كان على مستوى الدول، القطاع أو المؤسسة غير أن هناك علاقة تكاملية بين تنافسية المستويات الثلاثة، إذ أن التنافسية تبدأ من المؤسسة إلى القطاع وصولا إلى الدولة التي تعد محصلة جميع قدرات المؤسسات، والقطاعات الاقتصادية التنافسية؛ فالدول تصبح تنافسية إذ استطاعت المؤسسات ضمن قطاعاتها الاقتصادية أن تحقق معدلات نمو مستمرة، وتستغل موارد الإنتاج بشكل أمثل، وتقدم سلع وخدمات ذات قيمة عالية توجه إلى تلبية حاجات السوق المحلية والدولية، وفي الوقت نفسه ترفع من دخول العاملين فيها، ويتم ذلك عن طريق توفير البيئة التي تشجع الاستثمار المحلي والأجنبي (مرجع سابق لجمعي ياسين، ص82).

بعدها قمنا بتعريف التنافسية على مستوى المؤسسة ثم القطاع ثم الدولة، يمكن لنا طرح التساؤل التالي:

ما هي العلاقة بين مستويات التنافسية الثلاثة؟

تتصف العلاقة ما بين مستويات التنافسية المذكورة سابقا بأنها علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات ميزات تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وبالنتيجة الوصول إلى مستوى تنافسي أفضل على صعيد الدولة لكن وجود مؤسسة أو صناعة ذات قدرة تنافسية عالية لا يؤدي إلى امتلاك الدولة لهذه القدرة حتما، وفي المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع و مستمر في مداخيل أفرادها يعتبر دليلا على أن النشاطات الاقتصادية المختلفة تحظى في مجملها بميزات تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي؛ غير أنه يجب أن لا نعتبر نجاح تنافسية إحدى المؤسسات العاملة في دولة ما، مقياسا على القدرة التنافسية لهذه الدولة، فيمكن أن يعزى نجاح مؤسسة واحدة إلى عوامل استثنائية يصعب محاكاتها في المؤسسات الأخرى، أو على صعيد القطاع أو الدولة، ولهذا ينبغي التركيز على قدرة تنافسية صناعة معينة، وكافة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بها، بحيث أن نجاح مجموعة من المؤسسات المكتملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية هو دليل أقوى وضوحا على عوامل القوة في الصناعة برمتها. ونظرا لعدم تطابق مفهوم التنافسية على مستوياته الثلاثة، فقد يؤدي بعض السياسات أحيانا والتي تحقق تنافسية المؤسسات إلى آثار عكسية على تنافسية البلد ككل، فالمنافع التي تحصل عليها المؤسسات من تقليص العمالة (لتخفيض التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية من خلال التكنولوجيا) مثلا، يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقص في الدخل أو الرفاهية الناجم عن تزايد معدلات البطالة والفقر. (ابراهيم بلي، دراسة تنافسية الاقتصاد العالمي، ص74)

المطلب الثالث: مفاهيم مرتبطة بالتنافسية

الفرع الأول: المنافسة

لا تعتبر المنافسة مفهوما حديثا، لأن الأمم تنافست منذ العصور الوسطى على الأسواق البعيدة لمناطق الشرق والغرب، كما تنافست على الحصول على المعادن الثمينة خاصة الذهب من مصادرها، وكانت وسيلتها هي الغزو والحروب ومحاولة السيطرة على الدول التي امتلكتها. إن شكل ومفهوم المنافسة في صورتها الحالية ظهرت مع الثورة الصناعية، حيث كانت الدول الصناعية وشركاتها تتنافس للسيطرة على الأسواق العالمية، وبالتالي تعبر المنافسة عن وضعية المواجهة التي تكون فيها المؤسسات والدول في الأسواق الدولية، ونظرا لاختلاف إمكانيات المؤسسات وظروف كل سوق وخصائص كل سلعة ظهرت الأشكال المختلفة للمنافسة، والتي هي: (المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 9)

- **المنافسة التامة:** تتميز سوق المنافسة التامة بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين للسلعة، وتنتج المؤسسات سلعة متجانسة.
- **المنافسة الاحتكارية:** يوجد عدد كبير من المنتجين بحيث يقدمون منتجات متشابهة ويتنافسون من خلال طرق ترويجية.
- **احتكار القلة:** يتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المنشآت، وتكون السمع متشابهة ولكنها ليست متجانسة، ويوجد حرية في الدخول إلى السوق والخروج منها، وتكون المنافسة غير سعرية.
- **الاحتكار التام:** يعتبر سوق سمعة ما سوق احتكار تام في حال وجود منتج وحيد في السوق، وعدم وجود بدائل للسلعة، ووجود عوائق تمنع دخول منتج جديد إلى السوق. وعليه يمكن التمييز بين المنافسة والمنافسة من حيث المفهوم، فبينما تدل الأولى على قدرة الدولة على تصريف منتجاتها في الأسواق العالمية (أي أنها الوسيلة التي تحدد أداء الدولة في التجارة العالمية بمعناها الواسع)، نجد أن المنافسة هي الشروط التي يتم وفقها التبادل ويحدد من خلالها نطاق السوق، وبالتالي فإن التنافسية والمنافسة من العناصر الأساسية لتحليل الإنتاج والتجارة العالمية. (وديع محمد عدنان 2003)

الفرع الثاني: القدرة التنافسية

إن أول ما بدأت به التعاريف المقدمة في تعريفها للتنافسية هو "القدرة" على إنتاج السلع والخدمات، على التواجد في الأسواق الدولية ومواجهة المنافسين، على توليد المداحيل، على رفع مستوى معيشة الأفراد التحول إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وذات المحتوى التكنولوجي العالي وغيرها، ومنه ترتبط التنافسية بالقدرة السابقة التي يجب على البلد أن يمتلكها ليحقق الهدف من التنافسية، ومنه تستند التنافسية إلى "القدرة التنافسية" والتي نعرفها كما يلي "ما يمتلكه البلد أو يكتسبه من أدوات لمواجهة تحديات الانفتاح والاندماج لأجل تحقيق هدف التنافسية ومواجهة باقي البلدان التي تسعى لتحقيق نفس الهدف، باستغلال نفس الفرص التي يتيحها الانفتاح والاندماج. من أهم تلك الأدوات، امتلاك التكنولوجيا، رأس المال البشري، القدرات الإنتاجية الصناعية، والسياسات التجارية التي تسمح للبلد باستغلال أفضل للفرص وبشكل أفضل من غيره لتحقيق المكاسب من الاندماج وزيادة رفاهية المجتمع."

الفرع الثالث: الميزة التنافسية

يقودنا تعريف القدرات التنافسية إلى ضرورة توضيح مفهوم المزايا التنافسية، إذ تتناول الأبحاث في مجال التنافسية، الميزة التنافسية كمفهوم جديد يعوض مفهوم الميزة المطلقة والميزة النسبية. تنفق تلك الأبحاث على أن الميزة المطلقة أو النسبية تعني امتلاك البلد لموارد طبيعية تكون هي مصدر الميزة، بينما تعني الميزة التنافسية امتلاك البلد للتكنولوجيا كمصدر للميزة. إن الذي يميز الميزة التنافسية عن

الميزة النسبية هو أن الأولى تستند إلى عناصر عديدة كلية وجزئية تتطور باستمرار وتعتمد عليها الدول وشركاتها في اكتساب ميزة وطنية، بما فيها الموارد الطبيعية، رأس المال المادي، رأس المال البشري، التكنولوجيا، والمهم هو حسن استغلال وتكامل العناصر السابقة مما يمنح البلد نفوقًا تجاريًا في الأسواق الدولية.

نعرف الميزة التنافسية إذا على أنها "التفوق في استثمار وتثمين والتوجيه الكفاء للموارد المتاحة"

ونعرفها أيضا على أنها "مجموع العناصر التي تشكل محورا للتنافس، والتي يمتلكها ويستثمرها البلد سواء كانت موارد طبيعية أو موقع جغرافي أو سياسات صناعية وتجارية أو رأس مال بشري أو تكنولوجيا... الخ، تمنحه القدرة على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الدولية والمحلية، ليس فقط في الأجل القصير ولكن الأهم في الأجل الطويل. كما أنها كل بعد تنافسي جديد تضيفه البلدان أو شركاتها معتمدة على الابتكار والتجديد يصعب تقليده بسرعة، وبالتالي فهي ذات طبيعة متغيرة وديناميكية."

إن تراكم رأس المال المادي والبشري وتقدم وتعقد التكنولوجيا قد يؤديون إلى فقدان الدول حتى لميزتها التنافسية التكنولوجية التي كانت تتمتع بها، فالتكنولوجيا تمثل الأداة الأهم التي تسمح للاقتصاديات الوطنية بأن تغير من موضعها النسبي في الاقتصاد العالمي، ويعتبر إتقان التكنولوجيا مقياسا للقدرة التنافسية وذلك لأن :

-التقدم التكنولوجي يؤدي من خلال إدخال منتجات جديدة وعمليات جديدة، إلى رفع القدرة الإنتاجية الكامنة للاقتصاد.

-كما يؤدي رفع القدرة الإنتاجية بدوره إلى تعزيز التنافسية.

المبحث الثاني : عناصر تحليلية للتنافسية الدولية

تحولت التنافسية إلى احد المحاور الرئيسية في اهتمامات الحكومات والدول ولهذا يمكننا استخلاص عناصر من التنافسية، من خلال الإلمام بأنواعها وأسبابها ومحدداتها واهم السياسات والاستراتيجيات الداعمة لتهيئة مناخ الاعمال.

المطلب الأول : أنواع التنافسية

تميز الكثير من الأدبيات بين أنواع التنافسية التالية :

الفرع الأول: التنافسية السعرية وغير السعرية

أولاً: تنافسية التكلفة أو السعر

فالدولة ذو التكاليف الأقل (الأرخص) تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل. ودخل هنا أثر سعر صرف العملة الوطنية على قدرة الدولة التصديرية.

ثانياً: التنافسية غير السعرية يقصد بها العوامل غير السعرية التي تدخل ضمن مفهوم التنافسية مثل : الموقع، المناخ... وتشمل غير السعرية كل من التنافسية النوعية والتنافسية التقنية وهي كما يلي:

أ) التنافسية النوعية

ويشمل هذا النوع من التنافسية إضافة إلى النوعية النوعية والملاءمة عنصر الابتكارية، فالدولة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة في الإنتاج، والأكثر ملاءمة لذوق المستهلك، بالإضافة إلى وجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، تتمكن من تصدير السلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من سعر منافسيها.

ب) التنافسية التقنية

حيث تتنافس المشروعات من خلال التخصص في صناعات عالية التقنية، أي انه يتم التنافس على أساس الإنتاج عالي التقنية والأكثر تعقيد، أي (صناعات تتميز بارتفاع المستوى والتطور التكنولوجي). (العابد لزهري ، تحليل الواقع التنافسية الخارجية ،، 2011)

الفرع الثاني: التنافسية المستدامة

يركز هذا النوع من التنافسية على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، حيث تحتوي عناصر رأس المال البشري على مستوى التعليم والتأهيل والإنتاجية، ومؤسسات البحث العلمي والتطوير والطاقة الإبتكارية، إضافة إلى أن الوضع المؤسسي وقوى السوق تدفع كل من الدولة، الصناعة والمؤسسة للاهتمام بعدد من العوامل التي تمكن من التمييز بين إنجاز التنافسية واستمراريتها، وفي هذا الإطار لا بد من الاهتمام بعدد من العوامل والتي يمكن تلخيصها في :

1- التحليل: يقصد بذلك الاهتمام بالتحليل على مختلف المستويات مثل المستوى الدولي، المستوى الإقليمي، المستوى المحلي ومستوى القطاع-المشروع-المنتج.

2- الشمول : يقصد بذلك شمول الكفاءة والتي تعني تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، كما تعني صحة وسرعة اختيار الغايات بالإضافة إلى شمول الفعالية .

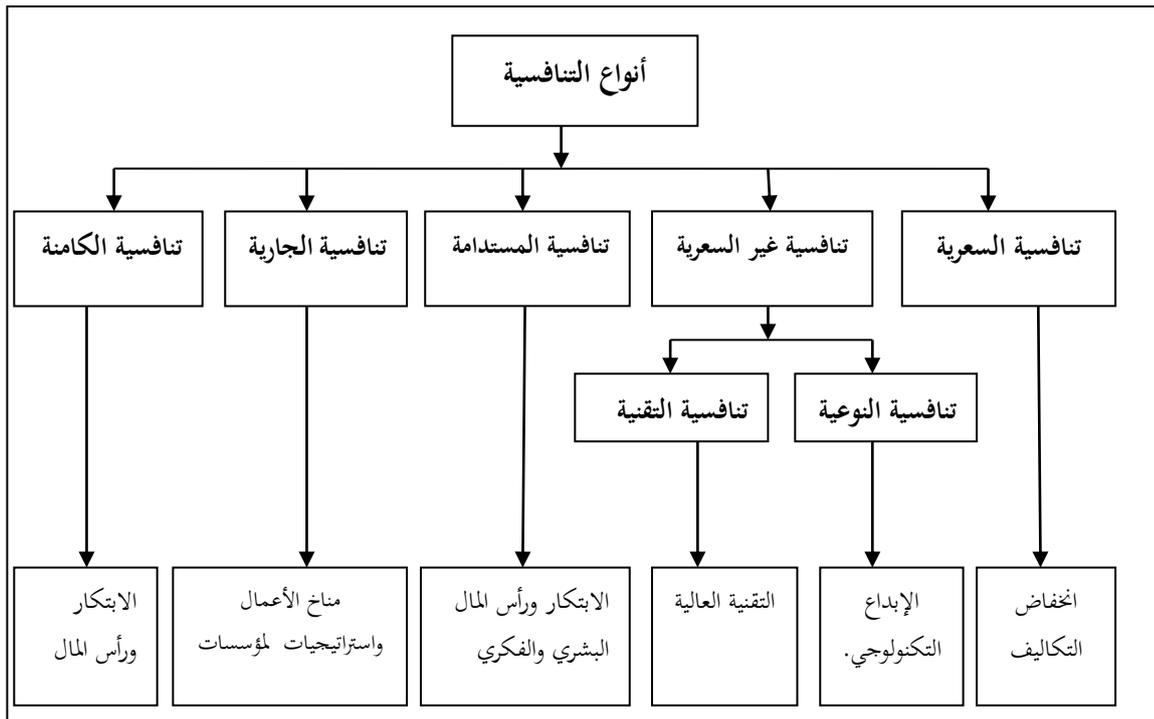
3- النسبية: حيث تعتبر التنافسية في جوهرها مقارنة نسبية بين الاقتصاديات على مستوى الدول أو المؤسسات أو الأقسام أو بين فترتين زمنييتين.

الفرع الثالث: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة

عندما يتم التمييز بين هذين النوعين من التنافسية فإن الغرض الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس فقط تقييم الحالة الراهنة، إذ من المعروف أن ارتفاع التنافسية الجارية مهما كانت المؤشرات المستعملة في قياسها لا يتضمن الحفاظ عليها ما لم تكن تتوفر للدول عناصر ديناميكية تشكل أسس القدرة التنافسية في عالم متغير، ويدخل في هذه العناصر كما تم الإشارة إليه أعلاه: التعليم، البحث والتطوير، بيئة الابتكار والبنية التحتية التقانية، وتميز الأدبيات بين انحاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية إذ يتوجب الموازنة بين الانحاز الآني والكامن، لأن التركيز على إحداها على حساب الأخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، ويمكن الإشارة إلى أن التنافسية الظرفية أو الجارية تركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري.

ومن خلال الشكل الموالي نوضح أنواع التنافسية الدولية:

شكل رقم 02: أنواع التنافسية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق ذكره.

المطلب الثاني : أسباب الاهتمام بالتنافسية الدولية

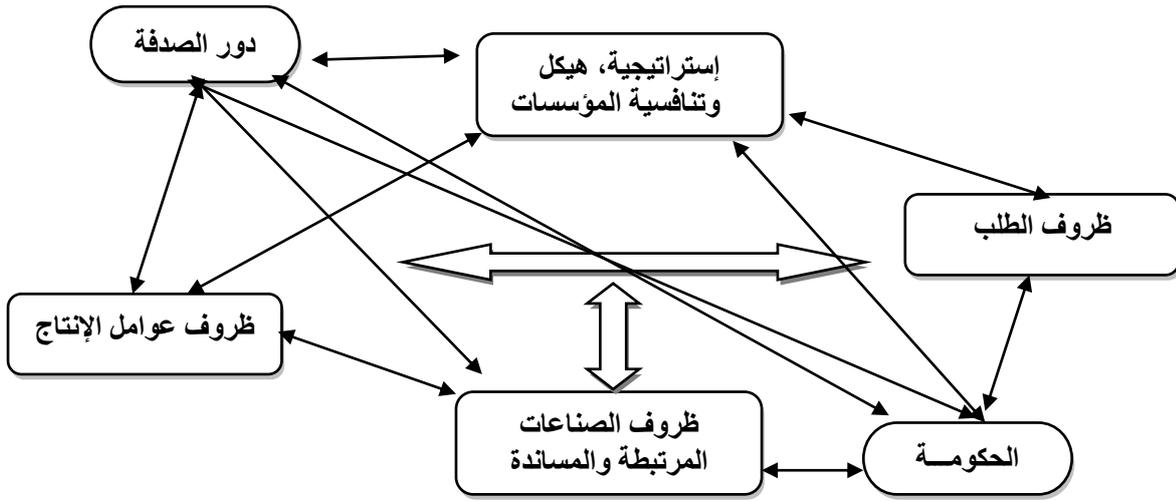
تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية، نظرا للتغيرات الحاصلة على مستوى كافة الأبعاد البشرية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، التقانية والعلمية، كما يلي: (فرجاني،)

- 1- التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري، في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد شهد العالم في العقود الأخيرة
- 2- تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية، مثل تطور نظريات النمو والتجارة، والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضا عن المنافسة.
- 3- التطورات على المستوى العلمي والتكنولوجي، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة الكفوءة.
- 4- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما يؤدي إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحوكمة ومنظومة القيم.
- 5- يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العلمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى، فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، وبين أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والذي يعتمد على اتساع السوق، وان السوق الدولية للسلع تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

المطلب الثالث: محددات التنافسية الدولية

اقترح "Porter" إطاراً تحليلياً لفهم كيفية تفاعل مجموعة من المحددات مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسية مؤسسة ما في مجموعتين (عوامل رئيسية وأخرى مساعدة)، وتعمل الماسة بفعالية عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض ديناميكياً، حيث أن أي ضعف في أي عنصر من عناصرها يضعف الماسة، وبالتالي يؤثر على المناخ التنافسي بشكل عام. ويمكن توضيحها كما في الشكل التالي:

شكل رقم 03: محددات التنافسية.



Source: Michael Porter, (1993), L'avantage concurrentiel des nations, traduire par: J.P.Détiré et autres, ed Intereditions, France, p80.

أصبحت الماسة أحد المقاييس المرجعية لتحليل التنافسية، وتتضمن ما يلي:

الفرع الأول: المحددات الرئيسية

تتضمن أربع عوامل هي:

أولاً: ظروف عوامل الإنتاج

يعد مفهوم عوامل الإنتاج من منظور "Porter" أكثر شمولاً من المفهوم التقليدي المتداول، لأنه يتضمن بالإضافة إلى العوامل التقليدية المتمثلة في الموارد البشرية، الموارد الطبيعية ورأس المال، عوامل أخرى من شأنها أن تشكل بدورها عوامل مساندة لوسائل الإنتاج ويدخل في ذلك الهياكل القاعدية، نظم الاتصالات ومراكز البحوث.

أما المقصود بظروف عوامل الإنتاج فيعني مدى وفرتها وملائمتها وسهولة وصول المؤسسات إليها، فبقدر ما تتوفر هذه العوامل وتنخفض تكلفتها وتزداد فعاليتها وكفاءتها بقدر ما تكون محققة للميزة التنافسية للمؤسسات، غير أن وفرة وأهمية هذه العوامل لا يكون مجدياً في حالة سوء استخدامها، وربما أدى ذلك إلى فقدان روح الابتكار والتطوير لدى المؤسسة، إذ أن وجود عوامل مفقودة يجعل من الصعب على المنافسين القيام بالتقليد، وقد يدفع ذلك بالمؤسسات إلى الابتكار والتطوير بما يحقق ميزة تنافسية، لذا يرى

"Porter" أن توافر عوامل الإنتاج الأساسية يعتبر شرطا لتحقيق ميزة نسبية في صناعة ما، وإن كان غير كاف لارتباط ذلك بكفاءة استخدام عوامل الإنتاج وتطويرها. (بخصية،، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005)

ثانيا: ظروف الطلب

تستطيع المؤسسات والصناعات على حد سواء تحقيق ميزة تنافسية، إذا ما استجابت إلى ظروف الطلب من حيث حجمه، تأثيراته وأنماطه المختلفة، فكلما تحقق نمو الطلب وارتفع كلما أدى إلى إمكانية تصريف منتجات المؤسسة، مما سيفتح مجالا للجوء إلى اقتصاديات الحجم، واستغلال آثار الخبرة والتعلم بهدف رفع وتحسين مستوى الإنتاجية، ومنه رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، وكلما زادت الضغوطات المستمرة من قبل المستهلكين لطلب منتجات متميزة هذا سيدفع بالمؤسسات المتنافسة إلى المزيد من الإبداع، الابتكار، وتفعيل التكنولوجيا رفعا لمستوى الجودة وتحقيقا لخاصية التمييز في المنتجات، الأمر الذي ينعكس في النهاية على تقوية المزايا التنافسية المحققة للصناعة لمقارنة بالمنافسين الآخرين.

لذا على المؤسسة التي تسعى إلى الرفع من تنافسياتها أن تستغل ظروف الطلب بما يحقق أهدافها من جهة، وأن تسعى إلى توجيهه وتكييفه وفق إستراتيجياتها من جهة أخرى.

ثالثا: الظروف الصناعية المرتبطة والمساندة : للصناعات المرتبطة والمساندة دور هام في قدرة الصناعة على المنافسة الدولية، وهذا يعني أن تكون للدولة صناعات ذات مستوى عالمي تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض، الأمر الذي يساهم في إثراء الميزة التنافسية للدولة في أنشطة أو صناعات محددة أو في أجزائها " ويقصد بالصناعات المرتبطة هي تلك التي تشترك معا في التقنيات، المدخلات، قنوات التوزيع والعملاء، أو تلك الصناعات المنتجة لموارد مكملة لهذه الصناعة، بينما الصناعات المساندة هي التي تقدم الدعم للصناعة بالمدخلات اللازمة للإنتاج . (ا، صفحة 75)

ويمثل تواجد الصناعة كجزء من تجمعات صناعية عنقودية* عاملا أساسيا في تحقيق الميزة التنافسية، ويرى "Porter" أن المنافسة تتأثر بوجود هذه التجمعات من خلال زيادة إنتاجية المؤسسات المكونة للعنقود، وزيادة قدرتها على الابتكار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في المستقبل، وما ينجم عنها من وفورات في التكلفة بفعل الاستفادة من تسهيلات إنتاج مشتركة أو خبرة فنية أو منافذ توزيع، كما أن استغلال تلك الترابطات بشكل جيد سواء على مستوى التمييز أو التكاليف سيرفع من القدرات التنافسية للمؤسسة، ويتوقف كل ذلك على مدى توافر هذه الصناعات المساندة لبعضها البعض، وعلى مدى كفاءتها وعلى درجة ارتباطها فيما بينها.

رابعا: إستراتيجية، هيكل وتنافسية المؤسسة

بقدر ما يكون الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة جيدا بقدر ما تكون ذات قدرة تنافسية عالية، وبالعكس ستكون عرضة لفقدان تميزها وقدرتها على المنافسة وإخلاء المجال السوقي للمنافسين، هذا الوضع الاستراتيجي والتنافسي يبقى محكوما بهيكل المؤسسة ومختلف التفاعلات التنظيمية من جهة، وبدرجة المنافسة وتأثيرات مختلف قوى المنافسة كعامل خارجي من جهة أخرى، وبهدف تحسين الوضع الإستراتيجي والتنافسي للمؤسسة يرى "Porter" أنه يجب على المؤسسة أن تسعى بشكل دائم إلى الابتكار، التطوير، التحسين، التجديد، رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية، فضلا عما توفره المنافسة من تعميم للتكنولوجيا، سرعة تدفق وانتشار المعلومات، الخبرة وإفساح المجال لاقتصاديات الحجم، وهي كلها عوامل تصب مباشرة في تنافسية المؤسسة.

*التجمعات الصناعية العنقودية هي عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين النهائيين(العملاء)، أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة.

الفرع الثاني: محددات مساعدة

تتمثل في:

أولاً: دور الحكومة

تلعب السياسات الحكومية دورًا هامًا في خلق تجمعات وسلاسل عنقودية صناعية وفي زيادة القدرة التنافسية في الصناعات المختلفة، إلا أن دور الحكومة لا يعني تدخلًا مباشرًا في النشاط الاقتصادي، وإنما يتمثل دورها في تحفيز وتشجيع المؤسسات الوطنية على رفع مستوى أدائها التنافسي، وعليه فإن السياسات الحكومية الناجحة هي تلك التي تخلق بيئة تستطيع المؤسسات من خلالها أن تكتسب ميزة تنافسية، لأن المؤسسات (كما يؤكد Porter) هي التي تستطيع أن تخلق صناعات تنافسية، أما الحكومة فلا يمكنها ذلك، الأمر الذي يستوجب وضع إستراتيجية طويلة الأمد من طرف الحكومات للحصول على ما يلزم من عناصر الإنتاج اللازمة لتطوير قطاع الصناعة، وتقديم الحوافز والتشجيع لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية. (بوقران)

ثانياً: دور الصدفة

تلعب الأحداث العفوية أو التلقائية، التي تحدث بمحض الصدفة دورًا هامًا في تنافسية ونجاح كثير من الصناعات بالرغم من ضآلة أثرها، حيث أنها في الغالب تقع خارج إطار قوة المؤسسات وقوة الدولة وسيطرتها، وتأتي أهمية الصدفة فيما ينتج عنها من خلق فجوات أو ثغرات تسمح بحدوث تغيرات في الوضع التنافسي. مثل ظهور اختراع جديد أو التقلبات العالمية الفجائية في الطلب وأسواق رؤوس الأموال والحروب والأوبئة، حيث تخلق فجوات تسمح بحدوث تغيرات في المزايا التنافسية للدول التي لها القدرة على تحويل هذه الصدفة إلى ميزة تنافسية.

المطلب الرابع: السياسات المطلوبة لتدعيم القدرة التنافسية وتطوير مناخ الأعمال

إن بناء ودعم القدرة التنافسية هي عملية ديناميكية طويلة الأجل، تعتمد على التنافسية المحلية التي تحتوي في طياتها على مجموعة من عوامل الاستجابة والتي تؤدي بتوافرها إلى تهيئة مناخ الأعمال، إضافة إلى تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات حتى يمكن توفير الأساس الذي يمكن من خلاله تعزيز القدرة التنافسية، وتمثل تلك السياسات فيما يلي:

الفرع الأول: السياسات الاستثمارية

إن تحسن المناخ الاستثماري له أهمية كبيرة في جذب التقنيات الحديثة و انسياب الأموال من الخارج إلى الداخل وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية ومواجهة المتغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية، وظاهرة العولمة وما تحققة من تنافسية عالمية، ولتهيئة المناخ الاستثماري يجب مراعاة ما يلي:

1. العمل على توفير بيئة اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية.
2. العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين، والمساعدة في دراسة الجدوى.
3. أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي مع عدم تغيير السياسات المتبعة عند تغيير الحكومات، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمارات. (بضياف، 2016)،

الفرع الثاني: السياسات المالية والتجارية

يمكن إنجاز أهم السياسات المالية والتجارية لدعم القدرة التنافسية في:

1. إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، مع عدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية إنما توفير أجهزة للرقابة التمويلية والقانونية بغرض زيادة معدلات الادخار المحلي على اعتباره المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
2. لا بد من سياسات واضحة للإصلاح الضريبي سواء فيما يتعلق بمستويات الضرائب الجاذبة للاستثمارات الأجنبية أو بخفض الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب على المبيعات على السلع الاستثمارية، إضافة إلى خفض الأعباء الإجرائية المالية التي يتحملها المصدرين.
3. تعديل هيكل الرسوم الجمركية من خلال خفض التدرجي لها تزامنا مع النضج التدريجي للمنشآت المحلية (الناشئة) وهو ما يمثل أساسا لتقييم الأداء ومعرفة أوجه القصور وأسبابه.
4. الاهتمام بنشاط التسويق الإلكتروني عبر شبكة الانترنت.

الفرع الثالث: السياسات النقدية

ما لا شك فيه أن السياسات النقدية التي تتبعها الدولة له تأثير على نمو الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمنافسة للمنتج المحلي وبناء عليه يجب تخفيض أسعار الفائدة على القروض والعمل على ضبط سعر الصرف عند مستويات واقعية والتنوع في الأوزان النسبية للعملة القابلة للتحويل في تكوين الاحتياطات منها، إضافة إلى إعطاء الثقة في العملة الوطنية سواء على المستوى المحلي من خلال خفض معدلات التضخم أو على المستوى الدولي من خلال قابليتها للتحويل.

الفرع الرابع: السياسات الصناعية

من أجل التفاعل الإيجابي مع الانفتاح والاندماج بالسوق المحلي لا بد من أن تتمحور السياسات الصناعية حول:

1. المزيج السليم بين عناصر التكنولوجيا المحلية والأجنبية.
2. تطوير قاعدة الصناعات الغذائية والوسيطية.
3. وضع حوافز لتعميق التصنيع المحلي وبناء مراكز للتصميم تنتشر بصورة نوعية مع كل نشاط صناعي.
4. تقييم الإمكانيات الفعلية لمراكز البحوث النوعية وتطويرها وربطها بالتجمعات الصناعية عن طريق جهاز متخصص يقوم بالمتابعة.
5. منح الإعفاءات الضريبية على المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير وإعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية والسماح بالاهتلاك المرتفع لتلك المعدات.
6. تقديم حوافز خاصة بتشجيع الاستثمار الصناعي في المشروعات كثيفة العمالة والمجالات التي توليها الدولة أهمية .
7. تقديم حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الخلق والإبتكار في المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنافسية

لقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث عدة مؤشرات لقياس التنافسية، والهدف منها توفير مزيد من المعلومات لتحقيق إمكانية المقارنة بين المؤسسات والصناعات والدول المختلفة، وتتنوع مؤشرات التنافسية بحسب مستوى القياس فهناك مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، القطاع والدولة. وسيتم التطرق لهذه المؤشرات بالتفصيل فيما يلي.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية على المستوى الجزئي

الفرع الأول: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة

تتضمن أهم مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة ما يلي: (السابق)

أولاً: الربحية

يعتبر مؤشر الربحية كافياً عن التنافسية الصناعية الحالية للمؤسسة، ويمكن أن تكون هذه الأخيرة في سوق تنافسية تتجه هي ذاتها نحو التراجع، في هذه الحالة فإن التنافسية الصناعية الحالية للمؤسسة لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها، وتعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو البراءات التي تحصل عليها.

ثانياً: التكلفة المتوسطة للصنع

تتمثل في تكلفة صنع المنتجات مقارنة مع المنافسين، فتكون المؤسسة غير تنافسية إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق مقارنة مع منافسيها.

ثالثاً: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تقيس الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات. من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التكنولوجية، أو إلى تحقيق وفورات الحجم.

رابعاً: الحصة السوقية

يمكن للمؤسسة ما أن تحقق أرباحاً، وتستحوذ على جزء هام من السوق المحلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي. ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات اتجاه المنافسة الأجنبية، كما يمكن للمؤسسات المحلية أن تكون ذات ربحية آنية، لكنها غير قادرة على المنافسة عند تحرير التجارة، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين. وكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى التكاليف الحدية لمنافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس تنافسية القطاع

لتقييم مدى تنافسية قطاع ما لابد من قياس تنافسية المؤسسات التي يشملها هذا القطاع حتى تتمكن من تحديد مدى تنافسيته، التي يمكن حسابها حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن القطاع... لذلك يشترط أن تكون المتوسطات في هذا المستوى ذات معنى و الفوارق بين مؤسسات القطاع محدودة، تعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل: توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية

وعوامل أخرى...، وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المؤسسة في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المؤسسات المحلية والإقليمية المنافسة فإن تقييم القطاع يتم بالمقارنة مع القطاع المماثل لإقليم آخر أو في دولة أخرى يتم التبادل معها. يعتبر قطاع ما تنافسيا إذا تضمن مؤسسات تنافسية إقليمية ودوليا أي مؤسسات تحقق أرباحا منتظمة في سوق حرة. تنطبق أغلب مقاييس تنافسية المؤسسة على تنافسية القطاع لذلك فإنه إذا حقق بشكل مستمر مردودا متوسطا أو يفوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة مع الأجانب يمكن أن يعتبر تنافسيا إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة .

ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:

أولا: مؤشرات التكاليف والإنتاجية

يكون فرع النشاط تنافسيا إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منه لدى المشروعات الأجنبية المزاخرة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب . (وديع محمد عدنان 2003) وغالبا ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحيدة لليد العاملة (CUMO) ، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{jt} / (Q/L)_{ijt}$$

بواسطة المعادلة التالية :

حيث:

W_{ijt} تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t .

R_{jt} تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j خلال الفترة t .

$(Q/L)_{ijt}$ تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j خلال الفترة t .

ومنه يمكن التعبير عن " التكلفة الوحيدة لليد العاملة النسبية " مع البلد k من خلال المعادلة التالية:

$$CUMOR_{ijk} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن $CUMO$ ترتفع للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي: (محمد وديع عدنان، مرجع

سابق ، ص 15)

- أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج؛

- أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج؛

- ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

ثانيا: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية

يستعمل الميزان التجاري وأيضاً الحصة من السوق الدولية كمؤشرات تدل عن تنافسية القطاع وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن

فرع النشاط يخسر تنافسية عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية تتزايد

لسلعة معينة آخذاً بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الوطني الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص

حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية آخذا بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية. (حدادو)

رابعا: الميزة النسبية الظاهرة:

أنشا "بورتر" مقياسا للتنافسية على الميزة النسبية الظاهرة (ACM)، ويمكن حساب المؤشر للدولة j ولفرع النشاط الاقتصادي أو لمجموعة من المنتجات i ، كالتالي :

$$ACM_{ij} = [(X_{ij} / X_{iw}) / (X_j / X_w)]$$

حيث:

X_{ij} : تمثل صادرات الدولة من السلعة i .

X_{iw} : تمثل صادرات العالمية من السلعة i .

X_j : تمثل صادرات الإجمالية من السلعة j .

X_w : تمثل صادرات العالمية الإجمالية .

يدل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على القوة التصديرية للدولة، وإذا كان أكبر من الواحد فذلك يعني أن الدولة j تكتسب ميزة نسبية ظاهرة في السلعة i ، أما إذا كان أقل من الواحد فهذا معناه أنه ليس للدولة ميزة نسبية. (ابراهيم، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة. ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2008، ص66).

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية على المستوى الكلي

تساهم مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة في قياس تنافسية القطاع أو الصناعة والتي تسهم هي الأخرى في تحديد مدى تنافسية الدولة بالتالي يتضح نوع من الترابط بين المستويات الثلاث رغم الاختلافات العديدة بينها. وهناك العديد من المؤشرات لقياس التنافسية على مستوى البلد، ولكن سنركز على نمو الدخل الحقيقي للفرد وعلى النتائج التجارية للبلد: (مسعداوي،)

الفرع الأول: نمو الدخل الحقيقي للفرد

يعتبر كل من الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية (TFP: Total Factor Productivity) وعلى رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة. كما أن الارتفاع في إنتاجية العوامل الكلية يزيد من دخل الفرد وهذا ما من شأنه زيادة ثروة البلد من الموارد الطبيعية ورأس المال وتحسين التجارة، وتتحسن حدود التجارة لبلد ما عندما ترتفع أسعار صادراته بالقياس بأسعار الواردات، وعند تحسن حدود التجارة لبلد ما فإنه يتمكن من زيادة وارداته والممولة بعائدات الصادرات ذاتها، وأن يقلص صادراته لتمويل المستويات الأصلية من الواردات ويبقى محافظاً على توازنه، ومنه فالتحسن في حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل، ويمكن أن تتحسن حدود التبادل للبلد وبالتالي دخل الفرد فيه إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع والخدمات التي يصدرها، أو كان هناك فائض في العرض الدولي من السلع والخدمات التي يستوردها.

الفرع الثاني: النتائج التجارية

تقترح الدراسات المتخصصة ثلاث مؤشرات رئيسية لتحديد النتائج التجارية للبلد وهي:

أولاً: رصيد الميزان التجاري

إنّ العجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معاً. كما أن العجز في الحساب الجاري يمثل تحويلًا حقيقياً للأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وكنتيجة لادخار السلبي والقروض الخارجية فإن المشروعات العاملة في القطاعات ذات السلع المتاجر بها والخدمات للبلد المعني أقل تنافسية وفي الغالب فإن الحصة من السوق للمنتجين المحليين سوف تنقص.

ثانياً: تركيبة الصادرات

لقد استعمل بعض الاقتصاديين تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقنية العالية. فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبياً أو تتزايد فهذا سيسمح بوجود تحسن في الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجر مرتفعة، وهذا يعني أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للتجارة وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع مما يتم عليه في الفروع الأخرى.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنافسية الدولية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشراً فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية الاقتصاديات، خاصة في ظل التحديات والأزمات المتعددة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: التنافسية في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي

أولاً: لمحة عن المنتدى الاقتصادي العالمي

المنتدى الاقتصادي العالمي هو تجمع اقتصادي عالمي، يشارك فيه القادة السياسيين والتجارين وغيرهم من قادة المجتمع في تشكيل جداول الأعمال العالمية والإقليمية والصناعية. تم تأسيسه في سنة 1971 في مدينة دافوس السويسرية كمنظمة غير ربحية بمبادرة منه للمساهمة في تحسين الاقتصاد العالمي ومقرها في جنيف، يسعى المنتدى في جميع جهوده لمناقشة مختلف القضايا والتحديات الاقتصادية العالمية ويضع الخطط الكفيلة لإيجاد حلول لمختلف الأزمات التي تمر بها دول العالم، في إطار الحرية الاقتصادية والتجارية . يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي على عضوية دول العالم ومئات الشركات العالمية الكبرى المؤثرة في الاقتصاد العالمي، وشركاء الصناعة وشركاء إستراتيجيون يضمون مائة شركة قيادية في العالم، تمثل مناطق ومجالات عمل مختلفة، كما يضم المنتدى شركاء النمو العالمي من الشركات ذات معدلات النمو العالمي المرتفعة المرشحة لتصبح رائدة لصناعاتها في المستقبل وشركات تكنولوجيا ريادية تعمل على تطوير اختراعات تقنية تعبر حياة مستخدميها، ولديها تأثير متوقع طويل الأمد على الأعمال والمجتمع.

ويعقد المنتدى أربع اجتماعات سنوية رئيسية : (المنتدى الاقتصادي العالمي، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.weforum.org/>

- الملتقى السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي بمدينة دافوس السويسرية، للتباحث والنقاش بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها.

- الملتقى السنوي للأبطال الجدد، وهو الاجتماع السنوي للمنتدى بشأن الابتكار والعلوم والتكنولوجيا، وينعقد في جمهورية الصين الشعبية.

- قمة الأجنحة العالمية، وهو ملتقى يعقد في الإمارات العربية المتحدة، بين مجتمع المعرفة الرائد في العالم لتبادل الأفكار حول التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم.

- ملتقى الإستراتيجية الصناعية بين مسؤولي الإستراتيجية الصناعية في العالم، لتشكيل جداول أعمال الصناعة واستكشاف كيفية تحول الصناعات من إدارة التغيير إلى التغيير الرائد.

ثانياً: التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

لقد بدأ اهتمام المنتدى الاقتصادي العالمي بقضايا القدرة التنافسية في عام 1979 ، فعمل على تطوير مؤشره الخاص لقياس تنافسية اقتصاديات العالم، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية أصبح مرجعاً في هذا المجال، وغير القائمون على المنتدى اسمه ليصبح " المنتدى الاقتصادي العالمي " سنة 1987 انسجاماً مع دوره واهتماماته الجديدة. وحسب تعريف تقرير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تشير التنافسية إلى " قدرة الدولة على خلق بيئة إنتاجية تنافسية، لدفع عجلة النمو المستدام وتحقيق

معدل مرتفع ومستمر لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي." <https://www.weforum.org/>

ويعرفها أيضا على أنها : "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة التي بدورها تحدد معدلات العوائد الناجمة عن الاستثمار في اقتصاد ما، وبما أن عوائد الاستثمار تشكل محوكا للنمو الاقتصادي فان الاقتصاد الأكثر تنافسية هو الاقتصاد الأقدر على النمو في المديين المتوسط والبعيد". (The Arab World Competitiveness Report, op cit, p 7).

من خلال التعريف التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يقوم بتقييم شامل لبيئة ومناخ الأعمال في البلدان محل التقييم، فهو بذلك يتعدى دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى توصيف وتقييم مناخ الاستثمار بغية معرفة قدرة الاستثمارات في هذه البيئة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاجية، فكلما تحسنت بيئة الأعمال بالتماشي مع المؤشرات الكلية كلما أدى إلى زيادة قدرة الدولة على التنافس وبالتالي تحسن في مؤشر التنافسية.

الفرع الثاني: محددات التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي العالمي

أولاً: منهجية مؤشر التنافسية العالمية

تتميز منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي بالحبيوية والتطور المستمر بهدف الإلمام بأكبر قدر من المحددات والمؤشرات التي تؤثر على تنافسية الدول في مختلف مراحل نموها، حيث كان مؤشر التنافسية في السابق يتكون من مؤشرين رئيسيين، الأول مؤشر تنافسية النمو : والذي يقيس مدى قدرة الدولة على تحقيق معدل نمو دائم على المديين المتوسط والطويل، من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الكلي.

أما الثاني فهو مؤشر تنافسية الأعمال: والذي يتناول المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي، إذ يقيس العوامل المؤثرة في مستوى الإنتاجية وبالتالي المستوى الاقتصادي الحالي بالمقارنة مع معدل دخل الفرد.

أصبحت تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي تصدر تحت اسم "التقرير العالمي للتنافسية" ابتداء من 2007-2008 وفق منهجية جديدة باعتماده على مؤشر وحيد لقياس التنافسية هو "مؤشر التنافسية العالمية". لقياس أداء الاقتصاد الكلي والجزئي وكذلك لترتيب الدول واستمر إلى غاية 2017.

يقيس "مؤشر التنافسية العالمية" أو "المؤشر العام للتنافسية" (GCI) (Global Competitiveness Index) أداء مؤسسات الدولة والسياسات التي تتبناها والتي تحدد مستوى الإنتاجية والدخل والمكاسب الاقتصادية والعوامل التي تحدد ازدهار الاقتصاد في الحاضر والمستقبل ومنه قدرته على تحقيق النمو الاقتصادي واستدامة التنمية. في سنة 2018 عدل المنتدى قليلا من منهجته وصدر أول تقرير وفق المنهجية الجديدة في نفس السنة.

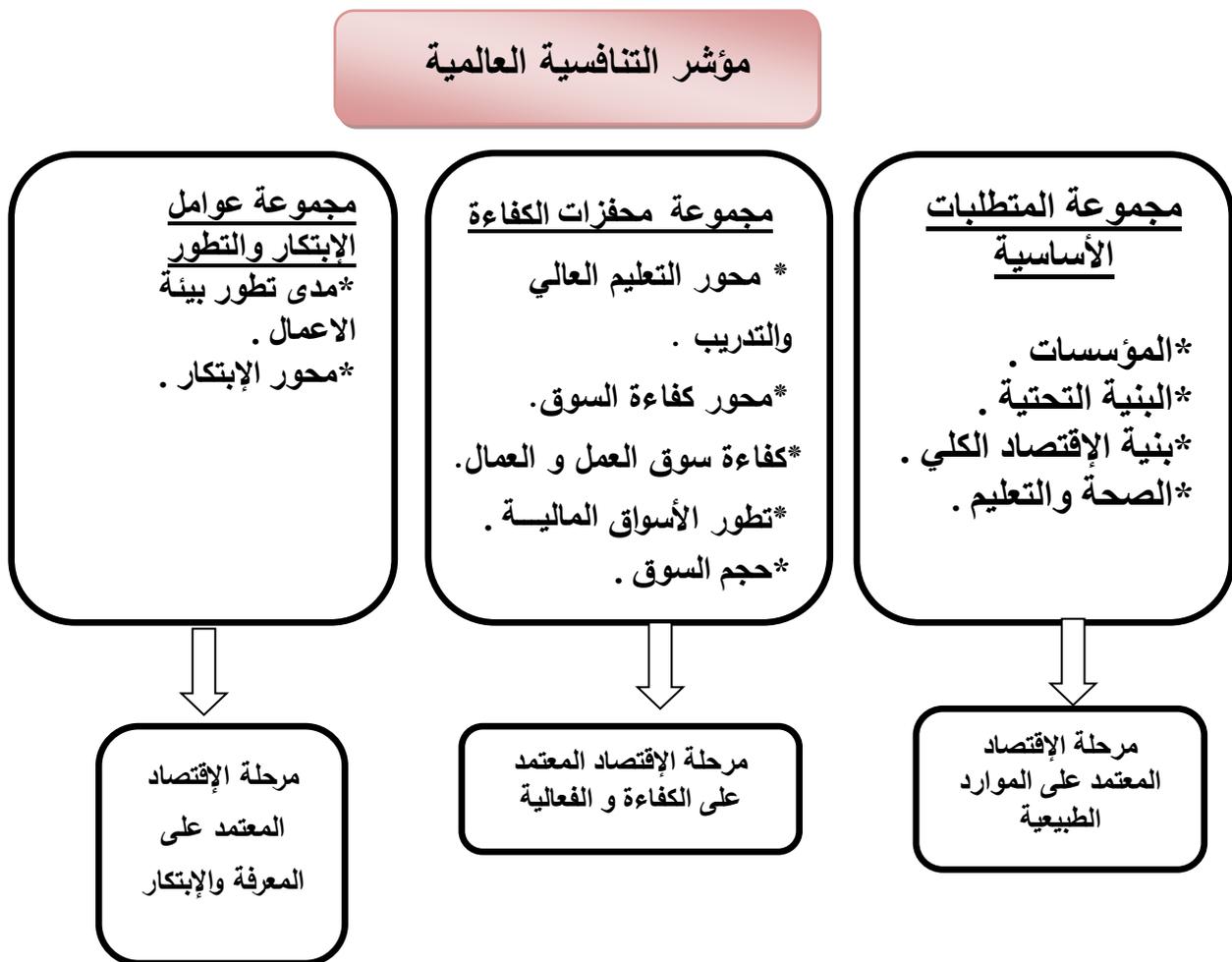
ثانياً: محددات بناء القدرات التنافسية ومؤشراتها

يتكون مؤشر التنافسية العالمية من 114 معياراً أو محمدا جزئياً، يتوزعون بين محددات كمية (33 مؤشراً) ومحددات نوعية (78 مؤشراً)، ويتم تجميع تلك المعايير أو المتغيرات في 12 ركيزة للتنافسية ويتم تصنيف تلك الركائز إلى ثلاث مجموعات وهي:

1. المتطلبات الأساسية.
2. متطلبات تعزيز الكفاءة.
3. متطلبات الإبداع والتطور.

تعطى للمؤشرات الفرعية في المجموعات الثلاث أوزان مختلفة لحساب المؤشر العام للتنافسية، ترتبط تلك الأوزان بمرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها مختلف الاقتصاديات والتي يتم قياسها بالناتج الوطني الإجمالي السنوي للفرد، وهو ما يعني أن هذه الأوزان ليست ثابتة كون البلد يمكن أن ينتقل من مرحلة نمو إلى أخرى (Word Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus Schwab, Geneva, Switzerland, P5). وينحصر المؤشر ضمن المجال (1-7) أي كلما اقترب من 7 فيعني ان الدولة أكثر قدرة على التنافس وكلما انخفض دل على ضعف القدرة التنافسية للدولة (المنتدى الإقتصادي العالمي، 2018) نوضح تلك المحددات وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : مؤشر التنافسية العالمية حسب تقرير التنافسية العالمي



المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية العالمية.

وفي ما يلي شرح لتلك المحددات وكيفية قياسها:

أ) المجموعة الأولى المتطلبات الأساسية : لا تتعلق هذه العناصر بالأجل، كما أنها لا تخص قطاع أو نشاط معين، لأنها تعتبر المتطلبات الأدنى التي يجب توفيرها من أجل أن ينطلق البلد في بناء قدراته التنافسية، فكلما زاد مستوى جودة تلك العناصر كلما كان البلد أقدر على تحقيق مستوى أفضل من التنافسية.

تتمثل محددات هذه المجموعة في ما يلي:

1-المحور الأول الهيئات و المؤسسات: تعتمد البيئة المؤسسية لبلد ما على كفاءة وسلوك كل أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، وتحدد تلك الهيئات والمؤسسات الإطار القانوني والإداري الذي يتفاعل من خلاله الأفراد والمؤسسات والحكومات. إن جودة المؤسسات العامة للبلد لها تأثير قوي على التنافسية والنمو إنه يؤثر على قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج ويؤدي دوراً رئيسياً في الطرق التي توزع بها المجتمعات الفوائد وتحمل تكاليف استراتيجيات وسياسات التنمية. تعتبر المؤسسات الخاصة الناجحة أيضاً مهمة للتنمية السليمة والمستدامة للاقتصاد، فقد أبرزت الأزمة المالية العالمية 2007-2008، إلى جانب العديد من فضائح المؤسسات، أهمية معايير المحاسبة والإبلاغ والشفافية لمنع الاحتيال وسوء الإدارة، وضمان الحكم الرشيد والحفاظ (World Economic Forum, Geneva, 2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus على ثقة المستثمرين والمستهلكين. ويقسم المنتدى هذا المحور إلى مؤشرين : (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية -جالة الجزائر-)، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 310.

●المؤسسات العمومية: هذا المؤشر ينقسم إلى 5 مؤشرات وهي ملكية الدولة التي تحتوي على المتغيرات حماية الملكية الفكرية و حقوق الملكية، مؤشر الأمانة و الفساد به 3 متغيرات تسرب الأموال العامة و الثقة العامة في السياسيين، الدفعات غير الموثقة والرشوة ومؤشر عدم ملائمة الأثر يحتوي على متغيرين حرية القضاء، أفضلية القرارات الحكومية الرسمية ومؤشر فعالية الحكومة الذي يحتوي على 6متغيرات تبديد الإنفاق الحكومي، عيب الإجراءات الحكومية،فعالية هيكل القانون في حل النزاعات،.فعالية القضاء في التصدي للإجراءات الحكومية،شفافية الحكومة في صناعة السياسة، تزويد الحكومة بخدمة تحسين مصلحة الأداء، ومؤشر الأمن الذي يحتوي على 4 متغيرات وهي ثمن خدمة الإرهاب، ثمن مصلحة الجريمة والعنف،الجريمة المنظمة،الثقة في خدمة الشرطة.

●المؤسسات الخاصة: يحتوي هذا المؤشر على مؤشرين أولهما مؤشر أخلاقيات الشراكة الذي يحتوي على متغير واحد أخلاقيات السلوك في الشركة و المؤشر الثاني المحاسبة الذي يحتوي على 4 متغيرات صرامة معايير التدقيق الداخلي و إعداد التقارير المالية،فعالية مجالس الإدارة،حماية حقوق ملكية الأقلية، حماية المستثمرين.

2- المحور الثاني البنية التحتية: البنية التحتية الشاملة والفعالة أمر بالغ الأهمية لضمان الأداء الفعال للاقتصاد. تمكن وسائل النقل الفعالة بما في ذلك الطرق عالية الجودة والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي رواد الأعمال من توصيل سلعهم وخدماتهم إلى السوق بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب وتسهيل انتقال العمال إلى الوظائف الأكثر ملاءمة.

تعتمد الاقتصادات أيضاً على إمدادات الكهرباء الخالية من الانقطاعات والنقص حتى تتمكن المؤسسات والمصانع من العمل دون عوائق، أخيراً، تسمح شبكة اتصالات قوية وواسعة النطاق بالتدفق السريع والحر للمعلومات، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية الشامل ((بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية -جالة الجزائر-)، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص

310)، كما أن جودتها تمنح مزايا لكل المتعاملين وتدعم كفاءة المؤسسات. يحتوي هذا المحور على مؤشرين:

البنية التحتية للنقل: يحتوي هذا المؤشر على 6 متغيرات نوعية البنية التحتية، نوعية الطرق، جودة السكك الحديدية، جودة البناء، جودة النقل الجوي.

● **البنية التحتية للكهرباء والهاتف:** نجد في هذا المؤشر 3 متغيرات نوعية خدمات تزويد الكهرباء، خطوط الهاتف الثابت، اشتراكات الهاتف النقال.

3- **محور الثالث بيئة الاقتصاد الكلي:** يعد استقرار بيئة الاقتصاد الكلي أمراً مهماً للأعمال التجارية وبالتالي فهو مهم للقدرة التنافسية الشاملة لأي بلد. على الرغم من أنه من المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلي وحده لا يمكن أن يزيد من إنتاجية أي دولة، فإنه من المسلم به أيضاً أن فوضى الاقتصاد الكلي تضر بالاقتصاد، ولا تستطيع الحكومة تقديم الخدمات بكفاءة إذا كان عليها سداد مدفوعات عالية الفائدة على ديونها السابقة وغيرها. لا تستطيع المؤسسات العمل بكفاءة عندما تكون معدلات التضخم خارج نطاق السيطرة، وبالتالي لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بطريقة مستدامة ما لم تكن البيئة الكلية مستقرة، والتي تعطي الاطمئنان للملاك ومستثمري رأس المال، وبالتالي القدرة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب. إن الاستقرار يؤدي إلى زيادة الادخار ومنه الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. دائماً ما يعتمد المتدني على مؤشرات عديدة لقياس الركيزة أو المحدد، وذلك بغية الإلمام بأكبر قدر من جوانب ذلك المحدد، وفي بيئة الاقتصاد الكلي يستعمل المتدني 5 مؤشرات والتي تتمثل في: ((بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية - جالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 311)).

رصيد ميزانية الدولة، الادخار الوطني، نسبة التضخم، دين الدولة، التصنيف الائتماني للدولة لدى المنظمات الدولية.

4- **محور الرابع الصحة و التعليم الأساسي:** تعتبر القوة العاملة السليمة أمراً حيوياً للقدرة التنافسية والإنتاجية للبلد، إذ لا يمكن للعمال المرضى أن يعملوا بإمكانياتهم وسيكونون أقل إنتاجية. يؤدي اعتلال الصحة إلى تكاليف كبيرة على الأعمال التجارية، حيث غالباً ما يكون العمال المرضى غائبين أو يعملون بمستويات منخفضة من الكفاءة وبالتالي فإن الاستثمار في تقديم الخدمات الصحية أمر بالغ الأهمية لاعتبارات اقتصادية وأخلاقية. بالإضافة إلى الصحة، تأخذ هذه الركيزة في الاعتبار كمية ونوعية التعليم الأساسي الذي يتلقاه السكان، والذي يتزايد أهميته في اقتصاد اليوم. يزيد التعليم الأساسي من كفاءة كل عامل على حدى.

ويتركب هذا المؤشر من مؤشرين : : (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية - جالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 311).

● **الصحة :** نجد بها 8 متغيرات اثر انتشار حمى الملاريا في المنشآت الأعمال، حالات الإصابة بالملاريا، اثر انتشار مرض السل في المنشآت الأعمال ، حالات الإصابة بمرض السل ، اثر انتشار مرض الايدز في المنشآت الأعمال، انتشار مرض الايدز ، الرضع الموتى ، التنبؤ بالحياة.

● **التعليم الأساسي:** به متغيرين جودة التعليم الأساسي ، نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي.

(ب) **المجموعة الثانية محفزات الكفاءة:** تتمثل في المحددات التي تساهم في بناء القدرات التنافسية، ومنه اكتساب مزايا في الأجل القصير وتحقيق التنافسية الجارية، تحتوي هذه المجموعة على 6 محاور تتمثل في:

1- **محور التعليم العالي و التكوين:** يعد التعليم العالي والتدريب عالي الجودة أمراً بالغ الأهمية للاقتصاديات التي ترغب في الارتقاء في سلسلة القيمة إلى ما بعد عمليات الإنتاج والمنتجات البسيطة.

يتطلب اقتصاد العولمة على وجه الخصوص اليوم من البلدان رعاية مجموعات من العمال المتعلمين جيداً القادرين على أداء المهام المعقدة والتكيف بسرعة مع بيئتهم المتغيرة والاحتياجات المتطورة لنظام الإنتاج.

تقيس هذه الركيزة معدلات الالتحاق بالمرحلة الثانوية والجامعية بالإضافة إلى جودة التعليم كما تم تقييمها من قبل قادة الأعمال إن التحكم في ميادين العلوم والتكنولوجيا عند المستوى الذي تفرضه المنافسة الدولية والمحافظة عليه، لا يكون إلا عن طريق وجود نظام تعليمي فعال يسمح باكتساب المعارف والمهارات، فوجود نظام تعليمي مناسب، يشجع رأس المال البشري على فهم وابتكار طرق إنتاج أكثر تعقيداً، كما أن الاستثمار في العمالة المكونة تكويناً عالياً يعطي نتائجه على مستوى التطبيق بشكل أفضل من الإنفاق على العمالة غير المتعلمة، أو ذات المستوى التعليمي الأدنى. يؤخذ مدى تدريب الموظفين أيضاً في الاعتبار بسبب أهمية

التدريب المهني والمستمر أثناء العمل - والذي يتم تجاهله في العديد من الاقتصادات - لضمان التطوير المستمر لمهارات العمال.

ويحتوي على 3 مؤشرات تتمثل في: (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية - جالة الجزائر -، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 311.

- مؤشر نوعية التعليم نجد به متغيرين نسبة الانضمام إلى التعليم الثانوي، نسبة الانضمام إلى الجامعات.
- مؤشر جودة كليات الأعمال الذي يحتوي على 4 متغيرات جودة نظام التعليم، جودة تعليم الرياضيات و العلوم، جودة في كلية إدارة الأعمال، وصول انترنت إلى المدارس .

● مؤشر تدريب العمال الذي يحتوي على متغيرين التهيئة المحلية المتخصصة في خدمة البحث و التدريب، درجة الاستثمار في تدريب المساعدين.

2- محور كفاءة الأسواق السلعية: تتمتع البلدان التي لديها أسواق سلع تتسم بالكفاءة بوضع جيد يمكنها من إنتاج المزيج الصحيح من المنتجات والخدمات نظراً لظروف العرض والطلب الخاصة بها، فضلاً عن ضمان إمكانية تداول هذه السلع بفعالية أكبر في الاقتصاد. تعتبر المنافسة السليمة والشفافة في السوق المحلية والأجنبية مهمة في دفع كفاءة السوق، وبالتالي إنتاجية الأعمال، من خلال ضمان أن الشركات الأكثر كفاءة، والتي تنتج السلع التي يطلبها السوق، هي تلك التي تزدهر. لأسباب ثقافية وتاريخية قد يكون العملاء أكثر طلباً في بعض البلدان من بلدان أخرى، ويمكن أن يخلق هذا ميزة تنافسية مهمة، لأنه يجبر المؤسسات على أن تكون أكثر ابتكاراً وتوجهاً نحو العملاء، وبالتالي يفرض الانضباط اللازم لتحقيق الكفاءة في السوق. (السابق)

نظراً لتعدد جوانب سوق السلع، فإن المنتدى يستخدم مؤشرات كثيرة لقياس حجمه وكفاءته، ويتركب هذا المؤشر على مؤشرين: (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية - جالة الجزائر -، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 311.

● **مؤشر التنافسية:** نجد في هذا المؤشر مؤشرين آخرين أولهما مؤشر التنافسية الداخلية الذي يحتوي على 8 متغيرات حدة المنافسة الداخلية، درجة هيمنة السوق، تأثير السياسة المضادة للاحتكار درجة تأثير الضرائب على تحفيز الاستثمار، قيمة جميع الرسوم، عدد الإجراءات اللازمة لفتح تجارة، الوقت اللازم لفتح التجارة، أسعار سياسة الفلاحة أما المؤشر الثاني التنافسية الخارجية الذي يتكون من عدة متغيرات انتشار معيقات التبادل، تعريف التجارة، انتشار الملكية الأجنبية، أثر قوانين الاستثمارات الأجنبية على منشآت الأعمال، عبء الإجراءات الجمركية.

● **مؤشر نوعية طلب الشروط.** نجد بها متغيرين درجة توجيه الزبائن، درجة الاستجابة لاتجاهات العملاء، درجة تعقيد الطلب.

3- محور كفاءة سوق العمل: تعد كفاءة ومرونة سوق العمل أمرا بالغ الأهمية لضمان تخصيص العمال لاستخدامهم الأكثر فعالية في الاقتصاد، وتزويدهم بالحوافز لبذل قصارى جهدهم في وظائفهم.

لذلك يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة اللازمة لتحول العمال من نشاط اقتصادي إلى آخر بسرعة وبتكلفة منخفضة، والسماح بتقلبات الأجور دون الكثير من الاضطرابات الاجتماعية. يجب أن تضمن أسواق العمل الفعالة أيضا حوافز قوية واضحة للموظفين وأن تعزز الجدارة في مكان العمل، هذه العوامل مجتمعة لها تأثير إيجابي على أداء العمال وجاذبية البلد للمواهب.

ويتكون هذا المحور من مؤشرين: (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية -جالة الجزائر-)، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 311.

● **مؤشر المرونة:** يتكون هذا المؤشر من 4 متغيرات علاقة التعاون بين العمال وأصحاب العمل، المرونة في تحديد الأجور، جمود سياسات التشغيل، ممارسات التشغيل وإنهاء الخدمات، درجة واثر الضرائب،.

● **مؤشر تفعيل المواهب:** نجد في هذا المؤشر 4 متغيرات الأجر الإنتاجية، الاعتماد على الإدارة المؤهلة، هجرة العقول، اشتراك المرأة في الجهد المبذول.

4- محور تطور الأسواق المالية: يوجه القطاع المالي الفعال الموارد التي يوفرها المواطنين وكذلك الأجانب لتمويل المشاريع أو الاستثمارات ذات العوائد العالية، تتطلب الاقتصادات أسواقا مالية متطورة يمكنها إتاحة رأس المال لاستثمارات القطاع الخاص من مصادر مثل القروض من قطاع مصرفي كفاء وأسواق الأوراق المالية المنظمة جيدا، ورأس المال الاستثماري، وغيرها من المنتجات المالية. من أجل الوفاء بكل هذه الوظائف، يجب أن يكون القطاع المصرفي جديرا بالثقة وشفافا، كما تحتاج الأسواق المالية إلى تنظيم مناسب لحماية المستثمرين والجهات الفاعلة الأخرى في الاقتصاد ككل.

ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين آخرين: (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية -جالة الجزائر-)، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 312.

● **مؤشر الفعالية:** الذي يحتوي على 5 متغيرات توافر الخدمة المالية، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، التمويل من خلال أسواق رأس المال المحلية، سهولة الحصول على القرض، توافر التمويل لرأس المال المغامر.

● **مؤشر الإخلاص والأمانة:** نجد به 3 متغيرات صلاية البنوك، قانون امن الصرف، استقامة القوانين للمقرضين و المقترضين.

5- محور جاهزية التكنولوجيا: تقيس ركيزة الاستعداد التكنولوجي السرعة التي يعتمد بها الاقتصاد التقنيات الحالية لتعزيز إنتاجية صناعاته، مع التركيز بشكل خاص على قدرته على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج لزيادة الكفاءة وتمكين الابتكار للقدرة التنافسية، ومن المهم أن تكون الشركات العاملة في الدولة قادرة على الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة والقدرة على استيعابها واستخدامها. من بين المصادر الرئيسية للتكنولوجيا الأجنبية، غالبا ما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا رئيسيا، خاصة بالنسبة للبلدان التي هي في مرحلة أقل تقدما من التطور التكنولوجي.

ومن بين مؤشرات هذا المحدد: (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية -جالة الجزائر-)، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 312.

● **مؤشر اختيار التكنولوجيا:** نجد به 3 متغيرات توافر احدث للتكنولوجيا، مستوى الشركة في امتصاص التكنولوجيا، نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

• **مؤشر استعمال الانترنت:** به 6 متغيرات عدد مستعملي الانترنت، الاشتراكات الواسعة للانترنت، نطاق تردد الانترنت، الاشتراكات الواسعة للهاتف، اشتراكات الهاتف النقال، خطوط الهاتف الثابت.

6- محور حجم السوق : يؤثر حجم السوق على الإنتاجية، حيث تسمح الأسواق الكبيرة للشركات باستغلال وفورات الحجم . تقليديا، كانت الأسواق المتاحة للشركات مقيدة بالحدود الوطنية، أما في عصر العولمة فقد أصبحت الأسواق الدولية امتدادا للأسواق المحلية، وخاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة . وبالتالي يمكن اعتبار الصادرات امتدادا للطلب المحلي في تحديد حجم السوق لشركات الدولة . إذا كان حجم السوق المحلي كبيرا ضمن صناعة ما، فإنه يشجع على توجيه الاستثمارات نحو تطوير التكنولوجيا والبحوث المرتبطة بها، خاصة إذا كانت السوق ديناميكية، أي أن المؤسسات الناشطة فيه تستغل مكاسب اقتصاديات الحجم للاستثمار وإعادة الاستثمار في تطوير وابتكار منتجات جديدة... الخ، ومنه لا تكفي بالسوق المحلية لتحقيق الأرباح، بل تتوسع إلى السوق الدولية .

ينقسم هذا المحور إلى مؤشرين: ((بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية - جالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 312)

• **مؤشر حجم السوق الداخلي:** الذي يحتوي على متغير حجم السوق الداخلي.

• **مؤشر حجم السوق الخارجي:** الذي يحتوي على متغير حجم السوق الخارجي.

(ج) المجموعة الثالثة الابتكار و التطور: نجد في هذه المجموعة محورين :

1- محور تطور بيئة الأعمال: يتعلق تطور الأعمال بعنصرين مرتبطين ارتباطا وثيقا: جودة شبكات الأعمال العامة للبلد وجودة عمليات واستراتيجيات الشركات الفردية. هذه العوامل مهمة بشكل خاص للبلدان التي هي في مرحلة متقدمة من التنمية، حيث استفدت المصادر الأساسية لتحسين الإنتاجية. تعد جودة شبكات الأعمال والصناعات الداعمة للبلد، وفقا لكمية ونوعية الموردين المحليين ومدى تفاعلهم، مهمة لعدة أسباب، فعندما تكون الشركات والموردين من قطاع معين مترابطة في مجموعات متقاربة جغرافيا تسمى "العناقيد أو التجمعات" يتم زيادة الكفاءة ويتم إنشاء فرص أكبر للابتكار في العمليات والمنتجات، كما يتم تقليل الحواجز أمام دخول الشركات الجديدة (World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report Switzerland. P36-37، S. Geneva، Editor Klaus

يحتوي هذا المحور على 10 متغيرات تتمثل في: (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية - جالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص 312

عدد الموردين المحليين ، نوعية الموردين المحليين ، تطوير نشوء العناقيد وترابط القطاعات، طبيعة القدرة التنافسية، اتساع سلسلة القيمة، مراقبة التوزيع العالمي، تعقيد عمليات الإنتاج، حدة التسويق، قابلية تفويض السلطة، الثقة في احترافية إدارة الأعمال.

2- محور الابتكار و البحث و التطوير: تحتاج الاقتصاديات المتطورة التي تقترب من حدود المعرفة والتكنولوجيا إلى الابتكار داخل الاقتصاد، لأنه لا يمكن توليد قيم إضافية بمجرد استخدامها للتكنولوجيات الأجنبية، ففي تلك الاقتصادات يجب على الشركات تصميم وتطوير منتجات وعمليات متطورة للحفاظ على الميزة التنافسية والتحرك نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. يتطلب هذا التقدم بيئة مواتية لنشاط الابتكار وبدعم من القطاعين العام والخاص. يستلزم الاستثمار في البحث والتطوير (R & D) لا سيما من قبل

القطاع الخاص وجود مؤسسات بحث علمي عالية الجودة يمكنها توليد المعرفة الأساسية اللازمة لبناء التقنيات الجديدة وكذلك تعاون مكثف في البحث والتطورات التكنولوجية بين الجامعات والصناعة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

(World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor (S. Geneva, Klaus (بوضياف سامية 2014، تقييم مؤشر التنافسية الدولية -جالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الجديد، خميس مليانة، المجلد 01، العدد 10، ص312.

متغيرات القدرة على الابتكار جودة مؤسسات البحث العلمي ، إنفاق منشآت الأعمال على البحث و التطوير، التعاون بين الجامعات ومنشآت الأعمال في مجال البحث و التطوير، امتلاك الحكومة لتقنيات الحديثة ، توافر العلماء و المهندسين ، براءات الاختراع لكل مليون نسمة، حماية الملكية الفكرية.

الترباط بين الركائز الاثني عشر: على الرغم من أهمية الركائز الاثني عشر بشكل منفصل، فمن المهم أن نأخذ في الاعتبار بشكل متكامل لبناء القدرة التنافسية، فهي تميل إلى تعزيز بعضها البعض وغالبا ما يكون للضعف في أحد الركائز تأثير سلبي على باقي الركائز.

ثالثا: مصادر البيانات

من أجل بناء هذه المؤشرات فإن المنتدى الاقتصادي العالمي يميز بين مصدرين للحصول على البيانات أو المعلومات هما: ((زيرمي نعيمة، تجربة الاقتصاد الإماراتي في التنافسية العالمية، مجلة دفاتر MECAS ، تلمسان، المجلد 18 /العدد 2 ، ديسمبر 2022 ، ص320))البيانات الكمية **Quantitative Data** :وهي البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، وتشكل ثلث قيمة المؤشر ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال التقارير الإحصائية المحلية والدولية المنشورة(البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية...).

• **البيانات النوعية Qualitative Data** : وتشكل حوالي ثلثي قيمة المؤشر، والتي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة في التقرير، ويتم اختيارهم على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

الفرع الثالث: مراحل تطور الاقتصاد ودرجة اعتماده على ركائز القدرة التنافسية العالمية

على الرغم من أن جميع الركائز المذكورة أعلاه مهمة إلى حد ما لجميع الاقتصادات، إلا أنها تؤثر على الاقتصاديات بطرق مختلفة على حسب مرحلة تطورها، ولفهم العلاقة بين مرحلة تطوّر الاقتصاديات وكيفية اعتمادها على متطلبات بناء القدرة التنافسية نعرض الجدول التالي:

الشكل رقم 05: علاقة مراحل النمو الاقتصادي بمحددات بناء القدرة التنافسية

مراحل النمو الاقتصادي وكيفية الاعتماد على متطلبات بناء القدرة التنافسية حسب المنتدى الاقتصادي					
البيانات	المرحلة الأولى	المرحلة الانتقالية من 1 إلى 2	المرحلة الثانية	المرحلة الانتقالية من 2 إلى 3	المرحلة الثالثة
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	> 2.000	2.000 - 2.999	3.000 - 8.999	9.000 - 17.000	< 17.000
وزن المتطلبات الأساسية	60%	60% - 40%	40%	20% - 40%	20%
وزن محددات الكفاءة	35%	35% - 50%	50%	50%	50%
وزن محددات الإبداع والعناصر المتميزة	5%	5% - 10%	10%	10% - 30%	30%
بعض الاقتصاديات	38 اقتصادا: البنغلادش، الكامرون، النشاد، الهند، باكستان، الفيتنام، اليمن... الخ	17 اقتصادا: الجزائر، مصر، إيران، الكويت، ليبيا، قطر، الفلبين، العربية السعودية، فنزويلا... الخ	33 اقتصادا: الصين، بلغاريا، أندونيسيا، الأردن، المغرب، جنوب إفريقيا، تايلاند... الخ	21 اقتصادا: الأرجنتين، البحرين، البرازيل، المجر، لبنان، ماليزيا، المكسيك، عمان، روسيا، تركيا... الخ	35 اقتصادا: اسبانيا، كندا، بريطانيا، ألمانيا، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، اليابان، سنغافورة، تايوان، الولايات المتحدة... الخ

World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus, S. Geneva, Switzerland. P3.8

وتم الاعتماد في منهجية التصنيف الحديثة لمؤشر التنافسية على مراحل تطور اقتصاد الدولة وتنافسياتها من خلال المراحل التالية :

أولاً: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية

و هي المرحلة التي تقوم الدولة بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي، وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. (بلقاسم أمحمد، المنافسة و التنافسية - الربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي - حالة الجزائر-،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف،8-9 نوفمبر 2010، ص7-9).

ويكون الاقتصاد مدفوعا بالعوامل وتنافس البلدان على أساس امتلاكها للعوامل في المقام الأول مثل العمالة غير الماهرة والموارد الطبيعية. يعتمد الحفاظ على القدرة التنافسية في هذه المرحلة من التنمية في المقام الأول على المؤسسات العامة والخاصة التي تعمل بشكل جيد (الركيزة 1) وهي البنية التحتية المتطورة (الركيزة 2) وبيئة اقتصادية كلية مستقرة (الركيزة 3) وقوة عاملة سليمة حصلت على الأقل على التعليم الأساسي (الركيزة 4). (World Economic Forum (2016-2017): The Global Competitiveness Report. Editor Klaus،S. Geneva،

ثانياً: مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية

في هذه المرحلة من النمو على الحكومة والمؤسسات وأفراد المجتمع عمل ما بوسعهم للانتقال من مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية والمتخصصة، وخلق البنية التحتية المناسبة ويكون الاقتصاد في هذه المرحلة يعتمد على الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري المؤهل وكفاءة السوق، الجاهزية التكنولوجية. بلقاسم أمحمد، المنافسة و التنافسية - الربط بين الاقتصاد الوطني

والاقتصاد العالمي - حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية ، جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 7-9-).

وفي هذه المرحلة تكون القدرة التنافسية مدفوعة بشكل متزايد بالتعليم العالي والتدريب (الركيزة 5) وأسواق السلع الفعالة (الركيزة 6) وأسواق العمل التي تعمل بشكل جيد (الركيزة 7) والأسواق المالية المتقدمة (الركيزة 8) وكذلك القدرة على تسخير فوائد التقنيات الحالية (الركيزة 9) وسوق محلية أو أجنبية كبيرة (الركيزة 10).

ثالثا: مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار: هنا يكون اقتصاد الدولة يركز على تكنولوجيا المعلومات وعلى تطور بيئة الأعمال (الركيزة 11) والابتكار والإنفاق على البحث والتطوير (الركيزة 12). يأخذ مؤشر التنافسية العام مراحل التطور في الحسبان من خلال إسناد أوزان نسبية أعلى لتلك الركائز الأكثر ملاءمة للاقتصاد نظرا لمرحلة تطوره الخاصة. لتنفيذ هذا المفهوم، تم تنظيم الركائز في ثلاثة مؤشرات فرعية حاسمة لكل مرحلة معينة من التطور. تجمع المتطلبات الأساسية للمؤشر الفرعي تلك الركائز الأكثر أهمية للبلدان في المرحلة التي تعتمد على العوامل. يشتمل المؤشر الفرعي لمعززات الكفاءة على تلك الركائز الحاسمة للبلدان في المرحلة التي تحركها الكفاءة. ويتضمن المؤشر الفرعي لعوامل الابتكار والتطور الركائز الحاسمة للبلدان في المرحلة المدفوعة بالابتكار. تُعتبر أي بلدان تقع بين مرحلتين من المراحل الثلاث" في مرحلة انتقالية. "بالنسبة لهذه البلدان، تتغير الأوزان بسلاسة مع تطور الدولة مما يعكس الانتقال السلس من مرحلة نموية إلى أخرى.

خلاصة الفصل مما لا شك فيه أن موضوع التنافسية لا يزال محل نقاش وجدل بين الاقتصاديين والمفكرين، لأنه موضوع ديناميكي يتغير مفهومه حسب الحقب الاقتصادية وحسب مستويات التحليل كما انه يرتبط بعدة مفاهيم اقتصادية أخرى. لذا جاء هذا الفصل حول الإطار النظري والمفاهيمي حول التنافسية الدولية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى بعض المفاهيم حول التنافسية وذلك من خلال التطرق إلى الأبعاد النظرية لمفهوم التنافسية وتوصلنا إلى أن هناك اختلاف في أوجه النظر في تحديد مفهوم التنافسية من مدرسة لأخرى، فيمكن تلخيص إسهام المدرسة الكلاسيكية في التنافسية في أن الدولة يجب أن تعمل على التخصص في إنتاج سلع معينة حتى تتمتع فيها بميزة (مطلقة- نسبية). أما بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فقد حددت مجموعة من المصادر الأساسية للتنافسية ومن أهمها الابتكارات التي تقدمها المؤسسات والتي تحفزها على المنافسة في الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي. أما ضمن النظريات الحديثة فان التنافسية مرتبطة بأربعة عوامل حددها بورتر في: ظروف الطلب، الصناعات الداعمة والوسيطه والعناقيد الصناعية، إستراتيجية المؤسسة وهيكلها ومنافستها، وحجم الموارد وعناصر الإنتاج المتاحة (عمل، ارض، رأس مال، تنظيم). ثم قمنا بالتطرق إلى مفهوم التنافسية ونظرا لصعوبة إعطاء تعريف محدد للتنافسية وتشابك مفهومها مع بعض المفاهيم الاقتصادية الأخرى مثل المنافسة والتنافسية والقدرة التنافسية، إلا أن جوهر التنافسية يبقى واحدا يتجلى على المستوى الجزئي (التنافسية الداخلية بين مؤسساته وقطاعاته)، أو على المستوى الكلي (قدرة البلد على اقتحام واكتساب حصص مستدامة في الأسواق الخارجية)، إذا توجد علاقات متبادلة ومتكاملة بين الأطراف السابقة في تحقيق تنافسية الدولة، فتنافسية الدول تعبر عن تنافسية مؤسساتها ضمن قطاعات معينة في الأسواق العالمية.

ثم تطرقنا إلى عناصر وجوانب التنافسية حيث قسمنا التنافسية الدولية إلى عدة أنواع منها التنافسية السعرية التي تركز على التكاليف الأقل (الأرخص) وغير السعرية التي تنقسم إلى (تنافسية التقنية والنوعية)، ويمكن الإشارة إلى التنافسية الظرفية أو الحارية تركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار ورأس المال البشري والفكري. ثم تم تحديد محددات التنافسية الدولية وما تتضمنه من محددات رئيسية وأخرى مساعدة تعمل كنظام متكامل، وتتفاعل وتشابك مع بعضها البعض، ويؤثر ويتأثر كل محدد بالمحددات الأخرى. ثم حددنا مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تؤدي بتوافرها إلى تهيئة مناخ الأعمال الذي يمكن من خلاله تعزيز القدرة التنافسية، وتمثل تلك السياسات في (السياسات الاستثمارية، المالية والتجارية، النقدية والصناعية).

وفي المبحث الأخير تناولنا مؤشرات قياس التنافسية وتم تقسيمها إلى مؤشرات قياس التنافسية على المستوى الجزئي (المؤسسة والقطاع)، أما على المستوى الكلي فقد تعددت المناهج التي يمكن من خلالها قياس التنافسية الدولية (القدرة التنافسية على مستوى الدولة) وقد اتسمت هذه المناهج بتقديم مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تنقسم إلى عدة مؤشرات فرعية. حيث تقوم العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بإصدار مؤشرات بصورة دورية تقيم من خلالها أداء الدول وتقوم بتصنيفها بأسلوب موحد لتقييم الأداء، كما وتعتبر تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين المصادر الرئيسية للمستثمرين والفاعلين في القطاعين العام والخاص، حيث يعبر التقرير عن الإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، كما ويبرز نقاط قوة وضعف الدول من خلال التعرف على موقعها حسب كل مؤشر. وفي الأخير تمثل تقوية وتعزيز القدرة التنافسية التحدي الذي تواجهه العديد من الدول، الذي يتمثل في الخروج من مرحلة النمو التي يحكمها استغلال الموارد الطبيعية إلى مرحلة النمو المعتمد على الابتكار وحسن استخدام التكنولوجيا.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي
لإقتصادات الدول العربية في إطار
التنافسية الإقتصادية العالمية

تمهيد:

بعد التطرق الى تعريفات ومفاهيم التنافسية الدولية ، والتطرق لتحديد مؤشرات قياس التنافسية والعوامل المحددة لها وتفسيرها والصادرة عن مجموعة من التقارير الدولية التي تناقش المؤشرات الرئيسية للاقتصاديات الوطنية وعلى الأخص تقرير التنافسية العالمية . نتطرق الآن لدراسة تلك المؤشرات كل على حدى ، من حيث تنافسية إقتصاديات خلال الفترة 2012-2022 (العالمية ، العربية ، تسليط الضوء على تنافسية دولة الامارات العربية كنموذج لدراسة الحالة).

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تحليل الوضع التنافسي لإقتصاديات دول العالم

- المبحث الثاني: تحليل الوضع التنافسي لإقتصاديات الدول العربية

- المبحث الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنافسية العالمية

المبحث الأول : تحليل الوضع التنافسي لإقتصاديات دول العالم

تمكننا هذه الدراسة من التعرف على واقعا للتنافسية الخارجية للدول العالم من الناحية الاقتصادية ، وهذا بتحليل بنية الحركة الاقتصادية الخارجية وتحليل مؤشراتها، وتمثل هذه المؤشرات أساسا في ثلاث مجموعات أساسية، تحتوي كل منها على مجموعة من المقومات أو المؤشرات التي بها يتم قياس مدى نجاعة الدول ومعرفة ترتيبها في المراكز العالمية، إضافة إلى مؤشرات أخرى فرعية مساهمة في تطور تنافسية هذه الدول ، ولدراسة المؤشرات الخاصة بتطور تنافسية الدول العالمية، تطرق أولا لدراسة المؤشرات (مؤشرات التقييم الإقتصادي العالمي) .

المطلب الأول : تقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول العالم

تسمح لنا دراسة تقييم تطور تنافسية اقتصاديات دول العالم التعرف على ترتيب أفضل الدول العالمية الأوائل حسب مؤشر التنافسية العالمية . ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشر المتطلبات الأساسية : ويقصد بها المقومات الأساسية المؤدية لقوة وتطور الدولة ، كالبنية التحتية والمؤسسات والصحة والتعليم .. ويمكن توضيح تطور مؤشر المتطلبات الأساسية لـ 5 من دول العالم بالترتيب في الجدول التالي:

جدول رقم 01 : تطور مؤشر المتطلبات الأساسية للدول العالمية خلال الفترة 2012-2022

الدولة	السنوات		فرق الأداء
	2012	2022	
سويسرا	69.2	64.6	-4.6
الوم أ	68.0	61.8	-6.2
السويد	63.4	61.6	-1.6
المملكة المتحدة	63.1	59.7	-3.4
هولندا	59	57.7	-1.3

المصدر : من إعداد الطالب بناء على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2022

من خلال تحليل جدول مؤشر المتطلبات الأساسية للدول العالمية خلال الفترة 2012-2022 نلاحظ إنخفاض في فرق الأداء لمؤشر المتطلبات الأساسية ، وهذا لشدة وقوة الدول المشاركة في المنافسة على الإحتفاظ بالمراكز الأولى . ويعود سبب التفاوت النسبي بين هذه الدول العظمى وضع الخطط التنموية المساهمة في بنية الإقتصاد الكلي وكذا تنقيب المؤسسات الخدمية كانت أو الصناعية . وكذا الإتمام بجانب الصحة والتعليم والبنى التحتية من توفير الكهرباء والنقل والمواصلات

الفرع الثاني : مؤشر معززات الكفاءة : يقصد بما المحفزات كمحور اتعليم العالي والتدريب ، تطور الأسواق المالية ، وحجم السوقويمكن توضيح تطور مؤشر معززات الكفاءة لـ 10 من دول العالم بالترتيب في الجدول التالي:

جدول رقم 02 : تطور مؤشر معززات الكفاءة للدول العالمية خلال الفترة 2012-2019

فرق الأداء	درجة التقييم للسنوات		الترتيب	الدولة
	2019-2018	2013-2012		
1.3+	5.9	4.6	1	أمريكا
1.2+	5.6	4.4	2	النمسا
1.7	5.6	3.9	3	البرتغال
1.3	4.9	3.6	4	فرنسا
1.1	4.51	3.41	5	اليابان
1.2	4.50	3.30	6	هولندا
1.49	4.7	3.21	7	هونج كونج
0.6	3.8	3.20	8	سويسرا
0.62	3.8	3.18	9	سانغفورة
-0.59	3.7	3.11	10	الإمارات

المصدر: من إعداد الطالب ،بناء على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2014، 2020،

من خلال تحليل الجدول لمؤشر معززات الكفاءة للدول العالمية خلال الفترة 2012-2019، نلاحظ وجود تفاوت نسبي بفارق الأداء في قيم مؤشر معززات الكفاءة بين الدول العالمية، حيث بلغ الفارق من (0.59) بدولة الإمارات التي احتلت المرتبة العاشرة 10 عالميا سنة 2019 ببلوغها درجة المؤشر بـ 3.7 مقارنة بدرجة المؤشر المتحصل عليه سنة 2012 والذي قدر بـ 3.11 ، وهذا التقدم راجع لكفاءة الأسواق السلعية خاصة بها، وكذا كفاءة أسواق العمل و حجم الأسواق التي تستقطب الحركة الاقتصادية من كل أنحاء العالم .

- كما سجل مؤشر معززات الكفاءة بدولة الو م أ إستقرار نسبي محافظه بذلك على قيمة درجة المؤشر التي بلغت 5.9 في سنة 2018-2019 مقارنة ب حصولها على درجة المؤشر 4.6 سنة 2012-2013 وبفارق بالأداء قدره +1.3 ، ويعود سبب تفوق دولة الو م أ أساسا لمنهجية للتعليم العالي والبحث العلمي والتدريب وكذا الجاهزية التكنولوجية التي غزت جل الميادين خاصة الاقتصادية منها .

الفرع الثالث: مؤشر الابتكار و التطور :

ويقصد به عدد الإختراعات و الإبتكارات المساهمة في تطور الدولة عالميا. ويمكن توضيح تطور مؤشر الابتكار والتطور لـ 5 من دول العالم بالترتيب في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور مؤشر الابتكار والتطور للدول العالمية خلال الفترة 2012-2022

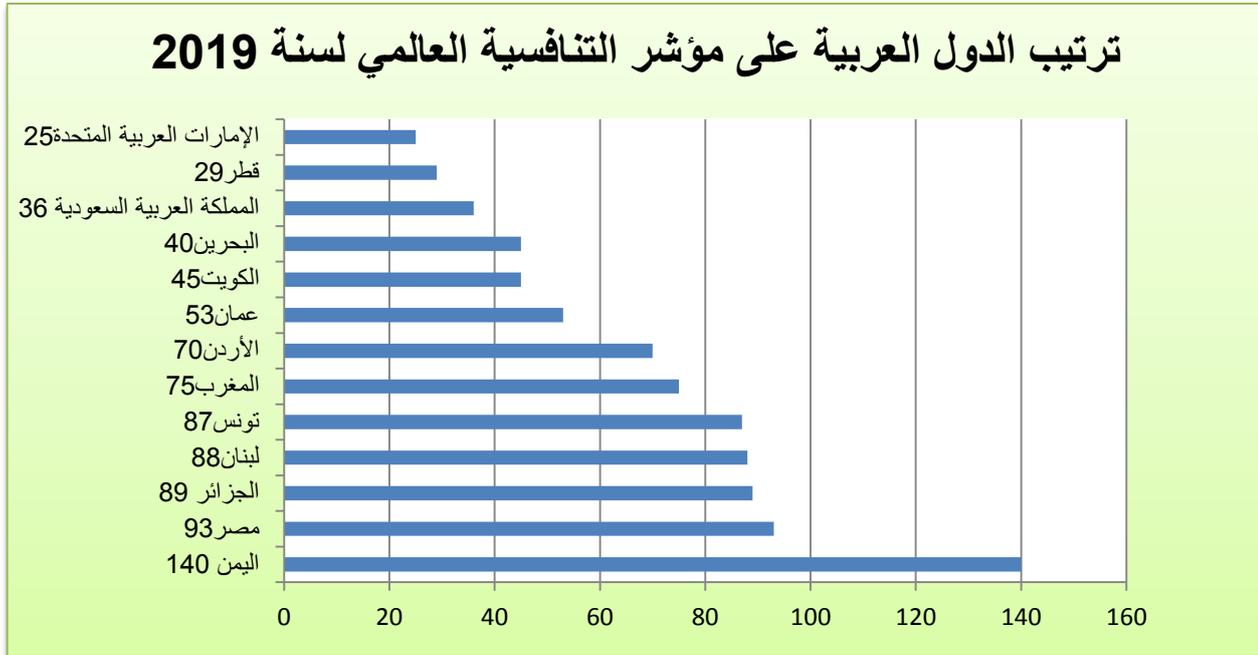
فارق الأداء	السنوات		الدولة
	2022	2012	
+0.51	2.26	1.75	سويسرا
+0.07	1.80	1.73	الوم أ
+0.13	1.79	1.66	ألمانيا
+0.13	1.64	1.51	السويد
+0.06	1.55	1.49	هولندا
+0.3	1.42	1.12	كندا

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2022

من خلال تحليلنا للجدول و المقارنة لمعطيات مؤشر الابتكار و التطور بالنسبة للدول العالمية التي إحتلت المراكز الأولى سنة 2012 مع أدائها سنة 2022، نلاحظ الارتفاع النسبي في فارق في الأداء بين الدول المتنافسة الكبرى، حيث قدر فرق الأداء ما بين (+0.06) كأضعف نسبة للمؤشر و (+0.51) كأعلى قيمة والتي تحصلت عليها دولة سويسرا التي إحتلت المرتبة الأولى سنة 2012 ، وهذا راجع مدى تطور بيئة الاعمال والإهتمام بمحور الابتكار وذلك تحفيز المبدع بالمقابل المادي والمعنوي سواء بتوفير المبالغ النقدية وكذا بحفظ حقوق لبراءة الإختراع والإبداع.

المطلب الثاني : تقييم تطور تنافسية اقتصاديات الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة نموذجا)

نقوم في هذا المطلب التعرف على ترتيب أفضل الدول العربية الأوائل حسب مؤشر التنافسية العالمية . وذلك من خلال دراسة المؤشرات الرئيسة المحددة لتقييم تطور تنافسية اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة 2012-2022 ، وذلك بالقيام بدراسة وصفية تحليلية للأرقام التي تعكس منجزات هذه الدول. والجدول التالي يوضح الترتيب للدول العربية بسنة 2019 الشكل رقم 01 : أعمدة بيانية يوضح ترتيب الدول العربية على مؤشر التنافسية العالمي



المصدر: من إنجاز الباحث حسب مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 (مؤشر التنافسية العالمي) .

وتم ترتيب الدول بهذا الشكل نسبة لمؤشر التنافسية التي تنافست فيه الدول المشاركة

الفرع الأول: تطور مؤشر التنافسية لإقتصاديات الدول العربية حسب مؤشرات التنافسية العالمية

لمعرفة مدى تطور مؤشر التنافسية لإقتصاديات الدول العربية خلال الفترة الدروسة، لابد لنا من التوقف عند أهم المؤشرات التنافسية العالمية من مؤشرا لمتطلبات الرئيسية، ومؤشر البنية التحتية و، كذا مؤشر الابتكار وغيرهم من المؤشرات الفرعية

أولاً: تطور مؤشر المتطلبات الأساسية للدول العربية : تحاول الدول العربية (النامية والسائرة في طريق النمو) توفير كل المتطلبات الرئيسية لشعبها ، و المنافسة بإنجازاتها الاقتصادية فيما بينها ، ويمكن توضيح تطور مؤشر المتطلبات الأساسية لاقتصاديات الدول العربية في الجدول التالي:

جدول رقم 04 : تطور مؤشر المتطلبات الأساسية للدول العربية عالميا خلال الفترة 2012-2022

الدولة	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر	فرق الأداء		الفرق عن المتوسط المرجعي
			الترتيب	نسبة التقدم	
الإمارات	33	4.4	4.0	1.3%	15
قطر	51	4.1	-4.0	1.5%	7.5
عمان	58	4.0	8	5.1%	3.4
البحرين	64	3.9	-5.0	0.4%	1.5
السعودية	65	3.9	9.0	7.0%	1.3
الكويت	66	3.9	-1.0	2.2%	1.2
الأردن	69	3.9	-6.0	1.4%	0.7
لبنان	84	3.5	-9.0	1.2%	-6.7
مصر	85	3.4	2.0	2.4%	-6.8
المغرب	96	3.4	4.0	2.7%	-11.1
تونس	100	2.9	-3.0	0.3%	-12.1
الجزائر	116	2.7	3.0	2.5%	-18.2
اليمن	140	2.5	-4.0	0.9%	37.2

المصدر: صندوق النقد العربي (2022)، استبان التحولات الرقمية في الدول العربية

يظهر الجدول التالي نتائج تقرير الخاصة بالدول العربية ، حيث يشمل الترتيب العالمي لهذه الدول وقيمة مؤشرات تافسياتها العالمية الخاصة بمؤشر المتطلبات الأساسية لسنة 2022 ومقارنته بسنة 2012 ، وكذا مقارنة نتائج كل دولة مع المتوسط المرجعي العالمي والذي بلغ 3.81 وبمتوسط إقليمي بلغ 3.65 ، ويظهر الجدول زيادة دولة الامارات العربية المتحدة لمؤشر التنافسية العالمية للمتطلبات الأساسية لسنة 2022 من بين كل الدول المشاركة عربيا . حيث احتلت دولة الامارات المرتبة الأولى عربيا و 33 عالميا بقيمة مؤشر قدرت ب 4.4 ، وهو ما يمثل تراجعها بأربع مراتب عن سنة 2012 ، وقد تجاوزت الدولة متوسط إقليمي بنسبة

20.5%، كما تجاوزت المتوسط العالمي ب 15.3%، تليها دولة قطر بالمرتبة الثانية عربيا و 51 عالميا بدرجة المؤشر 4.1 ونسبة التقدم ب1.5%، بينما ظهرت تونس ، الجزائر ، اليمن بالمراكز الأخيرة 140،116،100 على التوالي و المراتب 11،12،13 بالمنطقة، وهو ما يظهر تأخر و عجز هذه الدول عن تلبية المتطلبات الأساسية إقليميا .

ثانيا: مؤشر البنية التحتية للدول العربية : تهدف الدول العربية تعزيز تنافسياتها الاقتصادية من خلال وضع مخططات تنمية مبنية على رؤية إستراتيجية وهذا من خلال الإستغلال الأمثل للبنية التحتية ، ويمكن توضيح تطور مؤشر البنية التحتية لاقتصاديات الدول العربية في الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور مؤشر البنية التحتية للدول العربية خلال الفترة 2012-2022

الدولة	درجة المؤشر لسنة 2012	درجة المؤشر لسنة 2022	فرق الأداء%
الإمارات	5.4	5.7	1.3%
قطر	5.3	5.5	0.2%
عمان	5.3	4.9	-0.4%
البحرين	5.2	4.8	-0.4%
الأردن	4.7	4.5	-0.2%
الكويت	4.5	4.2	-0.3%
السعودية	4.0	4.1	+0.1%
المغرب	3.8	4.0	1.2%
مصر	3.6	3.9	+0.3%
لبنان	3.1	3.2	+0.1%

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على، تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2022

من خلال الجدول نلاحظ تقدم دولة الإمارات في مؤشر البنية التحتية بالفترة المدروسة قدر ب 1.3%، ويعود سبب التقدم هذا لتطلع الدولة الإماراتية لتحقيق الإستغلال الأمثل في البنية التحتية ؛ بما أنها دولة ذات بيئة للإستثمارات الاجنية، وكذا تركيز الحكومة الإماراتية على انشاء (المطارات ،موانئ، طرق ، سكك حديدية ، بالإضافة الى تعزيز جود شبكة الاتصالات وتوفير الكهرباء...) وذلك لتسهيل الوصول إليها وكذا سهولة حركة الاقتصادات من صادرات وواردات داخل السوق الإماراتي. وهذا ما تفوقت به على الدول العربية الأخرى ، كقطر و عمان والبحرين والأردن والكويت والسعودية والمغرب ومصر و لبنان الحائزة على المرتبة العاشرة عربيا سنة 2012 بدرجة مؤشر قدرت ب 3.1 ، لتصل إلى درجة مؤشر 3.2 سنة 2022 ب نسبة فارق في الأداء قدره +0.1% . بنما الدول العربية التي لم تذكر فأغلبيتها تصنف في خانة الدول ذات البنية التحتية المشقة .

ثالثا: مؤشر الابتكار للدول العربية: تعاني معظم الدول العربية من نسبة الإبتكارات وقلة الإبداعات وهذا راجع لقلة الإمكانيات المتاحة، وندرة الأدمغة ، إلا أن هناك دول حققت المنشود من هذه الناحية مسجلة بذلك أرقاما قياسية في هذا المجال، و يمكن توضيح تطور مؤشر الابتكار لاقتصاديات الدول العربية في الجدول التالي:

جدول رقم 06: تطور مؤشر الإبتكارات للدول العربية خلال الفترة 2012-2022

التصنيف العربي	السنوات							الدولة
	2022	2020	2018	2017	2016	2014	2012	
	الترتيب الدولي							
1	31	33	34	34	42	38	40	الإمارات
2	51	66	48	49	50	44	51	قطر
3	52	71	55	55	59	47	51	السعودية
4	62	72	66	66	65	68	59	الكويت
5	67	76	72	66	67	72	63	البحرين
6	72	78	74	72	78	89	71	المغرب

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية THE world ECONOMIC FORUM، GLOBAL COMPETITIVENESS REPORTS، 2012، 2014، 2016، 2017، 2018، 2020، 2022.

يبين الجدول اعلاه تطور مؤشر الابتكار للتنافسية الاقتصادية للدول العربية خلال الفترة 2012-2022 في الترتيب العالمي و العربي في تقرير التنافسية العالمية ، حيث نلاحظ استقرار دولة الإمارات العربية عربيا بتصدر المرتبة الأولى على حساب الدول العربية خلال الفترة 2012-2022، وهذا راجع لحنكة الدولة لوضعها للخطط الداعمة للإبتكارات، وتخصيص مبالغ ضخمة قدرت ب 1389.017 درهم إمارتي وكذا الإهتمام بالأدمغة ومنع الهجرة بتشجيع المبتكرين بصفة دائمة بتخصيص مبالغ مالية كرواتب شهرية ، منح وعلاوات جوائز تحفيزية..). لدعم الإبتكارات خاصة ذات التكنولوجيا، نجد أيضا أن الدولة تساهم في توفير المواد الخام المخصصة لإقامة البحوث عليها ، وكذا تنقيح القوانين المعرقلة التي تفرض الصعوبات على المبتكرين ، وكذا الاهتمام بقطاعي الصناعة و الاقتصاد . وهذا راجع للإستفادتها من الاحتكاك بالثقافة الأجنبية.

الفرع الثاني : نقاط القوة والضعف لإقتصاديات الدول العربية : لكل دولة من دول العالم مقومات أساسية تجعل منها

دولة متقدمة ، قوية ، ومهابة في مجالات معينة ؛ كما لها من من نقاط ضعف تعرقل من وتيرة تطورها في مجالات أخرى، حالها حال الدول العربية

أولاً : نقاط الضعف للإقتصاديات الدول العربية

نوجزها في النقاط التالية:

1) الحروب والآ إستقرار الأمني: وهذا أن أغلبية الدول العربية كانت مستعمرة من قبل الدول الإستعمارية في الفترة الإستعمارية وغالبيتها لازلت تعاني من التبعية لهذه المستعمرات حتى بعد الإستقلال كالجزائر. إضافة للحروب الأهلية و القومية والطائفية التي لازلت تعاني لحد اليوم كسوريا ، العراق ، اليمن ...

2) الفقر: عدد السكان في الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي 2.75 دولار أمريكي في اليوم باستخدام الدولار المعادل للقوى الشرائية، فقد بينت بعض الإحصائيات تراجعاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية، حيث يقدر أن حوالي 15 في المائة من الفقراء يعانون من الفقر المدقع وأن نسبة 83.4 في المائة منهم يقطنون المناطق الريفية. كما يُشير دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى أن البعد التعليمي هو أكبر عامل يساهم في الدليل في معظم البلدان العربية المتوفرة عنها بيانات يكمن عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين مختلف أفراد المجتمع وراء انتشار الفقر في عدد من الدول العربية، لا سيما بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور.

3) الجهل والأمية : قطعت الدول العربية خلال الفترة (2012-2022) خطى حثيثة على طريق تحسين مؤشراتهما في المجالات التنموية المحورية كتعميم التعلم وتوسيع الرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر المدقع، ويتضح ذلك جلياً من خلال التطور الإيجابي والمنتظم لتلك المؤشرات . رغم هذا التطور الإيجابي، لا زالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات جوهرية من بينها ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة التي بلغت حوالي 15.9 في المائة من قوة العمل العربية في عام 2019. (شاويش،، 2019)

4) أداء الاقتصادات العربية التطورات الاقتصادية: شهد عام 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية كنتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات انتاجه في ظل التزام الدول العربية باتفاق "أوبك " ، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية، في حين خفف من حدة تباطؤ معدل النمو بنجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط والتي ساهمت في دفع مستويات الاستثمار والصادرات في هذه الدول . بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2744 مليار دولار عام 2019 مسجلاً معدل نمو قدر بحوالي 1.5 في المائة بالمقارنة مع 7.9 في المائة عام 2018. نتيجة لذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6 في المائة لينخفض من حوالي 6707 دولار إلى حوالي 6669 دولار .نتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2 في المائة عام 2018 إلى حوالي.

(5) البطالة: تتركز البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين، وقد بلغ متوسط دليل التنمية مدفوعات الدول العربية بالتراجع في أسعار النفط العالمية، مما نتج عنه تراجع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بنسبة بلغت 26.7 في المائة ليسجل حوالي 237.4 مليار دولار.

(6) العجز: كما انكمش العجز المحقق في ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات بنسب قدرها 10.4 بالمائة و4.2 بالمائة على الترتيب في عام 2019 الأمر الذي نتج عنه تراجع الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 ليصل إلى حوالي 57.4 مليار دولار، تمثل حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة في ضوء التطورات سالفة الذكر انخفاض الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة خلال عام 2019 بنحو 16.2 بالمائة ليلعب حوالي 112.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 134.1 مليار دولار يمثل فائض كلي مسجل خلال العام السابق.

(7) المديونية الخارجية: على صعيد تطورات الدين الخارجي وأعباءه على الدول العربية، فقد شهد إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة ارتفاعاً بحوالي 28 مليار دولار مسجلاً نسبة نمو بلغت 9.7 في المائة ليصل إلى حوالي 315.2 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بحوالي 287.2 مليار دولار بنهاية عام 2018. يعود ذلك في جزء منه إلى توجه عدد من الدول العربية إلى الاقتراض، وإصدار سندات وصكوك لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل تراجع الإيرادات النفطية، وانحسار تدفق المنح الخارجية.

(8) تدني العملات النقدية العربية: عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2019 حيث تحسنت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو خلال ذلك العام مدعوماً بالأداء القوي للنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام من جانب آخر، تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تبني نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل الدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2019.

(9) عنصر النفط والطاقة: تأثرت أسواق النفط العالمية بشكل ملحوظ بالعوامل الجيوسياسية والتحديات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في عام 2019، حيث شهدت تراجعاً خلال الربع الأول، انعكاساً لانخفاض الطلب العالمي على النفط على خلفية تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي، ذلك على الرغم من دخول التعديلات الجديدة لاتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك) حيز التنفيذ بدءاً من شهر يناير 2019 ولمدة ستة أشهر، فيما شهدت أسواق النفط العالمية انتعاشاً نسبياً خلال الربع الثاني من العام الذي شهد استقرار الزخم الهبوطي في أداء الاقتصاد العالمي، تزامناً مع اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والصين على استئناف المفاوضات التجارية بينهما تأثرت أسواق النفط خلال الربع الثالث بزيادة التوترات الجيوسياسية العالمية، إلى جانب تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي.

ثانيا: نقاط القوة لإقتصاديات للدول العربية تتمثل اهم نقاط القوة فيما يلي:

- 1) وفرة الموارد: يقصد بالموارد الممتلكات والأصول الفردية للشركات وتشمل عناصر التجهيزات الرأسمالية والمارات التي يتمتع بها العاملون، والعلامات التجارية وما شابه... أما الطاقة الإنتاجية فهي عبارة عن ما يمكن لأي شركة القيام ب من مختلف الأنشطة
- 2) المنافسة المحلية: عندما تكون المنافسة المحلية في إحدى الصناعات قوية وشرسة، يكون لزاما على الشركات في هذه الحالة أن تهتم بالاستثمار وانفاق المزيد من الأموال بهدف تطوير إبتكارات ورفع من جودة المنتجات المقدمة.
- 3) عامل المزايا الطبيعية: وهو يصف حالة الدولة بالنسبة لعوامل الإنتاج، مثل العمالة المدربة أو البنية الأساسية الضرورية للمنافسة في مجال صناعي معين. وتشمل عوامل الإنتاج على العوامل الأساسية مثل الأرض والعمل ورأس المال والخامات الأولية وعوامل متقدمة مثل المعرفة والمهارة الفنية والخبرات الإدارية المستحدثة .
- 4) الصناعات ذات العلاقة والصناعات الداعمة: تتمتع الدول العربية بسمات تنافسية عربية، حيث أنّ منافع الإستثمار في عوامل الأنتاج المتقدمة والمتعلقة بالصناعات ذات العلاقة والصناعات الداعمة يمكن أن تتأثر وتنتشر داخل وحول صناعة ما مما يساعدها على تحقيق مركز تنافسي قوي عالميا. (محمود، 2019)
- 5) الإستراتيجية والهياكل التنافسية: تعتبر الاستراتيجية و الهيكل و المنافسة الخاصة بالشركات داخل دولة ما من أهم ما تنظم به الدولة شركاتها تحت الظروف والأحوال السائدة في الدولة والتي تبين الكيفية التي تنشأ وتسير عليها الشركات، فالدول العربية تسعى جادة لإتباع الإستراتيجيات والخطط والهياكل القاعدية لبناء موقع تنافسي اقتصادي قوي.
- 6) اليد العاملة البشرية المؤهلة: يمكن للعمالة أن تساهم في تحسين معدل الإنتاج من خلال تحفيز العمال على بذل أكبر جهد في العمل، فتصبح بذلك اليكلة البشرية أكثر قدرة للإنتاجية .
- 7) توفر رأس المال: ساهم وجود رأس المال لدى معظم الدول العربية في الاستجابة لرغبات وتطلعات العرب، من حيث توفير سبل الاستثمارات، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، فبتوفر رأس المال المحلي والقومي تزخر وتتقدم الدول العربية عن غيرها من الدول

المبحث الثالث : تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنافسية العالمية

تم اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة ؛ باعتبارها دولة رائدة على المستويين العربي والإقليمي ، ولكونها حققت مراتب متقدمة في تقرير التنافسية العالمية. ففي ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة العربية ، و التحديات الكبيرة التي تواجه بعض دولها ؛ فإنّ التعرض لمنجزات دولة الإمارات خلال الفترة المدروسة يشكل أهمية كبيرة ، ويساعد في تقديم تجارب هامة ، ودروس قابلة للتطبيق ، يمكن أن تستفيد منها باقي الدول العربية .

المطلب الأول : تشخيص واقع الاقتصاد الاماراتي

تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة ببيئة استثمارية، واقتصادية، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ترتبط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي تبني اقتصاد حر و مفتوح، ولاعب في التجارة الدولية و التنافسية ويعود ذلك عدة مميزات منها:

- 1-الموقع استراتيجي: تطورت دولة الإمارات كمركز رئيسي للتجارة الدولية، مستفيدة من موقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة اتصال اقتصادية بين أوروبا و شبه القارة الهندية و الصين و الشرق الأوسط، وأفريقيا ، كما أنّ الإستفادة تعد في صميم استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة، ولاسيما استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط .(أزهر، 2020).
- 2-قوة الإحتياط المالي: تحتفظ الإمارات باحتياطات مالية قوية وقطاع مصرف يقوي، يساعدها على توفير بيئة استثمارية آمنة، تكفي الحكومة للاستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها ، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق في موازاتها العامة دون تعثرات مالية.
- 3-صناديق سيادية : وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر ب 80 مليار دولار أمريكي. يساهم هذا الصندوق في زيادة وزن البلد ونفوذ، في النظام المالي والاقتصادي العالمي، ويعزز مستوى الملائمة المالية للبلد، ويحمي الاقتصاد من مخاطر الصدمات الخارجية الناتجة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. وتصدرت صناديق الثروة السيادية في الامارات العربية المتحدة خلال سنة 2022 قائمة تضم صندوقا من الصناديق السيادية في المنطقة العربية لجهة عدد الصفقات التي على الأسهم الخاصة ، أي محصورة بالاستثمار في شركات مغلقة غير مدرجة في الاسواق المالية و بالإجمالي 73 استثمارا .(أزهر ب.).
- 4-بيئة اقتصادية واعدة: تتبوأ دولة الإمارات مراكز متقدمة كبيئة واعدة ومحفزة للاستثمار وذلك لتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال، واستقرار عملتها مقابل الدولار الأمريكي وسهولة تحويلها، وعدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح، أو رأس المال، والتشريعات الضريبية المواتية، ومزايا المناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية المتخصصة في الدولة، والكلفة المنافسة للعمالة.

- 5- إستمرارية الإنفاق الحكومي: يشمل الإنفاق الحكومي مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، والأنفاق، والمباني الاتحادية، ومشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة والتي صُممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايا ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي و دبي. (قلش، 2012)
- 6- الاستراتيجيات الاقتصادية المتنوعة: تتبنى الإمارات استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنوع الاقتصادي، والتي حققت نجاحاً في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل تقنيات المعلومات، الصناعات التحويلية، والطيران، والسفر والسياحة، والمصارف، والتجارة الخارجية والعقارات، والخدمات، والطاقة البديلة.
- 7- حرية المناطق: أسست الإمارات العربية المتحدة بنيات تحتية مهمة ومتطورة بلغت (خمسين) منطقة حرة، وحرصت على أن تشمل العديد من القطاعات والأنشطة التجارية الرئيسة في مجالات الصناعة والتجارة والصحة والتكنولوجيا والتعليم والاستشارات الهندسية والفنية وغيرها.... وقد تميزت بقدرتها الفائقة على إدارة كل هذا التنوع في الأنشطة الاستثمارية (CNN, 2021) ..
- 8- الاستثمار الأجنبي المباشر: نقلاً عن تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2021 الصادر عن الأونكتاد، استقطبت دولة الإمارات نحو 25.2 مليار كالعائدات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعملت على توفير البيئة الملائمة لذلك سواء بتسيير أو بتحديث الإجراءات والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، و توفير شبكات للخدمات الأساسية عن طريق الاتصالات وكذا المطارات والمناطق أو المناطق الحرة.

المطلب الثاني: تطور الأداء التنافسي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة حسب مؤشر التنافسية العالمية

يقصد بتطور تنافسية اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة هو المرتبة التي بلغتها خلال سنة معينة مع السنة التي قبلها بالنسبة لعدد الدول المشاركة ، وهذا بالتوصل لقيمة درجة المؤشر العام مع فرق الأداء.

جدول رقم 07: تطور المؤشر العام لأداء التنافسي لاقتصاد الإمارات .

التقارير السنوية	درجة المؤشر العام	رتبة الإمارات	عدد الدول المشاركة	فرق الأداء
تقرير التنافسية لسنة 2013-2012	5.19	12	144	3
تقرير التنافسية لسنة 2014-2013	4.8	19	148	7-
تقرير التنافسية لسنة 2015-2014	5.01	19	144	0
تقرير التنافسية لسنة 2016-2015	5.24	12	144	7+
تقرير التنافسية لسنة 2017-2016	5.26	17	139	-5
تقرير التنافسية لسنة 2018-2017	5	16	137	1
تقرير التنافسية لسنة 2019-2018	4.5	25	140	9-
تقرير التنافسية لسنة 2020-2019	5.28	18	152	7
تقرير التنافسية لسنة 2021-2020	5.3	12	149	6
تقرير التنافسية لسنة 2022-2021	5.4	11	148	1

المصدر:- تقرير منظمة التجارة العالمية المؤرخ في 5 أبريل 2022

google : [http:// mofaic2023.gov.ae](http://mofaic2023.gov.ae) -

-تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي من 2012 الى 2022

-من خلال الجدول الذي شمل التقارير التنافسية للعشر السنوات الأخيرة نلاحظ التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2013-2012 بدرجة 2.7 الى 3 وتقدم ترتيبها من المرتبة 16 من بين 143 دولة مشاركة إلى المرتبة 12 من أصل 144 دولة مشاركة، وقدر فرق الأداء ب3 درجات و السبب يعود لارتفاع مؤشرات و عوامل الابتكار وكذا الإعتماد على عامل الصناعات التحويلية النفطية والخام.

-سجلت دولة الإمارات العربية انخفاضاً طفيفاً في درجة مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي سنة 2013-2014 ليتأخر الترتيب بسبعة مراتب لتتصل بذلك على المركز 19 عالمياً من أصل 148 دولة مشاركة وبدرجة مؤشر قدر ب4.8 أما بالنسبة لفرق الأداء فبلغ نسبة 0.39. وهذا التراجع راجع لتراجع بيئة الاقتصاد الكلي. بينما حافظت على نفس المركز التنافسي ال 19 التاسع عشر بسنة 2014-2015 من أصل 144 دولة مشاركة مع ارتفاع درجة المؤشر العام الى 5.01 ويعود ذلك لارتفاع وتحسن في المتطلبات الأساسية ككل وكذا تحسن جودة وكفاءة السوق وكذا الاستقرار الاقتصادي الذي آلت اليه الدولة.

- تعود الدولة للقوة والصدارة الاقتصادية من جديد، حيث تقدمت بسبع مراكز لتحتل المركز 12 في الترتيب الدولي الذي بلغ 144 دولة مشاركة وهذا ما نلمسه في فرق الأداء الذي بلغ 0.23 ليصبح 5.24 سنة 2015-2016 ، والتقدم راجع لعوامل

معززات الكفاءة وكذا الارتفاع الكبير لنسبة اليد العاملة الأجنبية لما تحققه من فرص عمل، وكذا يعتبر هذا العام بداية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الإماراتية الداعمة للنمو الاقتصادي .

-تراجعت نسب درجات المؤشر التنافسي الاماراتي في السنوات 2016-2017 وكذا 2017-2018 وكذا 2018-2019 لتتمركز في المراتب 17 16 25 على التوالي، وهذا راجع لعدة عوامل مختلفة منها السياسات الحكومية المتغيرة المنتهجة و الجاهزية التكنولوجية وكذا تقلص حجم الأسواق جراء وباء فيروس كورونا -19 الذي أدى الى هلاك اليد العاملة وكذا غلق للأسواق الاقتصادية والأكثر من ذلك غلق الدول مما عرقل ومنع حركة الصادرات والواردات .

-سجل مؤشر GCI تقدم مركز الدولة في نهاية الفترة 2019-2020 و 2020-2021 و 2021-2022 بنسب متفاوتة حيث تقدمت للمركز 18 بسنة 2020 و 12 و 11 على التوالي ليزدهر بذلك اقتصادها من جديد، حيث ارتفع قيمة المؤشر ب0.78 ليصبح 5.28 سنة 2019-2020 وحافظت على مركز المتقدم لتتمركز الرتبة 11 من بين 148 دولة مشاركة بفارق 7 مراتب وبدرجة المؤشر العام قدر ب5.4 وهي أحسن قيمة ودرجة عاشتها دولة الإمارات منذ الفترة (2012-2022 محل الدراسة).

المطلب الثالث: تقييم تطور تنافسية اقتصاد الامارات حسب مؤشرات التنافسية العالمية

يتم تقييم تطور تنافسية اقتصاد الامارات بتقييم المعطيات الواردة في التقارير السنوية لفترة معينة من ناحية عدد الدول المشاركة وذلك بقيمة درجة المؤشر العام الجديد مقارنة بفرق الأداء لقيمة درجة المؤشر العام السنة القديمة. وهذا ما يسهل علينا معرفة ترتيب مراكز تنافسياتها.

الفرع الأول: تطور مؤشر المتطلبات الأساسية لإقتصاد الإمارات العربية

يتمثل أساسا في التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع ، كفاءة أسواق العمل، كفاءة الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم الأسواق ، وبحسب أداء مؤشر المتطلبات الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2012-2022 من خلال تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي سبقتها بما يمكننا من تفسير أداء المؤشر.

جدول رقم 08: مؤشر المتطلبات الأساسية لدولة الإمارات خلال الفترة 2012-2022

ترتيب المؤشر العام	درجة المؤشر العام	الصحة والتعليم			بيئة الاقتصاد الكلي			البنية التحتية			المؤسسات			السنوات
		فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	
20	4.9	-	30	5.8	-	19	5.59	-	16	5.2	-	20	2.9	2013/2012
15	5.1	4-	26	5.9	4	15	6.45	-1	17	5.1	-2	22	3.6	2014-2013
17	4.8	-5	21	6.2	2	13	6.61	1	15	5.0	2	20	4.8	2015-2014
18	4.9	-3	19	6.7	-1	14	6.47	+2	13	5.5	3	17	4.4	2016-2015
16	5.1	0	19	6.9	3	11	6.52	1	12	5.8	6	11	4.6	2017-2016
19	5.3	3	16	7.1	-6	17	6.58	2	10	5.9	1	10	4.9	2018-2017
24	4.4	-11	27	5.8	-8	26	5.83	-14	24	5.6	11	21	4.7	2019-2018
14	5.4	-13	14	5.7	5	20	6.02	13	11	6.4	6	15	5.0	2020-2019
13	5.6	4	10	6.1	7	13	6.72	3	9	6.3	2	13	5.1	2021-2020
11	5.7	-1	11	6.8	3	10	6.9	2	7	6.7	1	12	5.3	2022-2021

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير التنافسية العالمية التالية : -منتدى الاقتصاد العالمي 2016 / تقرير وزارة الإقتصاد

لدبي / -2013.2013-2012 world economic forum the global competitiveness reports

2014 .2014-2015 .2015-2016 .2016-2017 .2017-2018 .2018-2019 .2019-2020

.2020-2021 .2021-2022.

- إنَّ الثبات النسبي في معدل النقاط الذي يتراوح ما بين (4.8) و(5.7) وبالإضافة إلى المراتب المتقدمة والمحققة للدولة عالميا خلال الفترة المدروسة؛ يبينان مدى نجاعة سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم البنية التحتية وتحليل الجدول الموضح أعلاه يمكننا تسجيل عدة نقاط نلخصها بالتحليل التالي:

- تتراوح درجة المؤشر العام للمتطلبات الرئيسية ما بين 4.8 و 5.7 فيما يتراوح ترتيب المؤشر العام ما بين 24 و 11 عالميا؛ حيث سجلت الدولة كأحسن قيمة السبب إلى التقدم في مؤشر البنية التحتية الذي ارتفعت قيمته ليصبح 6.7 و تقدم ترتيبه للمرتبة 13 - كما تقدم مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي ب: 1.31 ليصبح 6.9 و المرتبة 10 العاشرة عالميا متقدما ب 3 مراتب عن السنة التي سبقتها ، بالإضافة الى التقدم الذي احرزه مؤشر الصحة و التعليم بتمركزه للمركز العاشر أيضا عالميا متقدما بفارق الأداء ب 1.3 ليصبح 7.1 وذلك ب 4 مراتب عن السنة التي قبلها في ذا المجال .

- تم تسجيل تقدم الدولة في مؤشر المتطلبات الأساسية من المرتبة 20 لسنة 2012-2013 إلى المرتبة 15 سنة 2013-2014، بالإضافة إلى تقدم ترتيب مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي ، حيث ارتفعت قيمته ب 0.86 ليصبح 6.45 وبتقدمه 5 مراتب ليصل بذلك للمرتبة 15 عالميا . وهذه الفترة تعتبر من بين أحسن قيم للمؤشر وأحسن ترتيب تتحصل عليه الدولة في هذا المجال؛ إضافة لارتفاع قيمة مؤشر الصحة والتعليم .

- نلاحظ استقرار نسبي في قيمة المتطلبات الأساسية في السنوات الأربعة (2014-2015)، (2015-2016)، (2016-2017)، (2017-2018) على التوالي؛ حيث حافظت دولة الإمارات على ترتيب المؤشر العام بإحراز المراتب (17، 18، 16، 19)، وبدرجة المؤشر (4.8، 4.9، 5.1، 5.3) متتالية، ويعود هذا للاستقرار النسبي في بيئة الاقتصاد الكلي وكذا نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لإجمالي .

- سجلت الدولة إنخفاضا ملحوظا في قيمة مؤشر المتطلبات الرئيسية أدى لتراجعا بخمسة 05 مراتب وذلك نهاية سنة 2018-2019 مع انخفاض فارق الأداء ب 0.9 لتصبح درجة المؤشر العام 4.4؛ وهذا راجع لانخفاض قيمة مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي تراجع من 7.1 إلى 5.8 مسجلا تراجعا في الترتيب العالمي ب 9 مراتب ، أي من المرتبة 17 إلى المرتبة 26 مع انخفاض مؤشر المؤسسات ب 0.3 ليصبح 4.7 في المرتبة الثانية عشر . كما سجلت الإنخفاض في مؤشرات البنية التحتية ، حيث أصبحت في الدرجة 5.6 و المرتبة 13 عالميا ، أما بالنسبة للصحة والتعليم فقد سجل فارق الأداء ب 1.3 انخفاضا ليصبح 5.8 مسجلا بذلك المرتبة سبعة و عشرين عالميا بعدما تراجع ب 11 مرتبة ويعود ذلك للوباء COVID-19 .

- تم تسجيل تقدم في قيمة المؤشر للمتطلبات الأساسية للسنوات (2019-2020)، (2020-2021)، (2021-2022) و بدرجات 5.4 و 5.6 و 5.7 على التوالي ، وتقدمت بذلك بفارق الأداء قدره (+1) ، كما تقدمت الترتيب العالمي ب 10 مراتب ليصل بذلك إلى المراتب 11، 13، 14 عالميا ، ويعود سبب الارتفاع للبنية التحتية من القيم 1.2 و 0.1 و 0.4 ليصبح 6.4 و 6.3 و 6.7 . كما تم تسجيل تقدم ترتيب المؤسسات ب 6 مراتب لتحزرت بذلك المرتبة 15 و 13 و 12 عالميا مع تسجيل تقدم بسيط في فارق الأداء يقدر ب 03 ، أما بالنسبة لبيئة الاقتصاد الكلي في هذه الفترة فقد احرز هو الآخر تقدما في الترتيب ب ستة 06 مراتب ليحتل المرتبة العاشرة عالميا .

الفرع الثاني : تطور مؤشر معززات الكفاءة لإقتصاد الإمارات العربية

يحسب مؤشر معززات الكفاءة لإقتصاد الإمارات العربية خلال الفترة 2012-2022 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن

السنة التي تسبقها حتى تتمكن من تفسير أداء المؤشرات .

جدول رقم 09: تطور مؤشر معززات الكفاءة لإقتصاد الإمارات العربية

ترتيب المؤشر العام	درجة المؤشر العام	اعتماد التكنولوجيا			حجم الأسواق			كفاءة أسواق العمل			كفاءة أسواق السلع			التعليم العالي			السنوات
		الأداء	النسبة	النسبة	الأداء	النسبة	النسبة	الأداء	النسبة	النسبة	الأداء	النسبة	النسبة	الأداء	النسبة	النسبة	
21	4.9	-	17	5.2	-	12	6.7	-	-	5.6	-	6	7.3	-	15	6.75	2013/2012
14	5.01	1	16	5.4	-3	9	6.4	-	14	5.9	-5	11	6.8	5	14	-	2014-2013
16	5.0	-3	13	4.9	4	8	6.56	-8	22	5.4	3	9	7.4	1	10	6.5	2015-2014
17	5.8	1	12	4.5	-6	14	5.98	13	9	6.1	2	7	7.2	3	11	6.4	2016-2015
15	5.9	-6	18	4.2	-4	18	5.78	5	4	6.8	6	1	7.9	1	9	6.8	2017-2016
18	5.3	4	14	4.5	11	7	6.61	-9	7	6.7	-2	3	7.6	1	8	6.7	2018-2017
26	4.6	6	8	3.5	-8	15	5.89	-4	11	5.38	-11	14	5.87	13	21	5.6	2019-2018
29	4.4	1	9	3.3	1	14	5.93	-2	13	5.58	-5	21	5.24	11	22	5.9	2020-2019
13	6	-2	11	4.2	4	10	6.8	7	6	6.68	13	8	7.03	12	10	6.38	2021-2020
12	6.2	2	9	3.4	4	6	6.96	3	3	6.9	2	6	7.3	2	12	6.45	2022-2021

المصدر : من إنجاز الطالب وفقا لمعطيات تقارير التنافسية العالمية للسنوات

-2018/2018-2017/2017-2016/2016-2015/2015-2014/2014-2013/2013-2012

.2022-2021/2021-2020/2020-2019/2019

- تقرير وزارة الاقتصاد الإماراتية

من خلال تحليلنا لبيانات الجدول الموضح أعلاه، نوجز النقاط التالية :

* سجل مؤشر معززات الكفاءة ارتفاعا ب0.11 مسجلا تقدما في الترتيب العالمي بسبعة مراتب ليحل 14 عالميا سنة 2013-2014، ويعود هذا الى ارتفاع في مؤشر اعتماد التكنولوجيا ب0.2 ليصبح 5.4 وتقدم ترتيبه الى 16 عالميا بالإضافة الى ارتفاع قيمة مؤشر كفاءة أسواق العمل ب0.3 ليصبح 6.4 ويحتل المرتبة التاسعة عالميا ، كما نلاحظ الى ارتفاع مؤشر التعليم العالي في الترتيب الى المرتبة الرابعة عشر عالميا .

* سجل مؤشر معززات الكفاءة ادنى قيمة له سنة 2019-2020 قدر ب4.4 وادنى ترتيب حيث حل بالمركز 29 عالميا، ويعود سبب الى تراجع مؤشر اعتماد التكنولوجيا الى 1.2 ليصبح 3.3 وتراجع ترتيبه ب 11 مرتبة ليحل بالمركز 9 بالإضافة الى تسجيل تراجع في مؤشر كفاءة أسواق السلع ب 1.12 ليصبح 5.93، كما تراجع ترتيبه بثلاث مراتب وحل بالمركز 14 عالميا (غلق الأسواق بسبب وباء كورونا)، كما سجل مؤشر التعليم العالي تراجعا في قيمة المؤشر ب11 ليصبح 5.9 ويتراجع الى المرتبة 22 عالميا .

* ارتفاع المؤشر معززات الكفاءة بقيمة 1.6 ليصبح 6.2 محرزا تقدم في الترتيب العالمي ب16 مرتبة خلال الفترة من 2020-2021 الى 2021-2022 ليحل بالمرتبة 12 عالميا سنة 2021-2022؛ حيث يعود السبب الى تقدم مؤشر كفاءة أسواق السلع ب 1.32 ليصبح 6.9 محققا تقدم في الترتيب ليحل في المركز 3 عالميا . فيما سجلت باقي المؤشرات ارتفاعا نسبيا في قيمة مؤشراتهما مع تسجيل تقدم في ترتيبها لتكون ضمن المراتب الأولى .

الفرع الثالث: تطور أداء مؤشر عوامل الابتكار لدولة الإمارات العربية

يحسب مدى تطور أداء مؤشر عوامل الابتكار لدولة الإمارات العربية خلال الفترة 2012-2022 مع تسجيل فرق الأداء كل سنة عن السنة التي تسبقها حتى تتمكن من تفسير أداء المؤشرات .

جدول رقم 10: تطور أداء مؤشر عوامل الابتكار لدولة الإمارات العربية

ترتيباً لمؤشر العام	درجة المؤشر العام	الإبداع و الابتكار			تقدم قطاع الأعمال			السنوات
		فرق الأداء	الترتيب	القيمة	فرق الأداء	الترتيب	القيمة	
45	5.02	-	40	5.72	-	31	5.04	2013-2012
40	5.92	2	38	5.62	3	28	5.22	2014-2013
41	5.8	-2	40	5.0	-1	29	5.21	2015-2014
49	5.01	-5	45	4.05	-5	34	4.94	2016-2015
43	5.3	4	41	4.92	15	19	6.49	2017-2016
36	5.6	6	35	5.6	1	18	6.56	2018-2017
39	5.9	-2	37	5.04	-9	27	5.4	2019-2018
37	6	1	36	5.25	2	17	6.52	2020-2019
35	6.2	2	34	5.2	12	13	6.74	2021-2020
33	6.4	3	31	5.9	1	12	6.89	2022-2021

المصدر: من إنجاز الطالب وفقاً لمعطيات تقارير التنافسية العالمية للسنوات

-2018/2018-2017/2017-2016/2016-2015/2015-2014/2014-2013/2013-2012

2022-2021/2021-2020/2020-2019/2019

قمنا بتسجيل العديد من النقاط نذكرها في مايلي:

سجل مؤشر عوامل الابتكار ادنى قيمة له سنة 2015-2016 قدرت ب 5.01، حيث احتل بالمركز 49 عالميا؛ ويعود السبب الى تراجع كل من مؤشر تقدم قطاع الاعمال الذي انخفض من 5.22 سنة 2013-2014 الى 4.94 سنة 2015-2016 مع تسجيل تراجع في مؤشر الابداع والابتكار الذي انخفض من 5.62 سنة 2013-2014 الى 4.05 سنة 2015-2016 وتراجع ترتيبه الى المرتبة 45 عالميا مع تسجيل تراجع في الترتيب العالمي.

*ارتفاع مؤشر تقدم عوامل الابتكار بشكل تدريجي من القيمة 5.04 سنة 2018-2019 الى القيمة 5.9 سنة 2021-2022، وسجلت اعلى قيمة للمؤشر بالسنتين الأخيرتين بتوصله للمركز 35 و 33 عالميا، ويعود هذا الارتفاع الى كل من مؤشر تقدم قطاع الاعمال الذي سجل ارتفاعا الى قيمة 6.89، وبقي ثابت نسبيا خلال الفترة 2019-2020 الى 2020-2021 مع تسجيل تقدم في الترتيب ب 10 مراتب ليحل المركز 17 سنة 2019-2020 بالإضافة الى ارتفاع مؤشر الابداع والابتكار ليتراوح بين القيمتين 5.2 و 5.9 وتقدم ترتيبه ب 14 مرتبة ليحل بالمرتبة 31 عند القيمة 5.9 سنة 2021-2022.

المطلب الرابع: نقاط قوة والضعف الاقتصاد الإمارات العربية

دولة الإمارات كغيرها من الدول العالمية الأخرى لديها مقومات وعوامل مساهمة في نموها وتطورها إقتصادي، كما أنا تعاني هي الأخرى من عدة عوامل معيقة لإقتصادها الوطني .

الفرع الأول: عوامل قوة ونجاح دولة الإمارات في تحقيق سياسات التنوع الاقتصادي

تميزت دولة الإمارات العربية المتحدة بنجاحها في انتهاج نموذج اقتصادي رائد في مجال التنوع الاقتصادي واستطاعت ان تواصل نموها رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي وذلك بسبب العوامل التالية (مميزات البيئة الاقتصادية لدولة الامارات ،البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات) .

-الرؤية المستقبلية الهادفة لقادة الدولة وقوة العزيمة والإدارة السياسية لتحقيقها

-الاستقرار : تتمتع الامارات باستقرار سياسي وأمني يضمن استمرارية التنمية

- قوة الإستثمار :تعتبر الامارات بيئة اقتصادية واعدة ومحفزة للإستثمار حيث تتمتع الدولة بقوانين اقتصادية مرنة ، وسهولة في ممارسة الأعمال ،استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي وسولة تحويلها، عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال، التشريعات الضريبية المواتية ، مزايا المناطق الحرة

-الموقع الإستراتيجي : تتمتع دولة الإمارات بموقع إستراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا و آسيا وأفريقيا و... كل القارات (الوادي، 2022)

-قوة الإحتياط : تحتفظ دولة الإمارات بإحتياطات مالية قوية و قطاع مصرفي قوي ،ساعدها على توفير بيئة إستثمارية آمنة ،تكفي الحكومة للإستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها .

-الإنفاق الحكومي : تتمتع الدولة بإنفاق حكومي مستمر ،حيث يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد.

-التعاون القطاعي : تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الفرع الثاني: عوامل الضعف ومعوقات سياسة التنوع الاقتصادي:

1- نظام صرف العملة الأجنبية: نظراً إلى أنّ اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مقومة بتدفقات الدولار الأميركي المرتبطة بصادراتها من النفط والغاز، نعتقد بأن ارتباطها بسعر صرف الدولار (تجدر الإشارة إلى أن الدينار الكويتي مرتبط بسلة من العملات يُعتقد بأنها مرتبطة بالدولار) يبقى ملائماً لاقتصاداتها، مما يوفر لها ركيزة اسمية للتضخم. ونتوقع بقاء الارتباط على حاله في المدى المتوسط، لاسيما أن صادراتها غير النفطية تبقى جزءاً محدوداً نسبياً من اقتصاداتها. مع ذلك، نرى أنّ الارتباط يعيق قدرة اقتصادات دول المجلس المحدودة للتنافس على الأسعار في أسواق التصدير غير النفطية. وبالنتيجة، يبقى تطوير الأنشطة المرتبطة بالقطاع غير النفطي ضعيفاً في ظل غياب أي تعويض عن مكاسب الكفاءة أو القدرة التكنولوجية. (فهد، 2017)

2- المناخ : تواجه البيئة الطبيعية في وقتنا الحاضر تحديات هائلة، بفعل التطور السريع، وتعد حماية البيئة والتنمية المستدامة من الموضوعات الرئيسية التي تجدد اهتماماً كبيراً من الحكومة الإماراتية .ونشير بالذكر إلى أن " المناخ عموماً في دول مجلس التعاون

الخليجي يتسم بأنه صحراوي، حيث يتراوح متوسط درجات الحرارة السنوي بين 15 و 40 درجة مئوية. من جهة أخرى، يعتبر المناخ مساعداً للسياحة في معظم شهور السنة. ويقيد الارتفاع الحاد في درجات الحرارة تطوير الزراعة إلى جانب ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة بحسب تقديرات البنك الدولي 76 متراً مكعباً في دول مجلس التعاون في عام 2014 مقارنةً مع المتوسط العالمي البالغ 5.925 أمتار مكعبة، ويبلغ متوسط نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 1% من إجمالي المساحة البرية في المنطقة مقارنةً مع متوسط النسبة العالمية البالغ 11%. وتستورد دول الخليج معظم احتياجاتها من المواد الغذائية تقريباً ومعظم السلع الاستهلاكية والرأسمالية الأخرى. مع ذلك، فإن تطوير الزراعة، إلى جانب القطاعات الأولية الأخرى، غالباً ما يسبق التحول إلى التصنيع (القطاع الثانوي) والخدمات (القطاع الثالث). ونظراً للتحديات الجغرافية التي تواجهها اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، فإنها لم تتطور بما يتماشى مع هذه النظرية.

3- التعليم والمهارات : نظراً للانخفاض في أسعار النفط والضغط على المالية العامة، تحاول حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تخفيف التنوع الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص. من وجهة نظر «إس أندبي غلوبال» فإن هذا سيتطلب تعزيز مهارات القوى العاملة في دول الخليج. ومن المرجح بأن تكون الوظائف ذات الأجور المرتفعة في القطاع الخاص فقط هي الجاذبة لإجراء المواطنين للابتعاد عن العمل في القطاع العام، في ظل استبعاد حدوث انخفاض حاد في أجور القطاع العام. مع ذلك، تبقى المجالات التي سيتم فيها استحداث فرص العمل في القطاع الخاص غير واضحة. وبكل الأحوال ستحتاج العمالة المحلية إلى الكثير من التدريب والتعليم لكي تكون مؤهلة لهذه الوظائف. وترى الوكالة أن الاستثمار في التعليم سيستغرق وقتاً حتى يؤدي ثماره. (فهد، نفس المقال المنشور بجريدة القيس الإماراتية)

ويمكن اعتبار متوسط عدد السنوات التي يتم قضاؤها في المدرسة حول العالم مثلاً عن رأس المال البشري الذي يمتلكه السكان في وقت ما. بهذا الخصوص، تُظهر البيانات بأن التعليم يتوسع باستمرار في دول مجلس التعاون الخليجي. وواصل متوسط عدد السنوات التي يتم قضاؤها في المدرسة ارتفاعه في المنطقة وتخطى معدل النمو متوسط معدل النمو العالمي. مع ذلك، لا يزال على دول مجلس التعاون الخليجي القيام ببعض الخطوات البسيطة. وبالرغم من أن توسيع التعليم من المرجح أن يؤدي إلى تشجيع التنوع الاقتصادي، إلا أنه لا يزال على دول الخليج الكثير للقيام به في ما يتعلق بتحسين جودة التعليم، وتحديد ما يتعلق بمخرجات التعليم وجودة التدريس. فبينما ارتفع عدد السنوات التي يتم قضاؤها في المدرسة في المنطقة، إلا أنه قد تكون هناك حاجة لمعالجة نقاط الضعف الهيكلية في النظام التعليمي قبل تطوير عمالة ذات مؤهلات ومهارات قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

4- الانفتاح على ممارسة الأعمال : قامت معظم دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء إصلاحات صديقة للأعمال، كإنشاء مناطق للتجارة الحرة، والحوافز الضريبية، وتخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية؛ بهدف جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر في القطاعات غير القائمة على الموارد، وبهدف تعزيز الانفتاح على الأعمال في المنطقة. ومن المتوقع أن تساعد الإصلاحات في تحسين مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء. هذا المقياس يقيس مسافة كل اقتصاد إلى «الحد الأعلى للأداء»، والذي يمثل أفضل أداء تم تسجيله لدى كل المؤشرات في جميع الاقتصادات في عينة «قياس أنشطة الأعمال» للبنك الدولي منذ عام 2005. مع ذلك، فقد اختلفت الديناميكيات على الصعيد الإقليمي خلال العقد الحالي، حيث حافظ

الأداء على تحسنه في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما تراجع لدى كل من قطر، والكويت، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية. وترى «إس أند بي غلوبال» أن توقف تنفيذ الإصلاحات الصديقة للأعمال الذي شهدته الدول المجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة سيقيد على الأرجح التدفقات الداخلة لرأس المال الأجنبي، مما سيحد من قدرة دول الخليج على تحفيز النمو الاقتصادي الذي يحركه القطاع الخاص. (بشير، 2020)

5- جاذبية العمل في القطاع العام: تمكنت حكومات مجلس التعاون الخليجي نظراً للحجم الصغير نسبياً لعدد السكان والإيرادات الكبيرة المتأتية من النفط والغاز من الحفاظ على نظام من الدعم الطويل الأمد من القطاع العام لمواطنيها. تضمن ذلك توفير الكهرباء، والتعليم، والرعاية الصحية والسكن بشكل مجاني، بالإضافة إلى التوظيف الواسع النطاق للمواطنين في القطاع العام (تظهر بيانات المقارنة لصندوق النقد الدولي للفترة ما بين العامين 2013 و2014 أن نسبة توظيف المواطنين في القطاع العام تراوحت ما بين 37% في البحرين إلى 87% في قطر).

6- تشابه خطط التنويع: إن تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الخدمات المالية يمكن أن يكون إحدى طرق تعزيز التنويع الاقتصادي، نظراً لقدرته على توفير فرص عمل بأجور مجزية، مصممة لتناسب مستويات المعيشة المرتفعة نسبياً لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي. لكن تطوير اقتصاد تنافسي لقطاع الخدمات قد يزيد من مخاطر تطور اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على حساب بعضها الآخر. هذا لا يعني القول إنه لن يكون هناك منافسون، لكن العديد من خطط التطوير للحكومات الخليجية تستهدف المجالات نفسها كالسياحة، والخدمات المالية، والخدمات اللوجستية. ومن وجهة نظر «إس أند بي غلوبال» فإن هذا قد يؤدي إلى تداخلات كبيرة في تزويد هذه الخدمات.

المبحث الثالث: تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة قوية جدا خاصة في المجال الاقتصادي مقارنة مع غيرها من إقتصاديات الدول العربية، وبالرغم من قوة مواردها وحنكة سياساتها الداعمة للإقتصاد، إلا أنها واجهت ومازالت تواجه عدة صعوبات ومعوقات التي تمكنها من تحسين وضعها التنافسي الإقتصادي التي لازلت لومنا هذا تبتكر وتفكر في آليات التغلب عليها.

المطلب الأول : التحديات التي تواجه تحسين الوضع التنافسي لإقتصاد الإماراتي

نجد أن أولى المعوقات والتحديات التي تواجه تحسين الوضع التنافسي لدولة الإمارات العربية المتحدة هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي أدى التباطؤ كبير في الاقتصاد، وكذا تراجع في الأرصدة المالية والخارجية للدول المصدرّة الصافية للنفط في منطقة الشرق الأوسط. حيث أنه تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة إلى متوسط بلغ 2.5% للفترة ما بين 2019 - 2016، نصف معدل الفترة الممتدة ما بين 2013 - 2011. وهذا حسب تصنيفات تقرير وكالة "إس أند بيغلوبال" للتصنيفات الائتمانية إن تركيز اعتماد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي على قطاع النفط والغاز، الذي بلغ في المتوسط 30% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من إجمالي الصادرات خلال العامين 2019-2016. وانخفاض أسعار النفط هذا يمكن أن يشكل عاملاً سلبياً للائتمان إذا لم تقابل بمواش مالية كبيرة. وبالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط يدعم الاقتصاد، تعتقد الوكالة أن توجهات الاقتصاد الضيق تكون أكثر عرضة لتقلبات دورة أعمال القطاع الرئيسية، مما يزيد من تقلب نموها، وإيراداتها الحكومية العامة، وإيرادات الحساب الجاري لديها. بالمقابل، بدأت بعض الحكومات في المنطقة بتسجيل عجز في الحساب الجاري والمالية العامة خلال هذه الفترة، بينما كانت تحقق فوائض ثابتة قبل عام 2014. وأوضحت «إس أند بي غلوبال» أن نضوب موارد النفط والغاز في معظم الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد لا يكون وشيكاً، إذ تعمل نماذجها الاقتصادية الحالية بشكل جيد نسبياً. ويتراوح عمر إنتاج النفط والغاز بالمستويات الحالية بحسب تقديراتنا ما بين 98 عاماً لدى قطر و9 أعوام لدى البحرين. مع ذلك، فإن فوائد التنوع، بعيداً عن قطاع إيراداته تحركها إلى حد كبير أسعار السوق المتقلبة واضحة من حيث تحقيقها لنمو اقتصادي أكثر استقراراً، إلى جانب الإيرادات الحكومية وإيرادات التصدير. (wib) وفي حين أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ارتفع في المنطقة منذ عام 2000، شهد معدل النمو انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات الثلاث الماضية، تزامناً مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي، مما يشير أيضاً إلى أن جهود التنوع لم تؤت ثمارها حتى الآن. (محمود ظ.، 2015)

فالمعوقات أو التحديات التي تواجه تحسين الوضع التنافسي لإقتصاد الإماراتي عديدة نذكر منها تلك التي أشار إليها تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي للمخاطر العالمية 2023 إلى أزمة تكاليف المعيشة والتضخم المرتفع، والصدمات في أسعار السلع تشكل تحديات قصيرة المدى لإستمرارية الأعمال والنمو الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. كذلك أظهرت الدراسة أنّ جائحة كورونا، والصراع بين الدول وضع التنافس الجيوسياسي على الموارد الإستراتيجية، والمواجهة الجغرافية الإقتصادية، وفشل تدابير الامن السيبراني، في مقدمة إهتمامات قادة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني : آليات تعزيز تنافسية الإقتصاد الإماراتي

تستهدف استراتيجيات الحكومة الإماراتية بشكل عام إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية ، وذلك من خلال التنوع بتوسيع القطاعات، مثل السياحة، والأعمال، والخدمات المالية، إلى جانب الخدمات اللوجيستية. ومن وجهة نظر وكالة «إسآند بي غلوبال»، فإنه من المرجح أن يستغرق ذلك عقداً أو حتى الانتقال إلى جيل قادم، كما أن المعوقات الهيكلية ستعرق الانتقال إلى اقتصادات أكثر تنوعاً. ويبقى التنوع هدفاً للحكومة الإماراتية. (مؤشر إس آند بي). حيث تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز آليات التنافس الإقتصادي الإماراتي من خلال :

1 - وضع إستراتيجيات طويلة المدى: وتكون مبنية على الرؤيا الاقتصادية المستقبلية للدولة و بحيث تحدد الأهداف الكلية و القطاعية بشكل واضح، وترتكز على تنمية القدرات العلمية و الفنية للمواطنين من خلال زيادة الإستثمار في التعليم و التدريب و التأهيل .

2 - التطوير التكنولوجي المعلوماتي : وتعميمه على جميع القطاعات الاقتصادية خاصة في التعليم و التجارة والقطاع الحكومي (عمر، 2015).

3 - التطوير الإداري الاقتصادي الوطني : وذلك بإلغاء الإزدواجية غي مهام المؤسسات ورفع مستوى الإنتاجية و تبني أنظمة إدارية مرنة و حديثة تتكيف مع التغيرات الدولية.

4 - تبني البرامج التنموية: وذلك لتنمية روح التنظيم وروح المبادرة في الأعمال الحرة من خلال التركيز على إنشاء شركات الإستثمار المشترك وخلق الحوافز لدعم الأنشطة في مجال الإبداع في الأعمال الخاصة.

5- سياسة الإقتصاد الدائري 2021-2031: اعتمد مجلس الوزراء لدولة الإمارات سياسة الإقتصاد الدائري، والتي تعد إطاراً شاملاً يحدد اتجاهات دولة الإمارات في تحقيق الإدارة المستدامة و الإستخدام الفعال للموارد الطبيعية من خلال تبني أساليب و تقنيات الاستهلاك والإنتاج بما يضمن جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز كفاءة استهلاك الموارد الطبيعية وتقليل الهدر. وتعد السياسة الوطنية للإقتصاد الدائري إطار عمل يهدف إلى تحديد أوليات دولة الإمارات في تعزيز مفهوم الإقتصاد الدائري في عدد من القطاعات ذات الأولوية وهي البنية التحتية الخضراء، والنقل المستدام، وإنتاج واستهلاك الغذاء المستدام .

6- تمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة : تشمل خطة عام 2030 على إلتزام أساسي بكفالة الكرامة للجميع، وعليه تقرر بالمخاطر العالمية المعاصرة المتمثلة في تزايد أوجه عدم المساواة والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتقرر الخطة أيضاً الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة ... داخليا وخارجيا وهذا للتكفل و تحديد الروابط المشتركة بين الركائز. (شاويش،، 2019)

7- توازن الدخل القومي: إنَّ التغير أو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار على توازن الدخل القومي يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للأصول و الثروات التي يمتلكها الأفراد فينخفض الإستهلاك ، والعكس صحيح فإنخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية.

8- التوظيف الكامل: إنَّ تحقيق المستوى التوازني للدخل لا يعني بالضرورة أنَّ الإقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل، بل قد يحدث أن يتحقق التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل وهنا نقول أنَّ هناك فجوة إنكماشية ، أو يتحقق التوازن عند نقطة أعلى من مستوى التوظيف الكامل وهنا نقول أن هناك فجوة تضخمية. (أزهر ب.،، صفحة 89)

وكختاما لهذا الفصل

تم تحليل الواقع الاقتصادي التنافسي العالمي والعربي في هذا الفصل، وتسلط الضوء على دولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها دولة مهابة وقوية إقتصاديا؛ سواء على المستوى الإقليمي أو العربي أو العالمي على حد سواء.

و بعد تحليل أداء القطاع الإقتصادي الإماراتي، نجد أن القدرات التنافسية لدولة الإمارات تبقى بعيدة كل البعد عن المستويات التي تحقها الدول العربية ككل، و يرجع ذلك إلى تفوق هذه الدول من حيث تطور البنية التحتية، وامتلاك هذه الدول لمؤسسات اقتصادية ذات فعالية قوية ونظام مالي أكثر مرونة، كما يتميز مناخ الاستثمار في دول العالم المقارنة بالاستقرار. وأكثر جاذبية مما هو عليه الحال في إمارة دبي، زيادة عن قلة تكاليف انجاز المشاريع وممارسة الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول مما هو عليه الحال في دولة أبو ظبي. كما يبقى مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات يشكل الحلقة الأخرى في الاقتصاد الإماراتي نتيجة للبرامج الحكومية السياسية المنتهجة خاصة في القانون الإداري وهو الأمر الذي ساهم بالإصلاحات الجذرية والحقيقية للقضاء على ظاهرة البيروقراطية والتعسفية التي تعاني منها معظم الدول العربية، وكلن له الفضل أيضا في التخفيف من حدة العراقيل التي تواجه انجاز المشاريع الاستثمارية كمشكل العقار الصناعي، كل هذه الإصلاحات ينبغي أن تجسد في أرض الواقع العربي حتى تتمكن كل الدول العربية من اكتساب بيئة أعمال تتميز بالشفافية وتساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتدعم قدراتها التنافسية. وقد أظهرت النتائج أنه بغض النظر عن المزايا النسبية الكبيرة التي تمتلكها دولة الإمارات العربية في صادراتها من النفط والغاز الطبيعي، فإن بقية الصناعات التحويلية الأخرى حققت تلك المستويات المطلوبة مقارنة مع المستويات التي حققتها دول العلم العربي، وهو الأمر نتيجة لوجود إرادة سياسية قوية من أجل تطوير القطاعين الصناعي والزراعي في آن واحد، وتحقيق التكامل بينهما لتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مقدمة

الخاتمة : أصبح من القناعات الراسخة أنّ التنافسية تشكل الوسيلة الرئيسية لدعم القدرة الاقتصادية على الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي ، حيث أصبح لا هيئات تعنى بها، وأصبحت تؤثر على حد سواء في المؤسسات التي تحتاجها للنمو، أو الدول التي أصبح من القناعات الراسخة أن التنافسية تشكل الوسيلة الرئيسية لدعم قدرة الاقتصاديات على الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي. حيث أصبح لها هيئات تعنى بها، وأصبحت تؤثر على حد سواء في المؤسسات التي تحتاجها للنمو، أو الدول التي ترغب في استدامة مستويات المعيشة لأفرادها. كما أن مؤشرات التنافسية الدولية أصبحت مهمة إلى الحد الذي تؤثر فيه على قرارات الاستثمار العالمي وعلى تشكيل السياسات الاقتصادية للدول، وهو ما جعل الدول تسعى لتحسين مكانتها الدولية من خلال تحسين وضعيتها في هذه المؤشرات.

ولهذا تعرضنا في هذه الدراسة لموضوع التنافسية العالمية لتقييم تطور تنافسية اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة والإمارات العربية بصفة خاصة، من خلال تقديم إطار مفاهيمي لموضع التنافسية العالمية ، ومن ثم تقديم مؤشر التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشراته، وأخيرا تم تحليل وتقييم هذا المؤشر في الدول محل الدراسة.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالجانب النظري

- 1- إن موضوع التنافسية ورغم الاهتمام والجدل الواسع الذي حظى به لم يتم لحد الآن الاتفاق حول مفهوم محدد له، إلا أن جوهر التنافسية يبقى يتجلى على المستوى الداخلي (التنافسية داخل البلد بين مؤسساته وقطاعاته)، أو بالتنافسية الخارجية (قدرة البلد على اقتحام واكتساب حصص مستدامة في الأسواق الخارجية).
- 2- تعتبر المؤسسات والقطاع فاعلين أساسيين لتحسين تنافسية البلد، فلكل فاعل دوره، إذ أن المؤسسات هي التي تقتحم الأسواق الدولية، وكلما كانت أكثر تنافسية وأكثر ديناميكية أدى ذلك إلى نجاحها واستمرارها. لا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود مؤسسات ذات قدرات تنافسية قادرة على قيادة القطاع وإكسابه قدرة تنافسية على المستوى الدولي.
- 3- تتحدد القدرة التنافسية على المستوى الدولي بتأثير العديد من العوامل والمحددات التي حددها بورتر في: ظروف الإنتاج، ظروف الطلب، الظروف الصناعية المرتبطة والمساندة، إستراتيجية، هيكل وتنافسية المؤسسة، دور الحكومة، دور الصدفة. حيث تعمل كنظام متكامل، وتتفاعل وتشابك مع بعضها البعض، ويؤثر ويتأثر كل محدد بالمحددات الأخرى.
- 4- تتنوع مؤشرات التنافسية بحسب مستوى القياس فهناك مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة، والتي تساهم بدورها في قياس تنافسية القطاع والتي تساهم هي الأخرى في تحديد مدى تنافسية الدولة بالتالي يتضح نوع من الترابط بين المستويات الثلاث رغم الاختلافات العديدة بينها.
- 5- يقيس مؤشر التنافسية العالمية قدرة الدول على النمو ومنافسة الدول الأخرى والتنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال.
- 6- هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الوضعية التنافسية تقع ضمن مؤشرات التنافسية العالمية والتي تحاول بعض الهيئات الدولية نشرها سنويا منها المنتدى الاقتصادي العالمي .

- 7- يستند مؤشر التنافسية العالمية إلى اثني عشر ركيزة تنافسية، ويتم تصنيف تلك الركائز إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: المتطلبات الأساسية، متطلبات تعزيز الكفاءة، متطلبات الإبداع والتطور، ويتضمن كل منها عدة مؤشرات فرعية.
- 8- تتمثل تقوية وتعزيز القدرة التنافسية التحدي الذي تواجهه العديد من الدول، الذي يتمثل في الخروج من مرحلة النمو التي يحكمها استغلال الموارد الطبيعية إلى مرحلة النمو المعتمد على الابتكار وحسن استخدام التكنولوجيا.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

- 1- يتميز الاقتصاد الإماراتي بعدة مميزات منها موقع استراتيجي، احتياطات مالية قوية، صناديق سيادية، بيئة اقتصادية، استثمارية واعدة، وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي إضافة إلى إنفاق حكومي مستمر، استراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي، مناطق حرة، الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- خصصت الإمارات، مجلس الإمارات للتنافسية لتعزيز تجربتها في مجال تعزيز تنافسياتها في كافة القطاعات.
- 3- وضعت الإمارات تعريفا خاصا لها لمفهوم التنافسية يتلخص في القدرة على تحقيق الازدهار للدولة على المدى الطويل مع المحافظة على التوازن بين الإنتاجية وجودة الحياة للوطن والمواطن .
- 4- برزت الإمارات في مراكز متقدمة في العديد من التقارير العالمية مثل الكتاب السنوي للتنافسية، رأس المال البشري العالمي، تنافسية السياحة والسفر، مؤشر الابتكار العالمي، سهولة ممارسة الأعمال، أهداف التنمية المستدامة، مسح الحكومة الإلكترونية، تقرير التنمية البشرية العالمي، تنمية قطاع التكنولوجيا والاتصالات، تنافسية المواهب العالمي، غيرها من المؤشرات.
- 5- تحتل الإمارات المرتبة الأولى بين الدول العربية، وتواصل قيادة العالم العربي فيما يتعلق بالقدرة التنافسية ويُظهر هذا التحسن سرعة تكيف اقتصاد الإمارات، الراجع إلى زيادة سياسات التنويع الاقتصادي، وهو ما انعكس على تعزيز بيئة الاقتصاد الكلي وقدرته على مواجهة الصدمات لأسعار النفط وتراجع التجارة العالمية.
- 6- تتمثل جهود الجهات الحكومية في الإمارات لزيادة القدرة التنافسية، من خلال الإجراءات والخدمات الحكومية، والتحديث المستمر للبيئة التشريعية والتنظيمية والعمل على رفع مستوى الإنتاجية، وتعزيز الكفاءة والفاعلية.
- 7- تركز حكومة دولة الإمارات جهودها في الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال ويعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات.

ثالثا: اختبار الفرضيات : نطلاقا من النتائج السابقة تم التوصل إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تحتل الإمارات العربية المتحدة موقعا جيدا في ترتيب المؤشر العام للتنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهذا راجع لسياساتها الحكومية المنتهجة وكذا توفير الإمكانيات المالية على المؤشرات وهذا ما يؤكد فرضية الدراسة. فرضية صحيحة

الفرضية الثانية: تطور أداء مؤشر المتطلبات الأساسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2022. وهذا يعود لإرتفاع مؤشري البنية التحتية والمؤسسات، إضافة إلى تقدمها في مجال الصحة والتعليم، وهذا تأكيدا على الفرضية محل الدراسة. فرضية صحيحة

الفرضية الثالثة: تطور أداء مؤشر معززات الكفاءة لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2022. وهذا راجع لكفاءة سوق العمال والعمال، واهتمام الدولة بمحور التعليم العالي و الاهتمام بالبحث العلمي، وارتفاع حجم الأسواق الإماراتية التي تعتبر من أهم الأسواق العالمية والأولى عربياً. وذا ما يؤكد فرضية محل الدراسة. فرضية صحيحة

1. الفرضية الرابعة: تطور أداء مؤشر نظام الابتكار لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012-2022. وهذا من راجع لإعطاء أهمية كبيرة من الدولة للمبتكر وتحسيسه بأهمية إنجازاته وذلك بتقديم حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الخلق والابتكار في المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة، وهي ما تؤكد فرضية المطروحة مسبقاً، فرضية صحيحة.

رابعاً: التوصيات من خلال النتائج والاستنتاجات يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- *تحسين البنية الأساسية و التحتية للاقتصادات الدول العربية.
- *خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة .
- *تدعيم التنافسية الاقتصاد وذلك من خلال التركيز على تفعيل و تدعيم تنافسية المؤسسات .
- *إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الإستثمار ،وهذا بالنسبة للدول العربية ،كالبيروقراطية ،تأخر مشاريع البنية التحتية ،خصوصاً هياكل الإتصال ...
- *ضرورة اعادة النظر في الموارد المتاحة وتفعيلها وتوجيهها نحو القطاعات ذات الكفاءة التصديرية وليس الاعتماد على النفط و الصناعات الاستخراجية التي لا تشكل ميزة تنافسية لاقتصادات الدول العربية. ككل ولدولة الإمارات المتحدة على وجه الخصوص.
- *اعادة النظر وتقييم مردودية الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الدول العربية واستقطاب الاستثمارات التي يسهم فعلاً في النمو وتفعيل المزايا الكامنة في الموارد المتاحة.
- *ضرورة الاهتمام بالتصدير من خلال تشجيع كل المؤسسات والشركات المحلية والأجنبية ذات النزعة التصديرية على اعتبار ان الصادرات اعم من ما هو مستقطب من استثمارات اجنبية مباشرة.
- *ما هو ملاحظ في الامارات العربية المتحدة عدم التخوف من تزايد الواردات خاصة في حالة نشاط التصدير او من أن تستخدم الواردات كمدخلات لسلع قابلة للتصدير وهذا أنّ الواردات ذات الطبيعة الخدمية من تعليم واستشارات يمكن ان تسهم في تفعيل الإنتاجية وزيادة التنافسية.

خامساً: أفاق الدراسة: يعتبر هذا العمل بداية لآفاق بحث مستقبلية من حيث أنه :

- يمكن ان تتناول الموضوع لفترة زمنية اطول لزيادة تأكيد او نفي ماتم التوصل اليه.
- يمكن تعميق التحليل من خلال التركيز على فروع أكثر لمؤشرات التنافسية الاقتصادية ، من حيث مساهمتها في التأثير على التنافسية العربية و العالمية .
- يمكن تناول الموضوع من منظور مدى تأثير المؤشرات التنافسية الاقتصادية للدول العربية على التنافسية في حالة تفعيل التكامل العربي.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- مقال للدكتورين: أمال براهيمية و عبد المالك بضياف ،تنافسية الإقتصاديات العربية "التقييم وآليات التطوير" ،جامعة 8 ماي 1945 قلمة ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية علوم التسيير .
- 2- مقال للدكتوراه زيرمي بعنوان تجربة الإقتصاد الإماراتي في التنافسية العالمية (the experience of the UEA economy) **A S J P** in international competitiveness) المجلد 18/العدد 2 ديسمبر 2022 ،جامعة طاهري محمد بشار ،قبل للنشر 2022/12/15 .
- 3- مقال للدكتورين :عابد شريط وعلي سداد ، منشور بمجلة "دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الاسقاط على المستوى الوطني"،دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الاسقاط على المستوى الوطني،العدد 22 ، <http://www.hfi.com> : google
- 4- مقال للدكتور دهان محمد ،جامعة عبد الحميد مهري ،مجلة البحوث والدراسات الانسانية ،العدد13-2016 ، قسنطينة ،ص182 Email: mohameddehane1@hotmail.com
- 5- مقال بعنوان، الآفاق الإقتصادية للغرف التجارية ، للباحث الطاهر عمر، منشور بمجلة معرفة ،العدد115 ،سنة النشر 30 آيلول 2015 [http:// search.emarefa.net](http://search.emarefa.net) google .
- 6- مقال منشور بصحيفة القبس الإماراتية ،معوقات تعرقل تنوع إقتصادات دول الخليج ، نشر يوم 30 يوليو 2017 .
- 7- مقال بعنوان :الاقتصاد الأخضر آلية لتعزيز التنمية المستدامة (تجارب عربية) the green economy is a mechanism for sustainable development (arab experiences) ، منشور بمجلة البحوث الإقتصادية ، للباحث دريدي بشير ،-391 Pages 1 Numéro 7 volume 404 منشور يوم :2022/03/31.
- 8- مقال بعنوان :الآليات القانونية لتعزيز الاقتصاد البيئي ، منشور بمجلة الإقتصاد و البيئة ، للباحثين جيلالي مزواغي والحاج خليفة ، A S J P A S J P che 215 344 articles [http // www.asjp.cerist .dz /en/article/122183](http://www.asjp.cerist.dz/en/article/122183) dans 815 revues .
- 9- مقال لوكاله إس آند بي غلوبال ، منشور على صفحة : google chrome ، [http://: amr.wikipedia.org](http://amr.wikipedia.org)
- 10- عبد الله قلمش ،مقال منشور بمجلة الباحث بعنوان :تحليل دور بيئة الأعمال في دعم تنافسية المؤسسات الإقتصادية في إطار الوحدة الإقتصادية العربية، العدد 2012، 11 ، الشلف ، الجزائر
- 11- محمد لحسن لعلاوي ، عبد القادر عبيدي ، مقال منشور بمجلة الباحث بعنوان :تقييم تطور القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية (2005-2015)، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ،الجزائر.

- 12- مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من اليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، مصر، الدار الجامعية .
- 13- أحمد الفاتحي ، التنافسية الاقتصادية في الفكر، المرصد الوطني، سوريا، 2011.
- 14- عدنان وديع ، قدرة التنافسية و قياسها ، دار نون للطباعة ، 2003، ر د م ك، الكويت.
- 15- أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الامارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية-أدارة التخطيط ودعم القرار- مبادرات الربع الرابع لوزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة ، أغسطس 2016 م.
- 16- مهدي العزري، تقييم تطور القدرة التنافسية لإقتصاديات الدول العربية (2005-2014) ، ASSESSMENT The ، Economic Competitiveness Of Arabic Countries(2005-2014) ، دار القلم للطباعة ، 2009، تلمسان.
- 17- فاطمة القادري، آليات دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، دار النشر، ط1، الجزائر 2011
- 18- غانمي مهدي ، القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية، دار الريشة للطباعة والنشر، الجزائر، 2015.
- 19- يوسف مسعداوي، القدرة التنافسية ومؤشراتها، ملتقى دولي حول الأداء المتميز للمؤسسات الحكومية ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005
- 20- فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية المعاصرة ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان ، 2010.
- 21- محمد القادري عباس ، تقييم التطور التنافسي الإقتصادي العربي ، ط 1 ، صندوق بريد 126، عين مليلة .
- 22- مصطفى نجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية (إدارة الأفراد)، ط3، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2005.

ثالثا : المجالات

- 23- علي عماد محمد ازهر، دور تنافسية الأردن في مؤشر المنتدى العالمي (دراسة تحليلية عن مؤشر التنافسية العالمي للعام 2019). المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات العدد 28 لشهر 2020، المملكة الأردنية الهاشمية ،
google ..Email : lokclokcy@gmail .com
- 24- العابد زهر ، تحليل التنافسية الخارجية لإقتصاديات الدول العربية ، مجلة الكترونية للبحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد ، 2016 .
- 25- بوضياف سامية ، تقييم مؤشر التنافسية الدولية ، حالة الجزائر - . مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 10، لسنة 2014

رابعا : الرسائل و الأطروحات

- 26- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم دولية ، فرع علوم التسيير تخصص : تجارة ، بعنوان " تنافسية اقتصادات الدول العربية الدولية في ظل تحرير التجارة 2014 - 2005 ، للباحث عبد القادر عبدلي، السنة الجامعية 2016/2017 .
- 27- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان " دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية " للباحث مخضار سليم ، كلية العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية ، أدرار ، السنة الجامعية 2017-2018 .

28- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات
بعنوان: دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، السنة الجامعية
2017-2018 .

خامسا : المناشير

- 29- مناشير المنتدى الإقتصادي العالمي .
- 30- مناشير المعهد العربي للتخطيط للتنافسية.
- 31- مناشير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.
- 32- مناشير المعهد الدولي للتنمية الإدارة.
- 33- مناشير مؤشر إس آند بي غلوبال .
- 34- صندوق النقد الدولي .

مراجع باللغة الأجنبية

The industrial competitiveness of UNIDO (2013-35

concepts theories and empirical research, Oeconomia Tomasz Siudek, Aldona -36

Zawojnska, (2014), competitiveness in the economic

-37

38- **Michael Porter, (1993),L'avantage concurrentiel des nations, traduire par: J.P.Détiré et autres, ed Interditions, France.**

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان	الرقم
أ	شكر وعرهان	01
ب	الإهداء	02
ج	قائمة الأشكال و الجداول	03
د	الملخص	04
I	المقدمة	05
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للتنافسية الإقتصادية العربية		
02	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتنافسية للإقتصادات العربية	06
02	المطلب الأول : المنافسة والتنافسية في الفكر الإقتصادي	07
04	المطلب الثاني: مفاهيم حول التنافسية	08
09	المطلب الثالث: مفاهيم مرتبطة بالتنافسية	09
11	المبحث الثاني : عناصر تحليلية للتنافسية الدولية	10
11	المطلب الأول : أنواع التنافسية	11
13	المطلب الثاني : أسباب الاهتمام بالتنافسية الدولية	12
14	المطلب الثالث: محددات التنافسية الدولية	13
17	المطلب الرابع: السياسات المطلوبة لتدعيم القدرة التنافسية وتطوير مناخ الأعمال	14
19	المبحث الثالث: مؤشرات قياس التنافسية	15
19	المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية على المستوى الجزئي	16
22	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية على المستوى الكلي	17
23	المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنافسية الدولية حسب المنتدى الإقتصادي العالمي	18
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للإقتصادات الدول العربية في إطار التنافسية الإقتصادية العالمية		
35	المبحث الأول : تحليل الوضع التنافسي لإقتصاديات دول العالم و الدول العربية	19
35	المطلب الأول : تقييم تطور إقتصاديات دول العالم	20
38	المطلب الثاني : تقييم تطور إقتصاديات دول العربية (الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)	21
45	المبحث الثاني : تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنافسية العالمية	22
45	المطلب الأول : تشخيص واقع الإقتصاد الاماراتي	23

47	المطلب الثاني: تطور تنافسية الاقتصاد الإماراتي خلال الفترة 2012-2022	24
49	لمطلب الثالث: تقييم تطور تنافسية اقتصاد الامارات حسب مؤشرات التنافسية العالمية	25
53	المطلب الرابع: نقاط قوة والضعف الاقتصاد الإمارات العربية	26
58	المبحث الثالث : تعزيز تنافسية الاقتصاد الإماراتي	27
58	المطلب الأول : التحديات التي تواجه تحسين الوضع التنافسي لإقتصاد الإماراتي	28
59	المطلب الثاني : آليات تعزيز تنافسية الإقتصاد الإماراتي	29
71	الخاتمة	30
74	قائمة المراجع والمصادر	31
-	الفهرس	32



تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه،

السيد :....غنياوي عبد الباسط ...

الصفة : طالب * أستاذ باحث باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 208795070 الصادرة بتاريخ: 2023/01/29

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

والمكلف بإنجاز أعمال بحث:مذكرة التخرج مذكرة ماستر * مذكرة ماجستير

أطروحة دكتوراه

تحت عنوان: دراسة تحليلية لتنافسية اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة 2012 – 2022.

" الإمارات العربية المتحدة نموذجا "

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2023/06/21

إمضاء المعني بالأمر

Gheniaoui